الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـاليوالبحـث العـلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

---

جامعة مصطفى اسطمبولي Université Mustapha Stambouli

معسكر Mascara

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

المخبر: البحوث الاجتماعية والتاريخية–جامعة معسكر–

قسم: العلوم الإنسانية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص :المغاربة خلال العهد العثماني1492-1912

فرع: العلوم الإنسانية

العنوان:

مسألة الحماية القنصلية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية

تقديم الطالبة: حدو سناء

يوم:24/07/2024

لجنة المناقشة:

هرباش زاجية	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
سيدهم فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة معسكر	عضوا ماقشا
زدك إبراهيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
مقنونيف شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
شاطو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البيض	عضوا مناقشا
بليل رحمونة	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد والشكر لله الذي منحني القوة لإكمال هذه الأطروحة وألهمني الصبر في كل لحظة يأس واستسلام.

إذا كان هنالك شخص يشكر بعد الله على مساعدتي ودعمي لإخراج هذه الأطروحة لترى النور فهي أستاذتي الفاضلة البروفيسورة "بليل رحمونة" التي كانت لي سندا في كل خطوة من خطوات إنجاز هذه الأطروحة، سواء بنصائحها المستمرة أو بصبرها على زلاتي المتكررة.

إهداء

إلى من قاد قلوب وعقول البشرية إلى بر الأمان معلم البشرية محمد

صلى الله عليه وسلم

إلى والدتي الغالية ووالدي العزيز

إلى من كان ظلي وسندي حين يصيبني التعب زوجي مراد

إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد أبنائي سامي زين الدين وميرة رجاء

إلى إخوتي

حكيم، زهير، رضوان

إلى أخي محمد وعائلته

وإلى صديقة دربي رحمة علام

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

المختصرات

1/ باللغة العربية:

تح: تحقيق

تع: تعليق

تق: تقديم

تر: ترجمة

ع:عدد

ج: جزء

ص: صفحة

ص ص: من صفحة إلى الصفحة

ط: طبعة

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

البحر.أ.م: البحر الأبيض المتوسط

2/ باللغة الاجنبية:

P : page

Pp : de la page a la page

Vol : volume

Op cit :Ouvrage précédemment cité

Ibid : ibidem

S: sayfa

Enag :Entreprise Nationale des Arts Graphiques

ENAL :Société national de livre

ANEP : Agence nationale d'édition.

R.A Revu Africaine

Trad : traduction

خطة البحث

مقدمة

فصل مدخلي: مكانة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط

1/ ضم الجزائر للدولة العثمانية.

2/سيادة الجزائر وهيبتها في الملاحة المتوسطية.

الفصل الأول:الدبلوماسية: المفهوم والتطور

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية.

المبحث الثالث: نشأة الدبلوماسية العثمانية.

المبحث الرابع: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة.

الفصل الثاني: تعيين القناصل والامتيازات القنصلية الأجنبية في ايالة الجزائر.

المبحث الأول: الامتيازات الفرنسية في الجزائر.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية–الانجليزية.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية مع الدول الاسكندينافية والمدن الإيطالية:

1/: العلاقات الجزائرية الهولندية.

2/: العلاقات الجزائرية السويدية.

3/ العلاقات الجزائرية الدانماركية.

المبحث الرابع: العلاقات الجزائرية مع الدول الايبيرية والولايات المتحدة الأمريكية.

1/ العلاقات مع اسبانيا.

2/ العلاقات مع البرتغال.

3/مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث: الحماية القنصلية وتطورها.

المبحث الأول: الحصانة القنصلية بين المفهوم والمبادئ.

1/ مفهوم الحصانة لغة.

أ- لغة.

ب-اصطلاحا

2/ الحصانة في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: الحصانة في الفترة الحديث.

المبحث الثالث: ممثلي البعثة القنصلية في الجزائر.

1/القنصل consul.

2/ نائب القنصل vice-consul.

3/ موثق القنصلية le chancelier.

4/ المترجمين drogmans.

5/ رجال الدين.

الفصل الرابع: أشكال الحماية القنصلية:

المبحث الأول: الحماية الشخصية

1/ نظرية التمثيل الشخصي.

2/ نظرية الامتداد الإقليمي.

3/ نظرية مقتضيات الوظيفة.

المبحث الثاني: الحصانة الضريبية والقضائية.

1/الحصانة الضريبية.

2/الحصانة القضائية.

المبحث الثالث:حصانة المقر.

المبحث الرابع: ضمان أمن الملاحة.

المبحث الخامس: خرق الحماية القنصلية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الخارجية.

الخاتمة

مقدمة

إن البحث في الجانب الدبلوماسي للجزائر خلال الفترة العثمانية ما زال يستقطب اهتمام الباحثين والدارسين، ويمكن إرجاع ذلك للدور البارز الذي لعبته البحرية الجزائرية في تلك الفترة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وما نجم عنه من اصطدام أو سلم، لكن هذا الاهتمام يحتاج إلى المزيد من الدراسات التي تعمق الفهم وتوضح الملامح وتسلط الضوء على جوانب وقضايا خفية من هذه الحقبة ولعل من أهم هذه الجوانب، دراسة البيئة الدبلوماسية حيث كانت إيالة الجزائر إحدى أهم المحطات فيها لما استقبلته من مبعوثين وقناصل وما أبرمته من معاهدات واتفاقيات نظرا لمكانتها وهيمنتها في المنطقة إبان تلك الفترة.

لقد تطورت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، فأصبحت هذه الأخيرة تطالب بوجود ممثلين دائمين لها في إيالة الجزائر ينوبون عن الملك ويسهرون على رعاية مصالح بلدهم وحماية رعاياهم، وبعد تدخل الدولة العثمانية ووساطتها قبلت الجزائر إقامة القناصل الأوروبيين لديها. ولحساسية المنصب الذي يتولاه القنصل كان من الضروري إحاطته بكل مظاهر الحماية والرعاية احتراما لبلده، وقد تواترت هذه القواعد عبر التاريخ مشكلة عرفا تبنته الدول وأصبحت تطالب به، وقد حضي هذا الامتياز منذ وقت بعيد باهتمام كبير من طرف فقهاء القانون الدولي مما نتج عنه تدوين بنود وقوانين تنظم عمل القناصل وتجبر على حمايتهم وحصانتهم والتي كان أولها اتفاقية "فيينا" 1815م ثم بروتوكول "اكس لاشبيل" سنة 1818م.

من هذا المنطلق سنسلط الضوء في دراستنا هذه الموسومة ب: " *لطك بك هشئ پ طتضسكب هةآتندمئ عكوكعلإفئ قطك قفئدا پ –ئلآهنهكپ*" على الامتيازات والإعفاءات التي

حصل عليها القناصل الأجانب من حكام الجزائر، وتغطي دراستنا فترة الوجود العثماني بالجزائر أي من سنة 1519م إلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

قد يكون منطلق اختيارنا لموضوع هذه الدراسة نابع من بعض الميول الشخصي لاهتمامنا بالتاريخ العثماني وخاصة المرتبط بالعلاقات الجزائرية الخارجية والرغبة في التعرف على أهم المسائل المؤثرة فيها، فدراستنا هذه تجمع بين التناول العام للعلاقات الجزائرية الأوروبية والمعالجة الخاصة لآليات تمكين القناصل من أداء مهامهم في ظروف تتلاءم بمنصبهم.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أيضا كونه حديث في فكرته ولا يزال جدليا حتى يومنا هذا، حيث يرى البعض أن الحماية (الحصانة) القنصلية كانت ضرورة لحماية حقوق الأجانب في إيالة الجزائر أثناء الفترة الحديثة، بينما يرى البعض الأخر أنها كانت أداة استعمارية أدت إلى التغلغل الاستعماري بالإيالة. فارتأينا تقصي بعض الحقائق المهمة والحاسمة للمساهمة في تدوين جزء من تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية.

إن البحث في موضوع الحماية القنصلية وأثرها على العلاقات الجزائرية–الأوروبية في العهد العثماني يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات تتمحور حول أبعاد وتداعيات هذه الحماية وخرقها وتأثيرها على العلاقات الجزائرية – الأوروبية .

ولهذا وجب علينا طرح التساؤلات الآتية :

- ما هي الدوافع التي جعلت الدول الأوروبية تسعى جاهدة للحصول على امتيازات وإعفاءات لقناصلها؟

- ما طبيعة الحصانات التي حضي بها القناصل وهل تمتع بها جل القناصل الأوروبيين أم انفردت بها دولة دون دولة أخرى؟

- إلى أي مدى تم احترام هذه الحماية من طرف حكام الجزائر؟

- هل أدت الحماية القنصلية إلى تعزيز العلاقات الجزائرية– الأوروبية أم أنها أدت إلى تدهورها؟

ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتبع، فبحكم التخصص اعتمدنا على المنهج التاريخي أثناء تطرقنا لمختلف الأحداث والتطورات التاريخية.

مما يلاحظ في ما يخص مصادر الدراسة التاريخية للجزائر في عهدها الحديث وجود وثائق أرشيفية التي حاولنا الاستعانة بمجموعة منها، نخص بالذكر ملف الوثائق العثمانية بمحفوظات المكتبة الوطنية بالحامة، ووثائق الأرشيف الوطني ببئر خادم Les Vergers، استطعنا الحصول على بعض الوثائق منها التي ساعدتنا خاصة في إثبات اهتمام حكام الجزائر بضرورة المحافظة على حماية القناصل الأجانب في الجزائر.

إن الرغبة في إخراج العمل في صورة تليق بأهميته جعلتنا نعتمد على مصادر ومراجع متنوعة لأن لدراسة الحماية القنصلية لابد من تضافر جهود المؤرخ والسياسي والقانوني، لنكون صورة شاملة لذلك استعنت بمجموعة من المصادر والمراجع والمقالات والرسائل الجامعية في مختلف التخصصات العلمية أهمها التاريخية والقانونية والعلاقات الدولية. التي يمكن أن نجمل أهمها في ما يلي:

المصادر:

– كتاب حمدان بن عثمان خوجة المرآة " لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر" تميز المؤلف بثقافته وإتقانه للغة الفرنسية ومعرفته بالقوانين الدولية والثقافات الغربية وكتابه يشمل معلومات غزيرة على الحياة الاجتماعية والتاريخية والإدارية أواخر الحكم العثماني في الجزائر وقد تطرق إلى البحرية الجزائرية ونشاطات بحارتها كذلك يزودنا بتفاصيل تاريخية مهمة حول الحملة الفرنسة وحادثة المروحة سنة 1827م.

–مذكرات خير الدين بربروس، تعتبر هذه المذكرات مصدرا هاما في دراسة تاريخ دخول الإخوة بربروس إلى المغرب الأوسط وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، كما تطرق للحملات العسكرية التي قام بها الأسبان على مدينة الجزائر في الفترة الأولى من إلحاقها بالدولة العثمانية.

–مذكرات نقيب الأشراف للشريف أحمد الزهار وان كان سردا كرونولوجيا للأحداث على نمط الحوليات، استطعنا الاستفادة منه فيما يخص العلاقات الجزائرية– الاسبانية إبان العهد العثماني وبعض الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر.

–بالإضافة إلى اعتمادنا على مذكرات أسير الداي كاثكارت الذي وقع أسيرا لدى البحارة الجزائريين وأثناء وجوده في الجزائر تقرب من كبار موظفي الإدارة بالجزائر لاسيما من خلال عمله داخل القصر، وبعد إطلاق سراحه عين قنصلا بالمغرب لأمريكا، أثناء أسره استطاع أن يجمع رصيدا هاما حول ديوان الإيالة وأجهزتها وعلاقاتها الخارجية ودور البحرية الجزائرية.

–ومن المصادر المترجمة للعربية أيضا مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (من1816 إلى 1824م) وقام بتعريبه إسماعيل العربي، وترجمت كتاباته إلى الفرنسية

ونشرت سنة 1830م وقد أفادت الجيش الفرنسي كثيرا، وهذه المذكرات تتطرق إلى مواضيع عدة خاصة بجغرافية الجزائر وأنماط المعيشة سكانها والنظام السياسي الذي يطبق فيها وما همنا نحن هو تطرقه للعلاقات الخارجية للإيالة.

– رحلة العالم الألماني هبنسترايت التي ترجمها ناصر الدين سعيدوني فقد زار هذا الطبيب العالم الرحالة الجزائر في المنتصف الأول للقرن الثامن عشر في إطار بعثة علمية لجمع عينات من حيوانات ونباتات المنطقة، وتعتبر هذه الرحلة من بين أهم الرحلات التي تحدثت عن الجزائر في العهد العثماني.

المراجع باللغة العربية:

أما بالنسبة للمراجع باللغة العربية اعتمدنا على العديد منها نذكر كتاب جون وولف الجزائر وأوروبا 1500–1830م ترجمه للعربية أبو القاسم سعد الله، وهو كتاب جد مهم في دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية.

كما اعتمدنا أيضا على كتاب شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 لمولود قاسم نايت بلقاسم الجزء الأول الذي تطرق لمكانة الجزائر وهيمنتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط واستفدنا منه خاصة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

كتاب إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية حيث تطرق إلى معاهدات السلام بين الجزائرية والو.م.أ.

كذلك كتاب يحي بوعزيز العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500–1830م) الذي فصل فيه علاقات الجزائر الخارجية وقد تطرق إلى بعض الحوادث التي تعرض لها القناصل الأوروبيين في الجزائر.

كتاب شوقي عبد الكريم الاستخبارات الجزائرية في العصر الحديث (897-1246م/1492-1830م)، حيث يستخلص فيه حقائق تاريخية عن عملية التجسس التي كان يقوم بها بعض المبعوثين إلى الجزائر مما هدد أمنها واستقرارها.

من أهم ما كتبه جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م) الذي يعد مرجعا أساسيا في دراستنا هذه بحيث رصد لنا كل المعاهدات المبرمة مع فرنسا ببنودها التي تتضمن الحماية ومنح الامتيازات للقناصل الفرنسيين في الجزائر.

هذا بالإضافة إلى العديد من المقالات والرسائل الجامعية إذ اعتمدنا على سبيل المثال على مقال شيخ لكحل" الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر طوال القرن السادس عشر" ومقال صحراوي عبد القادر وجميل عائشة" التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني"، ودراسة رضوان بن صاري " الحصانات والامتيازات القنصلية والدبلوماسية"، وزكرياء الهكار" السفراء والدبلوماسية في الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر" و هذه كلها دراسات تصب في صميم بحثنا.

أما بالنسبة للأطاريح فأهم ما اعتمدنا عليه هو أطروحة الدكتوراه " القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564الى 1830م للأستاذة بليل رحمونة فهي دراسة بالغة الأهمية لاعتمادها على كم كبير من الوثائق الأرشيفية من مختلف دور الأرشيف الفرنسية.

أما بالنسبة للمراجع الأجنبية فنذكر:

كتابات دي غرامون

" De Grammont " Histoire d'Alger sous la domination Turque1515-1830.

هذا الكتاب من أوائل الدراسات الشاملة لنظام الأوجاق، فقد تطرق لمختلف الأحداث يعتبر بإيالة الجزائر وما يهمنا منها تلك المتعلقة بالعلاقات الخارجية. هذا بالإضافة إلى كتابه Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742).

كما اعتمدنا على ما كتبه:

Francois Borel:de l'origine et des fonctions des consuls الذي تطرق فيه إلى التعريفات المختلفة بالقناصل وتطور وظيفته وأهم مسؤولياته اتجاه بلده واتجاه البلد المستقبل له، دون أن ننسى

Féraud giraud : La juridiction Française des échelle du levant et de Barbarie

من أهم المراجع التي ارتكزت عليه دراستنا بحيث يتناول بالتفصيل بنود الحماية القنصلية التي يجب أن يتمتع بها القناصل الفرنسيين في كل الإيالات العثمانية وجاء إهتمام المؤلف بهذا الموضوع كونه قاضي ومستشار فرنسي.

ولا يمكننا دراسة موضوع في تاريخ الجزائر الحديث دون الاعتماد على مقالات المجلة الإفريقية حيث تضمنت العديد من الأبحاث حول العلاقات الجزائرية الأوربية وخاصة حول القناصل في الجزائر ولعل أهمها مقال

Watbled Ernest : Aperçu sur les premiers consulats français dans le Levant et les étas Barbaresque.

وأيضا مقال

Albert Devoulx : Relevé des principaux Français qui ont résidé à Alger de 1686 à 1830.

انطلاقا من المادة المتحصل عليها استطعنا بلورة الموضوع وإتمام فصوله والإلمام به قمنا بوضع خطة منهجية حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصل مدخلي وأربعة فصول تنتهي بخاتمة ومجموعة من الملاحق، وسنحاول إيجازها على النحو التالي:

فصل مدخلي: عرضنا فيه بصورة مختصرة أوضاع المغرب الأوسط في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر والتحرشات الخارجية التي عرفتها المنطقة مما أدى إلى ضعفها وسقوط مدنها واحتلال موانئها وتطرقنا فيه إلى ضم الجزائر بالدولة العثمانية واكتسابها هيبة في البحر الأبيض المتوسط

الفصل الأول: خصصناه للحديث عن الدبلوماسية وكل ما يتعلق بها من مفهوم لغوي واصطلاحي، بالإضافة إلى تطورها التاريخي ظهورها عند الرومان ثم تبني الإسلام لها لتنتقل عند الأوروبيين وتأخذ صفتها الحديثة، كما تطرقنا إلى نشأة الدبلوماسية العثمانية ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة

أما الفصل الثاني: تمحور هذا الفصل حول تعيين القناصل والامتيازات القنصلية الأجنبية في إيالة الجزائر، فقد جاء في إطار العلاقات الدبلوماسية التي تجمع الإيالة بالدول الأوروبية عن طريق ممثليها ونشأة القنصليات ومزاولة النشاط القنصلي والتمتع بالامتيازات فخصصنا مبحثا لامتيازات الفرنسية في الجزائر ومبحث يتحدث عن العلاقات الجزائرية الانجليزية، والمبحث الثالث خصصناه لعلاقة إيالة مع الدول الإسكندنافية والمدن الإيطالية، أما المبحث الأخير كان مع آخر دولة تقوم بتثبيت علاقاتها السلمية مع الجزائر وتعيين قنصل لديها وهي الو.م.أ.

وجاء الفصل الثالث الذي حاولنا فيه تعريف الحصانة القنصلية ومبادئها كما تطرقنا إلى تطورها التاريخي وكيف انتقلت من كونها عرفا تستند عليه الدول إلى قانون دولي تلتزم الدول بتطبيقه واحترامه، كما أوردنا مبحثا فصلنا فيه أعضاء البعثة القنصلية الذين تشملهم هذه الحماية.

أما **الفصل الرابع** فقد حاولنا فيه تغطية جميع أشكال الحصانات التي يتمتع بها القناصل ومرافقيهم ففي المبحث الأول تحدثنا عن الحماية الشخصية والمبحث الثاني حول الحصانة الضريبية والقضائية المبحث الثالث حول حصانة المقر أما المبحث الرابع فجاء حول ضمان أمن الملاحة لنختتم الفصل بمبحث تحدثنا فيه عن تداعيات خرق الحماية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وختمنا بحثنا بخاتمة ضمناها بأهم النتائج والاستنتاجات، وارتأينا أن نضيف لدراستنا ملاحق و هي وثائق تاريخية لتوضيح أكثر.

أما فيما يتعلق بالصعوبات فكل بحث لابد من أن يتعرض صاحبه أثناء فترة الانجاز إلى العديد من العوائق، وأهم العراقيل التي واجهتنا في عملنا فشلنا في الحصول على تأشيرة السفر للدول الأوروبية مما حرمنا الحصول على الوثائق الأرشيفية التي تعتبر ضرورية في مثل هذه المواضيع، فالوثائق التي يجب الاعتماد عليها لدراسة هذا الموضوع نجدها منتشرة في مختلف دور الأرشيف لكل الدول التي تربطها علاقات بالجزائر (كاسبانيا، البرتغال، فرنسا، انجلترا، السويد، هولندا، الدويلات الايطالية، والو.م.أ). هذا بالإضافة إلى عائق اللغة.

لكنا رغم هذه الصعوبات حاولنا جاهدين وواصلنا بعون الله وهدايته دراستنا وحاولنا بذل ما في وسعنا للإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

الباحثة: حدو سناء

معسكر يوم 2024/06/17

فصل مدخلي

مكانة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط

ضم الجزائر للدولة العثمانية.

سيادة الجزائر وهيبتها في الملاحة المتوسطية.

يكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية كبرى باعتباره منطقة حضارية نشئت على ضفافه حضارات راقية– فينيقية، يونانية، رومانية وإسلامية– ولطالما كان مسرح صراع وتنافس بين القوى السياسية المتواجدة على ضفتيه الشمالية وخاصة جنوب غرب أوروبا، والجنوبية شمال غرب إفريقيا فكان محط تنافس لهذه القوى من أجل التحكم والسيطرة على أهم موانئه التجارية، فبعد أن حل بالمسلمين عهد الفتور والضعف مع نهاية القرن التاسع هجري نلاحظ تزايد النفوذ المسيحي عليه وتهديدهم للسواحل الإفريقية وخاصة على المغرب الأوسط. ولهذا ارتأينا أن نبدأ دراستنا بفصل مدخلي نتناول فيه بإيجاز أوضاع المغرب الأوسط أواخر القرن 9هـ/15م والدوافع التي أدت بالجزائر إلى طلب المساعدة من الدولة العثمانية وإلحاقها بها.

عرفت بلاد المغرب الإسلامي بعد انهيار سلطة الموحدين (1121–1269م)[1] انقساما سياسيا وركودا حضاريا، فتنازعت الدويلات الثلاث: (الزيانيون[2] في تلمسان، والمرينيون[3] في المغرب الأقصى والحفصيون[4] في تونس)على السلطة هذا التنازع الذي حمل في طياته بوادر ضعفها وانهيارها، وفي المقابل دخل العالم المسيحي عهدا جديدا

[1]– الموحدون: استمر حكم الموحدين في الأندلس حتى سنة 635هـ/1237م حيث ضعفت القوات الموحدية أمام الأسبان، ولهذا التف أهل الأندلس حول أبي عبد الله محمد بن يوسف بن نصر المعروف بابن الأحمر فقامت مملكة غرناطة، أما بالنسبة لشمال إفريقيا استمرت الدولة الموحدية في مواجهة القوى الناهضة حتى عام 668هـ1269\م فبعد زوال دولة الموحدين ظهر بنوا مرين في المغرب الأقصى، وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط، وبنو حفص في المغرب الأدنى. ينظر: نهلة شهاب احمد، **تاريخ المغرب العربي**، ط2، (الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009)، ص 269.

[2] - **الزيانيون** : هم فرع من فروع قبيلة زناتة الكبيرة، استقروا بالمنطقة الغربية للمغرب الأوسط تمتد مواطنهم من تاهرت إلى نهر ملوية وينقسمون إلى عدة بطون. ينظر: يحي ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تح عبد الحميد حاجيات، ج1(الجزائر: المكتبة الوطنية، 1980)، ص186.

[3]- **المرنيون:** إبتدأ ظهورهم بالمغرب الأقصى 613هـ/1216م واتخذوا فاس عاصمة لهم، وأول من نزل بها الأمير ابو بكر بن يحي بن عبد الحق. **ينظر:** محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينين**،(فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،1970) ص14.

[4]- الحفصيون: يرجع نسبهم الى أبي حفص عمر بن يحي بن عمر الهنتاتي، فهم من قبيلة هنتاتة البربرية أكبر قبائل المصامدة ، ويعتبر مؤسسها أبو زكرياء يحي الحفصي. ينظر: احمد بن عامر، **الدولة الحفصية صفحات خالدة من تاريخنا المجيد**، (تونس: دار الكتب الشرقية، 1974)، ص 17.

من تاريخه بفضل حركة النهضة[1] التي قلبت موازين القوى بحيث أصبح العالم الإسلامي في موضع دفاعي والعالم المسيحي في موقف قوة وهجوم.

1/ ضم الجزائر للدولة العثمانية:

حري بنا قبل الحديث عن ضم الدولة العثمانية للجزائر أن نعرج على أوضاع المغرب الأوسط في بدايات القرن السادس عشر، إن الدارس لتاريخ المغرب الأوسط نهاية القرن 15م يدرك التغيرات والتحولات التي عاشتها المنطقة، فلقد كان لضعف دولة بني زيان[2] تأثير على الأوضاع السياسية في الجزائر إذ كانت مقسمة من جهة إلى إمارات صغيرة متناحرة[3]، ومن جهة أخرى وجد الملوك الحفصيون وكذلك ملوك بنو مرين الظروف المناسبة لإذكاء الفتن وتأييد الصراعات حول السلطة[4].

ظهرت دولة بنو عبد الواد (1234-1554م) مثل الدولة الحفصية(1574/1227م) والمرينة (1213-1464م) على أنقاض الدولة الموحدية فإستقل الحفصيون بتونس، والمرينيون بالمغرب الأقصى وبنو عبد الواد بتلمسان، ويرجع الفضل في تأسيس هذه الدولة للدور الذي لعبته قبيلة بني عبد الواد في مساندة الموحدين ضد

---

[1]- النهضة الأوروبية: عرفت بحركة التجديد والبعث والإحياء للحضارة القديمة اليونانية واللاتينية، كما توصف بتلك التحولات العميقة التي حدثت في أوروبا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والعلمية وقد نشأت في أوائل القرن الرابع عشر ميلادي أي أواخر العصور الوسطى في إيطاليا، وانتشرت في معظم أنحاء أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين. ينظر :إبراهيم حسنين، **تاريخ الحضارة الأوروبية**، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية، 2016)، ص21.

[2] -Tenessi, sidi Abou- Abd Allah- Mohamed Ibn El Djety, **Histoire des Beni Zeyan rois de Tlemcen**, traduit de l'Abbé, J-J.J Bargé (Paris: Benjamin Dupar, S D), p14.

[3] -**تتمثل القبائل والامارات في:** إمارة كوكو ببلاد القبائل والإمارة الحفصية بقسنطينة وإمارة الدواودة بالحضنة والزاب، وإمارة بني جلاب بتقرت ووادي ريغ، وإمارة بني يسناسن بالحدود الغربية وإمارة الثعالبة بجزائر بني مزغنة والمتيجة. ينظر: يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة**، ج2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص8.

ينظر أيضا:

- Oussedik,Tahar, **Le royaume de Koukou**, (Alger: ENAL, 1986),p 17.

[4]- عبد القادر فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني10هـ \16م**، (الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع،2022)، ص 33.

المرينيين، فمنذ ذلك الوقت أسند الخليفة الموحدي "المأمون"(1229-123م) ولاية تلمسان إليه اعترافا له بجميله وكان ذلك بداية لقيام الدولة العبد الوادية[1].

بدأ عهد بني عبد الواد بشكل أبرز بعد تولي السلطان "أبي يحي يغمراسن بن زيان" ولقد شهدت الدولة الزيانية في فترتها الممتدة (633-962هـ/1236-1554م) تداول خمسة وثلاثون أميرا كان آخرهم "الحسن بن عبد الله"[2].

كما عرفت هذه الدولة عدة اضطرابات وهجمات من قبل الدولة الحفصية على قسنطينة وبجاية أي الحدود الشرقية للزيانيين، أما بالنسبة للحدود الغربية فقد حاصرها المرينيون لمدة ثمانية سنوات من (1299هـ - 1307م)[3].

إن استعادة الأسبان[4] لغرناطة سنة 1492م[5]حرك أطماعهم في سواحل شمال إفريقيا فساعد على القيام بحملات على السواحل الجزائرية والسيطرة عليها الواحدة تلوى الأخرى وفق مشروع استعماري واسع يهدف إلى استعمار المنطقة وخاصة أهم موانئها[6].

علينا الإشارة هنا أن الأسبان ولإضفاء الشرعية لتحرشاتهم وتبرير مشاريع الكاردينال "خيمينيس"ximénies على المنطقة اعتبروها كرد فعل لما قام به التجار

---

[1]- ابن الأحمر الزياني، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تق وتح: هاني سلامة، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2001)، ص10.

[2]-مارمول كربخال، **كتاب افريقيا**، ج2، تر: محمد حجي وأحمد توفيق المدني وآخرون، (الرباط: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1988)، ص، ص303، 331.

[3]- محمد العربي حزر الله، **تلمسان مهد الحضارة وواحة ثقافة**، (تلمسان: دار السبيل، 2011)، ص160.

[4] - توحيد الإسبان: خلال القرن الثاني عشر كانت هنالك خمسة ممالك مسيحية وهي، قشتالة، ليون، اراغون، نفار، البرتغال وكان يسود بينها خلاف وتنافس، غير ان مواقفها كانت تتحد عندما كان الامر يتعلق بمواجهة المسلمين، حيث توحدوا في معركة العقاب سنة 1212م.وقد كانت مملكتا قشتالة واراغون اقوى الممالك النصرانية، ارتبط اتحاد هاتين المملكتين بزواج ايزابيلا مع فيرديناندFerdinan سنة1497م، فغدت على قدر كبير من القوة في عهدهما وعهد حفيدهما شارلكانCharles Quint وابنه فيليب الثانيII Phillippe. ينظر: فكاير عبد القادر، المرجع السابق، ص 17.

[5]-Belhamissi Moulay, **Alger et la mer**, **séries d'articles publiés, 1995-1998**, (Alger: S, E, S,D), p1.

[6]- زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية (مقاربة سياسية-ثقافية خلال القرن 10هـ/16 م)**، (الرباط: منشورات دار الأمان، 2015)، ص05.

المغاربة من اعتداءات على سواحلهم، إلا أنهم لا يذكرون أن المسلمين كانوا ينقذون إخوانهم الأندلسيون مما عانوه من تضييق وتنكيل من طرف محاكم التفتيش وبهذا فان ذريعتهم ضعيفة ولا أساس لها، فالحقيقة التي لا تخفى على احد أن تلك التحرشات كانت من أجل ملاحقة الفارين من مسلمي الأندلس من جهة، وتحقيق الطموح المسيحي والحقد الصليبي الدفين من جهة أخرى بالإضافة إلى دوافع سياسية واستراتيجية سنتطرق إليها لاحقا وكذلك الرغبة في ضمان أمن سواحل اسبانيا.

في عام 1493م عينت الملكة "ايزابيلا" Isabella "شخصا يدعى" لورانزو دي باديا"(Lorenzo de Padilla) بمهمة التجسس في مملكة تلمسان الزيانية حيث ذهب إليها في زي تاجر مسلم وبرفقته البندقي "جيرونيمو فينافي"[1] Geronimo Vianelli، وبقيا ما يقرب العام لجمع المزيد من المعلومات[2] ولقد كانت لهم دراية مسبقة بالمنطقة حيث تردد عليها عدة مرات وكان ينقل كل ملاحظاته إلى الكاردينال الذي وجه أنظار الأسبان نحو ميناء المرسى الكبير[3]، حيث اعتبره موقعا مميزا ووكرا رئيسيا للتجار المغاربة والأندلسيين الذين التحقوا بهم، بالإضافة إلى توجيه عنايتهم بمدينة وهران باعتبارها من أجمل المدن وأكثرها غنى ويسرا[4]، فشرعت إسبانيا في إعداد خطة الغزو واندفع الأسطول الإسباني نحو المدن الساحلية الجزائرية وهجم عليها[5]، أين عجز

---

1 – Sandoval C.X: « les inscriptions d'Oran et de Mers El-Kebir »,traduction dr: Mounreau, **R.A**, V 15, Année 1871, p178.

2– يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ**، (الجزائر: دار القصبة، 2006)، ص66.

3- Mercier Ernest, **Histoire de l'Afrique septentrionale (Béribérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête Française(1830)** ,t2, (Paris:Ernest Leroux editeur,1891),P 419.

4-Elie de la primaudaie, **Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête,**(Paris :imprimerie de CH. Lahure,1861), p 245.

– فكاير عبد القادر، المرجع السابق، ص 57 56.

5– عمار حمداني، **حقيقة غزو الجزائر**، تر: لحسن زغدار، (الجزائر: دار القصبة، 2002)، ص08.

الزيانيون عن الدفاع على المرسى الكبير الذي سقط في 1505م[1] ومسرغين 1507م[2]، ووهران 1509م. بعد هذا النجاح عين الإسبان "بيدرونافارو Pedro De Navarro" حاكما عاما عليها وعلى المرسى الكبير[3]، وبجاية يوم 06جانفي 1510[4].

ومنه يمكننا القول أن سقوط هاته المدن والموانئ الهامة أزم الأوضاع في الدولة الزيانية، مما جعل بعض القبائل تعلن الخضوع للأسبان كقبائل بني عامر والسويد بالإضافة إلى توقيع السلطان الزياني على معاهدة صلح مع فرديناند Ferdinand ملك اسبانيا مما تسبب في تذبذب ولاء السكان له[5].

كما وجدت بعض المدن والإمارات نفسها مجبرة على توقيع معاهدات الولاء مع الإسبان مثل مدينة تنس ومستغانم ولم يكتف الأسبان باحتلال هذه المدن والموانئ وهذا ما أشار إليه "هايدو Haedo" عندما ذكر أن سكان الجزائر قد أصيبوا بالذعر أمام أخبار الإستيلاء على المدن الواحدة تلو الأخرى، حيث سارعوا إلى الخضوع لطاعة ملك اسبانيا وأبرموا معه معاهدة مدتها عشر سنوات، حيث انتقل سالم التومي برفقة أعيان مدينة الجزائر وتنس إلى بورغوس""Burgos"[6].

ففي 31 يناير 1510 وقع هؤلاء المبعوثين على الإستسلام واعترفوا بموجبه بسيادة اسبانيا وتعهدوا بدفع جزية سنوية، ووعدوا بإعادة جميع العبيد المسيحيين، وتبعا لذلك

---

[1]– Haedo De Diego, **Topographie et histoire général d'Alger**, trad, A.Berbrugger et A. Monnereau. (Edition :Bouchene, 1998), p33.

[2]– يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، (الجزائر: دار البصائر، 2009)، ص58.

[3]– Gorgous, A, **Histoire d'un Bey de mascara et de l'oranie le bey Mohamed Osman El Kebir**, (Alger: Grand Alger, 2006), p51.

[4]– الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، تر محمد يحي، ج2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، ص51.

[5] –صباح بعارسية: "أوضاع المغرب الأوسط(الجزائر) في أوائل القرن السادس عشر"، **عصورجديدة**، وهران، ع 25–24، أكتوبر، 2016، صص121–122.

[6] –Haedo De Diego, op cit, p33.

فرض الملك الكاثوليكي الوصاية على مدينة الجزائر[1] التي تنازلت عن جزرها المقابلة لها سنة 1511م. أين أقام الأسبان حصن الصخرة[2] "penon"، وأمام هذا الوضع المزري لم يجد سكان الجزائر من وسيلة إلا الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين، لما كان لهم من صيت في جهادهم ضد السفن المسيحية[3] ومساعدتهم لمن بقي بالأندلس فأصبح ينظر إليهم القوة الإسلامية الصاعدة التي ستضع حدا للخطر الاسباني[4]، فاستنجد بهم أعيان بجاية يستصرخونهم لإنقاذهم [5].

تمت المقابلة البحرية سنة 1512م حيث عسكر الإخوة بربروس وكان بحوزتهم 12 سفينة مزودة بمدفعية وحوالي ألف جندي تركي ودبروا خطة لطردهم لكن عروج لم ينجح بعد حصار بحري وبري دام أسبوع، حيث فقد عروج ذراعه الأيسر إثر المعركة لكنه لم يفشل فكرر هجومه على الأسبان سنة 1514م بريا وبحريا مستعينا بالسكان المجاورين وجنوده الأتراك وحاصرها مدة من الزمن فاستطاع بمساعدة سكانها تحريرها، كما توفي في هذه الفترة الملك الإسباني فرديناند Ferdinand.

بعد وصول أخبار الإخوة بربروس بدأ سكان مدينة الجزائر يفكرون في التحرر، ولكن ما كانوا عليه حال دون إعلان استقلالهم، ولم يستنجدوا بهم إلا في عام 1516م[6]، فقد جاء عند التلمساني: "بعث أهل الجزائر يشكون من النصارى قائلين لهم سمعناكم أناسا

---

[1]–Berbrugger Adrien, **Le Penon d'Alger, ou les origines du gouvernement turc en Algérie**, (Paris:Challamel Libraire, 1860),p 18.

[2]– عبد القادر فكاير، المرجع السابق، صص60–58.

[3]– Rousseau Alphonse, **Chronique de la régence d'Alger**, trad d'un Manuscrit arabe intitule "El Zohra, El Noyera–Ibn Muhamed al telemsanهـ, (Alger: imprimerie du gouvernement, 1841), p09.

[4]– الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهرات في أخبار مدينة وهران**، تقديم المهدي بوعبدلي، (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007)، ص 169.

[5]– محفوظ قداش: "الجزائر في العهد التركي"، **الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، ع52، الجزائر، 1977، ص6.

[6]– أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492–1792**، (الجزائر: دار البصائر، 2007)، ص151.

تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجلة من أيدي النصارى قائلين سمعنا بكم أناسا تحبون الجهاد وأخذتم ونصرتم الدين... لابد أن تقدموا إلينا وتخلصون من أيدي هؤلاء الملاعين الكفرة لأننا في محنة عظيمة وشديدة[1] فتوجه عروج إلى مدينة الجزائر برا برفقة قواته المؤلفة من 5آلاف جندي، وطلب من أخيه الالتحاق به، لكن عروج لم يتمكن من طرد الإسبان من برج الفنار الواقع في مدخل المدينة، وبسبب فشله وسوء معاملة الجنود الأتراك والأهالي دبر "سالم التومي" مؤامرة ضد الأتراك لطردهم، فتفطن لها عروج وقضى عليها في المهد.

في سبتمبر 1516م أرسل الكاردينال الإسباني "خيمينيسXiménies" قوة بحرية تحمل ثلاثة آلاف عسكري بقيادة أميرال" ديغودى فيرا "Diego De Vera، ونزلوا بناحية باب الوادي وبعد يومين حدثت زوبعة بحرية حطمت معظم السفن الإسبانية، فقرر قائدها العودة إلى اسبانيا[2].

وقد سعى عروج منذ رده حملة دي فيرا De reverra إلى التوسع على حساب الإمارات المجاورة فاستولى على دلس، المدية وملیانة وتنس لقد كان لهذه الفتوحات تأثير كبير إذ استغاث أهل تلمسان بعروج ضد سلطانهم "أبو حمو" الموالي للأسبان[3]، وقد رأى عروج في ذلك فرصة للحد من خطورة توسع النفوذ الاسباني وضمها إلى سلطته فطلب من أخيه خير الدين إمداده بكمية من المؤن وسار في سبتمبر 1517م على رأس قوة

[1]– التلمساني ابن رقية: "الزهرة النائرة فيما جرى فيمن أغارت عليها الجنود الكفرة"، **مجلة التاريخ وحضارة الغرب**، تونس،ع3، سنة 1967، ص4.

[2]– أحمد نوفيق المدني، المرجع السابق، ص165.

[3]– نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي**، (الجزائر: دار الحضارة،2006)، ص55.

تراوحت بين 1500 و1600رجل واستطاع دخولها وتنصيب "أبو زيان" الذي كان مسجونا، ملكا عليها[1].

كان عروج يرمي إلى تكوين سلطة قوية في المنطقة إلا أن سياسته الصارمة جعلت أنصار "أبي حمو" ناقمين عليه فأثاروا فتنا جديدة جعلت عروج يقتل الملك "أبي زيان"، وقضى جنوده على العديد من سكان المدينة، وهذا ما أورده "دي غرامون" De Grammont حين قال: "انه اعدم ستين من أمراء بني زيان بإغراقهم في خزان ملئ بالماء..."[2] وأتخذ عروج من قلعة المشور مقاما له، كما عمل على كسب ولاء سكان ضواحي تلمسان وبقي عروج في تلمسان ما يقارب السنة أقام خلالها التحصينات[3].

لكن الإسبان سيطروا على قلعة بني راشد التي كان على رأسها أخوه "إسحاق"وظربوا حصارا استمر لمدة ستة أشهر على عروج بعدما انفض عنها الجزائريون[4]، وعبر عن هذه المأساة "دي غرامون"" De Grammont" حين مثلها بالرحلة الدموية الطويلة أين استبسل عروج في الدفاع عن نفسه أكثر من ستة أشهر، وحين سقطت الأسوار تحصن في الشوارع ثم قلعة المشور واستمر في مواجهة العدو من هناك، منتظرا وصول المدد من سلطان فاس وجيشه[5].

بعد تضييق الخناق عليه سلك عروج وبقية جنوده الطريق الساحلي وفر إلى مدينة الجزائر عبر ميناء هنين، إلا انه لم ينجح في ذلك إذ وقعت معركة غير متكافئة خاسرة

---

[1]– فكاير عبد القادر، المرجع السابق، ص 123.

[2] Henri-Delmas de Grammont,Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830,(France :Edition Bouchene,2002),p p44.

[3]– توفيق المدني، المرجع السابق، ص 119.

[4]– الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، (الجزائر: دار هومه، 2004)، ص50.

[5] –Henri-Delmas de Grammont, Op Cit, p 45.

استشهد فيها مع كل جنوده[1]، وأشاد دي غرامون Grammont ببسالته حين قال: " وقد دافع عروج عن نفسه مثل الأسد..."[2]، أما بالنسبة لخير الدين فإنه يذكر في مذكراته بأنه لما بلغه نبأ استشهاد أخوه عروج قرر بأن يعيش على خطى أخيه ويواصل محاربته للإسبان متحديا إياهم بعد أن أرسل له الملك "كارلوس Carlos":" ... لقد مات أخوك وقتل أكثر جنوده فكسر جناحك، من تحسب نفسك حتى تقف في وجه أقوى ملك مسيحي بدون أخيك؟ ماذا يمكنك أن تفعل؟ خذ سفنك ورجالك واخرج من الجزائر، وإياك أن تطأ قدماك أرض إفريقيا مرة أخرى، إن هذا آخر إنذار أوجهه إليك، سوف أملأ البحر بالسفن وأعود إلى الجزائر قريبا، فإذا تمكنت منك هناك، فلتعلم بأن عاقبتك ستكون وخيمة..."[3].

رد خير الدين بجرأة قائلا: أن السيف هو الذي يحكم بيننا، وبالفعل حاصرت اسبانيا المدينة من البر والبحر، وقسم خير الدين بدوره جيشه المتكون من خمسمائة آلاف رجل إلى ثلاثة أقسام تاركا 300 تركي و300 أندلسي في المدينة لحمياتها، وقد أربك خير الدين الأسبان بهجومه المباغت مما عجل بهزيمتهم وانسحابهم إلى البحر[4].

أدرك خير الدين استحالة الصمود في الجزائر واستمرار بسط سلطته على كامل جهاتها من دون الدخول تحت حماية الدولة العثمانية، فعبر عن نيته في الرحيل عن المدينة والعودة إلى نشاطه البحري أو النزوح إلى مدينة ساحلية أخرى[5].

---

[1]– احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص192.

[2]– Henri–Delmas de Grammont, op cit, p 64.

[3]–مجهول، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر محمد دراج، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2013)، صص 93، 94.

[4]–فهيم لقوارة، **ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق 10–11هـ/ 16–17م)**، (الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، 2022)، ص 40.

[5]– عباد صالح، **الجزائر في العهد التركي (1514–1830)**، ط3، (الجزائر: دار هومه، 2004)، ص49.

ترجاه أعيان وأهالي الجزائريين بالبقاء بقولهم: " إن وجودك ضروري للغاية لسلامة وهدوء المدينة، فالسكان ليس لديهم سواك كحامي لهم، أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك أيها الأمير يقتضي جلوسك في هذه المدينة لأجل دراستها لا رجعة لك في الذهاب عنهم ولا تركهم عرضة للعدو الكافر الذي بلا شك ينتظر فقط لحظة مغادرتك... "[1].

ولهذا جمع أعيانهم وعلمائهم ومشياخهم وخطب فيهم موضحا لهم خطورة أوضاع البلاد التي تعاني تهديد ملوك بني زيان ومعاداة سلطان تونس ورفضه التعاون معه[2] وأنه لا يرى إلا حل واحد، أن تكون الجزائر تحت حماية الله عز وجل ثم تحت الحماية الخاصة للسلطان المعظم السلطان العثماني سليم خان[3]، ولقد أثنى جميع سكان الجزائر بالإجماع على هذا الإقتراح الحكيم وحثهم خير الدين على إرسال رسالة إلى السلطان العظيم وترجيه بأن يقبلهم بين رعاياه، فطلب منهم خير الدين اختيار رجل منهم، وهو "ابن القاضي"[4] فتم إرسال الوفد إلى السطان: "...أرسلنا إلى بابكم العالي الفقيه العالم" ابن القاضي أبو العباس أحمد ابن علي، ونحن وأميرنا خدام أعتابكم... وإن المذكور حامل المكتوب سوف يعرض لحضرتكم ما يجري في هذه البلد من حوادث..." فاستقبل السلطان المبعوث وسلمه قفطان التولية الرسمية لخير الدين على الجزائر، وسمح له بتقديم الخطبة وصك العملة باسم السلطان، كما أمر بالسماح للمتطوعين بالانتقال إلى

---

[1] –Sander Rang, Ferdinand Denis, **Fondation de la régence d'Alger, Histoire des frères Barbarousse**, T1, (Paris:édition J, Angé, 1837),p130.

[2]– زهراء النظام، المرجع السابق، ص 83.

[3]– Chaouche Sinan, **Fondation de la régence d'Alger, histoire de frère Barberousse, Arroudje et Kheir El Dine**. (Alger : grand Alger livre, 2006), p95.

[4]– محمد علي صلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (مصر: دار التوزيع والنشر الاسلامية،2001)، ص212.

الجزائر بحيث يصبحون جنودا انكشاريين"[1] وأرسل إليه بعض المعدات العسكرية وبعض السفن الحربية وأعطى للمتطوعين الذين يذهبون إلى الجزائر امتيازا وبهذا كان خير الدين أول من عينته الدولة العثمانية بايلربايا[2] وممثلا لها في إيالة الجزائر سنة 1519م .

2/سيادة الجزائر وهيبتها في الملاحة المتوسطية:

ارتكزت الجزائر منذ إلحاقها بالدولة العثمانية على النشاط البحري عن طريق بناء أسطول بحري قوي، فالدارس لهته المرحلة التاريخية للجزائر يتساءل عن أهم العوامل التي ساعدت البحرية الجزائرية للسيطرة الشبه التامة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

في الواقع أن أبرز ما اتسمت به البحرية الجزائرية في هذه الفترة هو الطابع الجهادي، نظرا للأوضاع المزرية التي كانت تعيشها معظم أراضي شمال إفريقيا من تحرشات وهجمات أوروبية، وهذا ما نجده عند نصر الدين سعيدوني، حين قال: " ... لقد كان الجهاد البحري في الجزائر رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية التي اتخذت إثر سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي شكل حملات صليبية يباركها الباباوات بروما وتزكيها الحكومات الأوروبية وتتزعمها إسبانيا الكاثوليكية... "[3].

وقد احتدم الصراع البحري في الحوض الغربي للمتوسط خصوصا بين الدول المطلة على سواحله، ومما لاشك فيه أن من تصدر الصراعات هم الأسبان والبرتغاليون ضد

[1]– عبد الجليل تميمي: "أول رسالة من أهالي الجزائر للسلطان سليم الأول 1519"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع6، 1976 ص117.

[2]– Ernest Mercier, op, cit ,p 24.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص43.

مسلمي الأندلس الذين احتموا ببلدان المغرب الإسلامي فكانت اسبانيا تخطط للثأر من المورسكيين وكل من آواهم وحماهم[1].

كما أورد " يحي بوعزيز"في كتابه: "**علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا**" الصراعات السياسية التي كانت على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وحددها في:

– الصراعات التي اشتدت بين الأسبان والبرتغال ضد المورسكيين[2] وضد كل من يأويهم ويحميهم في بلاد المغرب.

– صراع الدول المغربية ضد الممالك الأوروبية وقراصنتها في غرب أوروبا وجنوبها.

– الصراع بين فرنسا واسبانيا المسيحيتان الكاثوليكيتان ضد بعضهما البعض خاصة في عهد الملكين "فرانسوا الأول" François 1er و"شارلكان" Charles quint.

–صراعات الأتراك العثمانيين ضد الإمارات المسيحية وقراصنتها في شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا.

– مباركة ودعم الباباوات للغارات والحروب الفردية والجماعية على الجزائر بهدف القضاء على"لصوص البحر" على حد تعبيرهم[3].

عرفت الجزائر وضعا سياسيا جد مميزا، بعد تثبيت الحكم العثماني فيها، مما أدى إلى بعث إستراتيجية بحرية في القرن 16م، واستطاعت في الأخير أن تفرض وجودها كقوة سياسية مؤثرة في الحوض الغربي للمتوسط. وهذا ما يشير إليه "المنور مروش"

[1]– جمال يحياوي، **سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492–1610**،(الجزائر:دار هومه، 2004)، ص 132.

[2]–**المورسكيون:** تسمية اطلقت على كل من هو عربي أو مسلم في اسبانيا واستعملت رسميا في ملفات محاكم التفتيش عام 1520م. ينظر : نفسه ص 44.

[3]– يحي بوعزيز، **علاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500–1830)**، ط خ، (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009)، ص09.

بقوله: "... كانت الجزائر هي "دار الجهاد" جزائر المغازي، جزائر الانتصارات والحملات ضد الكفار وكان الرياس والجنود البحريون معتبرين كمجاهدين. ومن سقط في ميدان المعارك كان يعتبر من الشهداء الذين وعدهم الله بحياة الخلود منعمين في جنات الرضوان..."[1].

شكل النشاط البحري أبرز النشاطات الاقتصادية للجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي لما كان يدره من ثروات عبر تجارة الغنائم والرقيق.[2] وقد كان هذا النشاط مريحا وقد كان الخروج للجهاد البحري خاضعا لتنظيم محكم، وكانت الغنائم بعد دخولها للميناء، تخضع أولا للإحصاء الدقيق من طرف وزير البحرية[3].

لم تكن الفوائد المادية (الغنائم البحرية) التي جنتها الجزائر من جراء نشاطها البحري الهدف الرئيسي بل بدافع الجهاد البحري، وهذا ما صرحت به "كورين شوفالي" حين قالت: "...كانت القرصنة بالنسبة للمسلمين قبل كل شيء شكلا من أشكال الجهاد البحري، ولو أنها تتخذ أحيانا طابع الحروب الصليبية من جانب المسيحيين...."[4].

إلا أن الدارس لتاريخ هذه الفترة يلاحظ أن البحرية الجزائرية كانت فعلا تهدف إلى الجهاد البحري ولكن هذا لا ينفي أنها اتخذتها موردا من موارد دخل الإيالة حتى أنه تم تسجيل العديد من أحداث القرصنة ضد السفن الأوروبية.

---

[1]- المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، (الجزائر: دار القصبة، 9ج2)، ص45.

[2]- عطلي محمد الأمين، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012، ص37.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق، ص88..

[4]- كورين شوفاليه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر1510-1541**، تر جمال حمادنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007)، ص49.

وبهذا نجزم أن تطور البحرية الجزائرية وتفوقها في البحر الأبيض المتوسط قد أثر تأثيرا إيجابيا في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من جراء العائدات التي حصلت عليها خزينة الدولة حيث كانت العملية تدر أموالا طائلة التي اعتبرت المصدر الهام لخزينة الدولة، وكانت من ثلاث مصادر أساسية: (حمولات السفن، مبالغ الافتداء والجزيات والهدايا والإتاوات)[1].

إن هذا التحول في مهام النشاط البحري من الجهاد إلى تفعيل الاقتصاد لم يكن بين عشية وضحاها، بل كان هنالك تطور وتحول تدريجي بدأ بنهاية الجهاد البحري التي خاضتها الخلافة العثمانية بقيادة بيلربايات الجزائر ضد أوروبا المسيحية، وبالتالي لم يعد نشاط البحرية الجزائرية مقتصرا على الجهاد البحري فقط، بل أصبح له قيمة اقتصادية فأصبح النشاط البحري يقوم على فكرة الحصول على الغنائم الجيدة والثمينة[2].

وعليه اعتبر القرنين السادس عشر والسابع عشر العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، فقد شمل نشاطها البحر المتوسط كله، وامتد إلى سواحل أوروبا الشمالية وأيسلندا وقد كانت الجزائر تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية مقابل سلامة سفنها في الحوض المتوسط، وكانت عبارة عن ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا، أو هدايا يقدمها القناصل في المناسبات والأعياد، وعند تعيينهم لتمثيل بلادهم.

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب محمد العربي الزبيري، (الجزائر: ANEP، 2005)، ص80.

[2] – محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، (بيروت:دار الشرق العربي،1969)، ص92.

الفصل الأول

الدبلوماسية: المفهوم والتطور

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية.

المبحث الثالث: نشأة الدبلوماسية العثمانية.

المبحث الرابع: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة.

تميزت الدبلوماسية الجزائرية إبان العهد العثماني بمزيج من التبعية والاستقلالية عن الباب العالي فقد كانت في الكثير من الأحيان تنصاع لأوامر الباب العالي وتقبل وساطته وتدخله في سياستها الخارجية مع الدول الأوروبية، وأحيانا كثيرة تقر مبدأ التعاقد المباشر ولهذا قد خاضت الجزائر صراعا دبلوماسيا مع الدول الأوروبية وخاصة مع فرنسا التي كانت دائما تسعى للأسبقية في إبرام معاهدات صلح وسلم مع الجزائر والحصول على الامتيازات القنصلية لممثليها، وهذا ما أصبح مطلبا لبقية الدول الأوروبية الأخرى – انجلترا– بلدان شمال أوروبا– المدن الإيطالية– إسبانيا– البرتغال– الو.م.أ– التي تسابقت لربط علاقات متنوعة معها.

قبل التطرق إلى العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية لابد من ضبط مصطلح الدبلوماسية هذا المصطلح الذي استخدمه اليونان ثم انتقل إلى الرومان، ومنهم إلى غيرهم من الأمم.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية:

1/ المدلول اللغوي للدبلوماسية:

لا يختلف الباحثون والمختصون في العلاقات الدولية بأن أصل لفظة الدبلوماسية يعود إلى اللغة اليونانية من كلمة(diploma) الذي تنشق منها كلمة ديبلوم (diplôme) التي يصدرها أصحاب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة[1].

[1]– علي حسين الشامي، **الدبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص28. ينظر أيضا:

حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية(–عربي–فرنسي–انجليزي)**،(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2011)، ص 153.

– مجدي زهبة، وجدي غالي، **معجم العبارات السياسة الحديثة**،(لبنان: مكتبة لبنان،1997)، ص 167.

وتعني كلمة (diplôma) يطوي لذلك كان الرومان في البداية يسمون وثائق السفر المعدنية المختومة والمطوية بديبلوما[1]، وكان يصدرها الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد[2].

وعندما انتقل إلى اللغة اللاتينية فإنه استعمل في معنيين:

✓ **المعنى الأول:** معنى الشهادة (الوثيقة) التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم والتوصيات بحسن استقباله واحترامه، وفي ضوء هذا الإستعمال عرفت اللغة الفرنسية ومن بعد اللغة العربية كلمة ديبلوما أي المطوية بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.**أما المعنى الثاني:** فإنه يتعلق باستعمال الرومان للكلمة بما يفيد المبعوث الديبلوماسي، وما تقتضيه هذه الصفة من أدب والمودة المصطنعة، ويقصد بكلمة (diplôme) اللاتينية أيضا الرجل المنافق ذي الوجهين[3].

يرجع "جوزيف سيراكوسا" بدوره أصل كلمة دبلوماسية إلى قدماء الإغريق ويقول أن هذه اللفظة قد أطلقت في اليونان القديمة على رجل كبير السن ويشير بأن أول أثر باق يدل على الأنشطة الدبلوماسية هو خطاب نقش على لوح حجري يعود إلى قرابة 2500 ق.م، عثر عليه في المنطقة المعروفة الآن بشمال إيران، وقد حمله على الأرجح مبعوث سافر ذهابا وإيابا قرابة 1200 ميل بين مملكتين متباعدتين[4].

---

[1]– لدغش رحيمة، **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان2013–2014، ص118.

[2]–قسيمة محمد: "ظروف تطور الديبلوماسية والقواعد المنظمة لها": **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، ع2، مجلد06، 2021، ص 271.

[3]– عيسى بورقبة، **الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران، 2014–2015، ص15.

[4]– جوزيف إم سيراكوسا، **الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا**، تر: كوثر محمود محمد، مر علا عبد الفتاح يس، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2015) ص14.

أما في اللغة العربية، فلا توجد ترجمة حرفية مقابلة لكلمة دبلوماسية، فقد استخدم العرب كلمة "كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم وتمنح بدورها حاملها الحماية والأمان[1] وقد جاء هذا اللفظ عند أغلب فقهاء المسلمين فقد ذكر الأستاذ " يحيى سعيدي": انه قد جاء في باب ما يؤخذ في دار الإسلام من أهل الحرب في كتاب "السير الكبير" للشيباني: أنه " قلت رأيت الرجل من أهل الحرب يوجد في دار الإسلام فيقول: أنا رسول ويخرج كتاب الملك معه؟ قال: إذا عرف أنه كتاب الملك كان آمنا حتى يبلغ رسالته ويرجع، وإن لم يعرف أنه كتاب الملك فهو فيء وجميع ما معه"[2].

يذكر علي حسين الشامي، أنه لم تستخدم الكلمة الإنجليزية diplomacy إلا سنة 1796 م على وجه التحديد، إلا أن "ساتوا" « satoua » يرى أن أول استخدام إنجليزي لها يعود لعام 1640م سنة[3]. ولم تدخل لفظة الدبلوماسية في المعجم الدولي إلا منذ أواسط القرن السابع عشر عندما حلت محل لفظ "المفاوضة"[4]. وقد كان الإسبان أول من استخدم كلمة السفارة وسفير بعد نقلها عن التعبير الكنسي« anfactus » بمعنى الخادم «ambassy»بمعنى السفارة[5].

---

[1]– سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية (تاريخها مؤسساتها أنواعها وقوانينها)**، (د.م: جدر شيماء للنشر والتوزيع، 2009)، ص7

[2]– يحيى السعيدي: " الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية"، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، الصراط، ع9، جويلية 2004، ص ص 331-332.

[3]– علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص32.

[4]– سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 11

[5]– علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص33.

2/ المفهوم الاصطلاحي للدبلوماسية:

عرفها "علي الصادق أبو هيف" بأنها: " فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية"[1].

وإذا رجعنا إلى " فوديري « Foudéré » فنجده يعرفها بأنها "فن المفاوضات" والتعامل في الشؤون الخارجية، ويضيف أيضا بأنها مجموعة المعارف والمبادئ اللازمة لتسيير العلاقات العامة بين الدول بشكل صحيح، وإدارة المصالح الدولية للشعوب وحكوماتها في التواصل المتبادل سواء كان سلميا أو معاديا.[2] ويختصرها" سيد إبراهيم الدسوقي" بأنها فن توجيه العلاقات الدولية[3].

وبهذا نستطيع القول بأن الدبلوماسية تعتبر من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو اقتناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي[4].

ومن ناحية أخرى هنالك من يرى أن الدبلوماسية علم بحيث يذهب رواد هذا الاتجاه إلى التركيز على الأصول والقواعد العلمية الواجب توفيرها في الدبلوماسي فقد رأى "كالفو" "calvo" أنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والناتجة عن المصالح المتبادلة[5].

---

[1]–علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص10.

[2] –Pradier Fodéré, **Cour de droit diplomatique**, T1, (paris : pedone éditeur,1900), p02.

[3]– سيد إبراهيم الدسوقي، **العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: دار النهضة العربية،2007)، ص .22

[4]– سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص6.

[5]– لعروسي سليمان، **العلاقات الدبلوماسية وأثارها على نفاذ المعاهدات**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010–2011، ص05.

كما نجد قسما آخر يستخدم اصطلاح الدبلوماسية ليشير إلى الاختصاص وفن الدبلوماسية كالقول: "فلان ديبلوماسي" أي ذو اختصاص في علم وفن الدبلوماسية، وهنالك قسم آخر من الناس يستخدم هذا الاصطلاح ليدل به على الموهبة والنباهة ومن يستخدمه بقصد الدهاء والكيانة"[1].

وهكذا تطور لفظ الدبلوماسية حتى انتهى إلى مفهومه الدال على العلاقات بين الدول[2]، وقد اختلف في معناها ومدلولها الموسع لتشمل كل صور العلاقات الدولية، فيقتصرها البعض فقط على بعض جوانب العلاقات الدولية كالأسلوب الذي تدار به العلاقات الخارجية بين الدول من اعتماد السفراء والمبعوثين الذين كانوا يُرسلون للقيام بمهمة معينة[3]، واستعمالها في معان عدة:- المفاوضات؛ الدهاء والكياسة؛ السياسة الخارجية[4].

فقد حاول من كتبوا عن الدبلوماسية وضع تعريف لها على ضوء المهام المتقدمة التي تضطلع بها، ولكن مهما تعددت هذه التعاريف فإن مضامينها تدور كلها حول مقولة "علم وفن"، فإن الدبلوماسية يمكن أن تحدد كعلم أو كفن من حيث أهدفها فهي كعلم يقوم على معرفة العلاقات السياسية لمختلف الدول ومصالحها المتبادلة والتقاليد التاريخية والشروط المتضمنة في المعاهدات، وهي كفن تتطلب مهارات استثنائية تتجاوز المعرفة النظرية بالعلاقات الدبلوماسية، فالدبلوماسي الماهر هو أشبه بفنان يوظف مهاراته المختلفة للتواصل والتأثير والإقناع لتحقيق أهداف بلاده.

---

[1]- لدغش رحيمة، **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الديبلوماسي**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص121.

[2]- سعيد أبو عباد، **الديبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، (فلسطين: دار شيماء للنشر والتوزيع، 2009).

[3]- سعيد بن سلمان العبري، **العلاقات الدبلوماسية بين النظري والتطبيقي**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 16.

[4]- مايا الدباس، ماهر ملندي، **الحقوق الدبلوماسية والقنصلية**،(دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2018)، 06.

أما مصطلح المبعوث الدبلوماسي فقد أطلقوا عليه تعبير "رسول" و"سفير" و"المستأمن" فالرسول والسفير منزلة واحدة في حين أن المستأمن يعني الرسول الأجنبي القادم من "دار الحرب" إلى دولة الإسلام، وقد أطلق على البعثة "رسل"، "سفارة" و"وفد"[1].

ويمكن أن نلخص الدبلوماسية ونطاق عملها فيما يلي:

1- الدبلوماسية لا يمكن ممارستها إلا بين السلطات الحاكمة والممثل عنهم.

2- الدبلوماسية تعني برعاية العلاقات الدولية وتأمين الانسجام بين مصالحها المختلفة.

3- تمارس الدبلوماسية أثناء السلم وأثناء الحرب.

4- الدبلوماسية لا تشمل فقط الأمور السياسية بل تتعداها إلى الأمور الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية والمفاوضات والمواصلات وغيرها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية:

نشير في دراستنا أن الدبلوماسية قديمة قدم الحضارات والتمدن الأول للبشرية التي تبنتها كأسلوب ومنهج للتعايش، ففي العصور القديمة عرفت الجماعات البشرية الاتصالات الدبلوماسية كطريقة للتواصل والتفاهم ومارسته كتقليد، ولقد تطورت بتطور المجتمعات إلى أن أصبح لها طابع دولي.

عندما تطرقنا لماهية الدبلوماسية أشرنا إلى أن جل الدارسين ارجعوا أصلها إلى اليونانيين، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا يقيمون في مدن عدة وكان لكل مدينة شعبها وسلطتها السياسية المستقلة عن أي مدينة أو ما كان يعرف بالدولة المدينة، فاختلاف

[1]- سهيل حسن الفتلاوي، **تاريخ الدبلوماسية عن العرب**، (مصر: المطبعة المصرية لتوزيع المطبوعات، 2015)، ص15.

الأنظمة في هذه الدول كان دافعا إلى استحداث قواعد تحكم العلاقات فيما بينهم، ولهذا قامت العديد من المدن بإرسال الوفود بينهم[1] كما أن الإغريق وان لم يعرفوا في المراحل الأولى نظاما ثابتا للعلاقات الدولية فقد استحدثوا نظاما بديعا للاتصال الدبلوماسي، حيث عرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة التي تهدف إلى وقف الأعمال العدوانية، وما عرف بالهدنة وعقد الاتفاقات كما تبنوا نظام الاتفاقات والمعاهدات، إلى جانب ما عرف بالتحالف والهدنة المقدسة التي تعقد في فترة الألعاب الأولمبية[2].

كانت السياسة الخارجية للرومان تستند للإخضاع والقوة، لذلك لم تكن المفاوضات من الأساليب المحبذة لديهم، فقد كانوا يسحقون خصومهم إذا تعنتوا ويبقون عليهم إذا خضعوا[3]، وفي المقابل عرف الرومان المعاهدات وصياغتها وأقروا مبدأ احترام العهود وقدسية المواثيق كأساس لاستقرار العلاقات الدولية[4]وقد برع الرومان في اختيار مبعوثيهم حيث اشترطوا بأن تتوفر فيه اللباقة والفهم الجيد حتى يتمكن من إقناع الطرف الآخر[5].

1/ الدبلوماسية في الإسلام:

لم يكن المسلمون بمعزل عن المحيط الذي كانوا يعيشون فيه، بل كانت لهم علاقات وثيقة مع جيرانهم وأنشئوا البعثات الدبلوماسية بين بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم من الشعوب، فقد كان للعرب علاقات مع جيرانهم من الروم والفرس والمصريين

[1]– سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 25.

[2]–علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص 68.

[3]– علي صادق أبو هيف صادق، المرجع السابق، ص 81.

[4]– علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص 74.

[5]–سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 27,

والأفارقة، ومع بلدان بعيدة عنهم كالهند والصين، وكانت الوفود الدبلوماسية هي المحرك الفاعل في التواصل ما بين العرب وغيرهم[1].

وعند ظهور الإسلام اكتسبت العلاقات الخارجية وأعمال الرسل والسفراء بعدا جديدا، عندما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينشر الإسلام خارج الجزيرة العربية[2]، ولقد ضع النبي صلى الله عليه وسلم أصول الدبلوماسية بسبب ما نزل عليه من أحكام سماوية ولما يتمتع به من شخصية فذة كان لها الأثر في نشر الدعوة الإسلامية، وبما يتمتع به من قيم وأخلاق عالية فرضت احترامها على الجميع، ولما يحمله من أحكام سماوية لإسعاد البشر وتنقية المفاهيم السائدة وتوحيد الأمة[3].

بهذا فقد عرفت الدولة الإسلامية منذ عهدها الأول نظام التمثيل الدبلوماسي، فقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم بإرسال الرسل والوفود إلى البلدان والشعوب المعروفة آنذاك، وكان المحور الأساسي لعمل هؤلاء السفراء في بداية نشوء الدولة الإسلامية، هو تبليغ الدعوة المحمدية، بجميع الإمكانيات والوسائل المتاحة التي تجيزها الشريعة الإسلامية[4].

كما ساهمت الدبلوماسية في إرساء وتنظيم وترصين وتقنين العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين بدل الحرب، فمن الخطأ الاعتقاد بان الشريعة السمحاء في مجال

---

[1]- جمال سهيل، **البعثات الدبلوماسية المغربية إلى البلاط الفرنسي خلال القرن 11هـ/17م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011/2010، ص24.

[2]- جمال أحمد جميل نجم، **أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2008، ص14.

[3]- سهيل حسن الفتلاوي، **الدبلوماسية الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر)**، (عمان: دار الثقافة،2005)، ص11.

[4]- محمد ابراهيم أبو جريبان: "الأمن الدبلوماسي في الإسلام"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**"،ع1، مجلد 24-2008 ، ص 618.

العلاقات الدولية في غالبية أحكامها كانت قانون حرب، إذ أن الدين الإسلامي يعد السلام قاعدة أساسية في نظامها التشريعي[1].

إن السيرة النبوية طافحة في بيان النجاحات التي حققها رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء في سفارات السلم أو سفارات الحرب وسواء في علاقات الوفاق أو في علاقات المواجهة، هذا ما يؤكد أن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بالعالم من حولها هو التوازن والاعتدال في المصالح المتبادلة، وان النبي صلى الله عليه وسلم استخدم أرقى فنون الدبلوماسية لحل النزاعات وقطع أسباب الحروب[2]، وبهذا فقد بلور الإسلام مفهوم فن التعامل مع الآخرين في القرآن الكريم حين وضع مفتاح نشر الدعوة الإسلامية والاقتناع بها في قوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [3].

ولقد جاء على لسان معاوية بين أبي سفيان رضي الله عنهما: " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها" بحيث تعد هذه المقولة مرجعا للحفاظ على العلاقات البشرية، وصيانتها من جل أوجه التشدد والعنف[4] وبهذا نستطيع القول انه قد أعطت دولة الإسلام الأولى للدبلوماسية العربية أبعادا أخرى أكثر اتساعا وتنوعا فقد خرجت بها عن الحدود التي رسمت لها في العصر الجاهلي، حيث تطور المفهوم التجاري للدبلوماسية إلى مفهوم سياسي واجتماعي، ذلك أن الدبلوماسية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أصبحت وسيلة فعالة لنشر تعاليم الإسلام وأداة لتنظيم

[1]– مروان الزبير عوض الكريم، **انتهاك الحصانة الدبلوماسية وأثرها على العلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة النيلين(السودان)، 2020–2021، ص35.

[2]– محمد حبش، **الإسلام والدبلوماسية (قراءة في القيم الدبلوماسية في الإسلامية)**، (الدوحة : المعهد الدبلوماسي، 2013)، ص34.

[3]– القرآن الكريم، من سورة النحل، الآية 125. رواية حفص.

[4]– نعيمي زيغمي، سفيان قوق: "دبلوماسية النبي صلى الله عليه وسلم"، **مجلة الدراسات الإسلامية**، ع7، سبتمبر2014، ص607.

الاجتماعات وعقد المعاهدات[1]، وقد سار الخلفاء الراشدين على خطى الرسول صلى الله عليه وسلم حيث اهتم عمر بن الخطاب بالرسل وأنشأ ديوانا لهم، يتضمن الرسائل التي تأتيه بواسطة الرسل، ومثل العهد الذي منحه إلى أهل القدس أفضل وثيقة تاريخية تمثل قواعد القانون الدولي الإنساني[2] ومن هذا المنطلق برز التعارض بين دار الإسلام ودار الكفر فقد حدد الدين جوهر العلاقات بين المسلمين والأجانب عندما كانت في وضعية تخيفهم فالدبلوماسية الإسلامية لجأت إلى تقسيم العالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب وكان المسلمون يستعملون الجهاد ضرورة فرضها القانون والدين ولذلك أصبح الغرب لا يرى في الإسلام إلا الحرب والمواجهة[3].

وفي حقيقة الأمر انقسم الفقهاء المسلمون في تحديد علاقة المسلمين بالدول الغير مسلمة، فالفريق الأول يرى أن أصل العلاقات يجب أن يكون قائم على مبدأ الجهاد، وهذا ما جعل البعض يصرح بأن المسلمون مع غيرهم لم يعرفوا إلا السيف لمن لم يؤمن بالكتاب المنزل؛ وأما الفريق الآخر من الفقهاء فقد رأى أن الجهاد ما كان إلا دفاعا عن الإسلام والمسلمين، وأن السلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغير المسلمين[4].

---

[1]– لدمية عابدي: "دبلوماسية الرسول صلى الله عليه وسلم في رسائله إلى ملوك وامراء العالم"، **مجلة الإحياء**، ع28، جانفي 2021، ص 176.

[2]– محمد حبش، المرجع السابق، ص 30،.

[3]– علي تابلت، المرجع السابق، ص88.

[4]–عمر كمال توفيق، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين دراسات تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي (– 290 1097–1291/ 491)**، (السكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986)، ص23.

2/ الدبلوماسية الأوروبية الحديثة:

إن الدبلوماسية في أوروبا لا تنفصل عن الإهتمام بالقانون الدولي والقانون العام في القرن السادس عشر، وخصوصا في القرن السابع عشر، فقد ألفت الكتب في هذا الحقل وتعمق المختصون والممارسون للدبلوماسية النقاش والتفكير في هذا الموضوع[1].

لقد كانت الدويلات الإيطالية السباقة إلى الإهتمام بالدبلوماسية فقد كانت تحسن استخدامها لتحقيق مصالحها، فالسفارة في أوروبا كانت مؤسسة ذات أهداف اقتصادية بالأساس، لهذا دعمت السلطة إقامة السفراء في البلدان وشجعوها، كما استخدمتها للتوغل داخلا في العوالم الأخرى[2].

يرجع "جوزيف سيراكوسا" Joseph siracosa في "كتابه: " الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، أن عهد الدبلوماسية الحديث يعود وفقا للمتعارف عليه إلى صلح "وستفاليا"westephalia الذي عقد عام1648م الذي أرسى مبدأ استقلال الدول، وحرية الاعتقاد والتسامح الديني، ويقول أن أول وزارة خارجية قد أسسها الكاردينال الفرنسي"ريشيلو" Richelieuعام1626م[3]، كما استخدمت بريطانيا في القرن الثامن عشر سياستها الدبلوماسية لخدمة توازن القوى الدولية، بينما استخدمت النمسا سياستها الدبلوماسية لإعادة بناء مجلس أوروبا[4]، وهنا يمكننا القول أن الدبلوماسية الحديثة تتميز

---

[1]– عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، (الدار البيضاء: المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 312.

[2]– علي تابلت، المرجع السابق، ص88.

[3]– جوزيف سيراكوسا، المرجع السابق، ص14.

[4]– إيناس محمد البهيجي، يوسف المصري، **القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013)، ص ص39– 40.

بأنها دبلوماسية دائمة ومستقرة وثابتة[1]، وبفعل استمرار تبادل البعثات الدائمة أصبحت الدبلوماسية مهنه وسلك قائما بذاته يعتمد على قواعد وأصول ثابتة، حيث تم أيضا ترسيخ وتأكيد أهميه التمثيل الدبلوماسي الدائم إذ أصبحت مهمة الدبلوماسي مركبه فلم يعد دوره مقتصرا على تمثيل دولته والتفاوض في الأمور التي تهمها فحسب، بل أصبح عليه أن يتابع ويراقب مجريات الأمور المختلفة في الدولة التي يوفد إليها كما يقوم بموافاة دولته بكل ما يرى انه له أهميه خاصة[2].

ومن أهم الأسباب التي ساعدت البندقية على تطوير الدبلوماسية هو أنها كانت تملك قوة بحريه معتبره، وقد كانت تعتمد على التوسع التجاري[3] فقد كان شغلها شاغل عقد اتفاقيات والتحالفات التي تعزز مركزها وتزيد قوتها وتمكنها من هذه السيطرة، ولهذا وجب عليها الاستعانة بدبلوماسية منظمه قديرة تعمل على وجه مستمر لتوطيد صلات كل مدينه بحلفائها ولمواجهه النشاط السياسي لخصومها من ناحية أخرى[4].

وقد أرسل البابا "ليون العاشرLéon X"[5]في عام 1513م أول سفراء لدى المحاكم في ألمانيا، فرنسا وانجلترا وقد كانت البندقية ترسل سفرائها إلى الجمهوريات الأخرى ليقوم هناك فتره تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة أشهر، أما ميلانو فكانت أول من أرسل بعثه دائمة إلى جنوة Geneعام 1455م، وعينت البندقية Veniseتاجرين يقيمان في لندن

[1]– علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص108.

[2]– قسيمة محمد، المرجع السابق، ص276.

[3]– لدغش رحيمة، المرجع السابق، ص114.

[4]– علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص85، ينظر:

Saint marc Girardin : "Etudes sur l'histoire diplomatique de l'Italie depuis le commencement du XVII siècle jusqu'à nos jours", **Revue des deux mondes,** année (1829-1971) juillet 1859,v22, p297.

[5]– **البابا ليون العاشر:** ولد جوفان يدي لورينزو دي ميتشي في 11 ديسمبر 1475 وتوفي في1 ديسمبر 1521 شغل منصب البابا من 9 مارس 1513 حتى وفاته 1 ديسمبر 1521. ينظر:

Robin.S.Doak, **Pape Leon X opponent of the reformation**,((s.l): renforced library binding,2019).

Londreبمساعدة سفير هناك عام 1460م، وبعد سنوات أنشأت الدويلات الايطالية سفارات دائمة لها في لندن[1] ولم تتوان جمهوريه البندقية عن متابعه علاقاتها النشطة الدبلوماسية مع العثمانيين وقد حرصت حرصا كبيرا من اجل أن لا تسوء علاقتها معها وتجنبت كل ما يمكن ان يؤدي الى احتكاك حربي معها[2].

بموجب ما تفرضه علينا الدراسة فانه لا يمكننا التحدث عن دبلوماسية الإيالة الجزائرية دون التطرق إلى الدبلوماسية العثمانية باعتبارها ولاية تابعة لها، وما يتفرع عنها من تقاليد وأعراف وممارسات التي تشكل بطبيعة الحال القاعدة الأساسية للدبلوماسية الجزائرية الحديثة وفهم السياسة الخارجية للجزائر في الفترة العثمانية.

المبحث الثالث: نشأة الدبلوماسية العثمانية

تستخدم الدول مفهوم الدبلوماسية كأداة للتأثير في السياسية الخارجية، وهي باختصار تعني إدارة العلاقات الدولية بطريقة ودية وسلمية[3] بمعنى آخر هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية ارتباط الدول ببعضها البعض أو بالسياسات الخارجية التي تمثل المصالح المختلفة[4].

لا يخف على احد أن السمات الرئيسية للعلاقات الخارجية للدولة العثمانية في المراحل الأولى لتأسيسها اتسمت بالحروب حيث كانت أهدافها الأساسية هي الفتوحات والجهاد من اجل التوسع في سبيل نشر الإسلام، إلا أن ذلك لا ينفي أن الدولة العثمانية

---

[1]– سعيد محمد أبو عباه، المرجع السابق، ص20.

[2]– ادريس ناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**،(بيروت: دار الهادي،2007)، ص127.

[3]– Timuçin Kodaman, Ekrem Yaşar Akçay : «Kuruluştan yikilişa kadar osmanlı diplomasi tarihi ve Türkiye'ye bıraktığı miras», **Süleyman Demirel Üniversitesi Fen –Edebiyat Fakültesi sosyal bilimler dergisi**, sy 22, temmuz 2010, s 76.

[4] – Roderic Davison,**Osmanlı diplomasisi ve biraktiği miras**,(Istanbul : Carl Brown,2000), p 248.

قد استخدمت الدبلوماسية أثناء قيامها ببعض العلاقات مع دول الجوار، إلا أننا إذا رجعنا إلى عهد السلطان "محمد الفاتح"[1] فإننا نلاحظ العديد من الدول اضطرت إلى الاستئمان وعقد الصلح معه[2]، مثل ما حدث مع البندقية[3] التي عقدت معاهدة صلح سنه 1479 م التي وافقت فيها أن تدفع للسلطان العثماني مبلغا كبيرا وضريبة سنوية[4].

فهنا يمكننا أن نلاحظ أن الدولة العثمانية أصبحت تتخلى أحيانا عن طبيعتها الأساسية وهي الحرب، وأصبحت تلجأ إلى طرق أخرى مثل الدبلوماسية، إلا أنه يجدر بنا الإشارة إلى انه وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن للعثمانيين الفهم والتنظيم للدبلوماسية وقد استخدموا مبدأ الدبلوماسية "المخصصة"، فقد تم إرسال السفراء العثمانيين إلى العواصم الأجنبية بمهام مثل توقيع معاهدات السلام، اتفاقيات تجارية،أو التفاوض في مفاوضات السلام، أو التواجد الشرفي في حفل تنصيب أو مراسيم تتويج ملوك أوروبا، وعندما تنتهي مهامهم يعودون إلى بلدهم[5].

---

[1]– محمد **الفاتح:** ولد السلطان محمد الثاني سنة (1429 /833هـ) ويعتبر سابع السلاطين العثمانيين ويلقب بأبي الخيرات حكم الدولة العثمانية في 18 فبراير 1451م، ولقب بالفاتح لفتحه القسطنطينية 1453. **ينظر:**

Erhan Afyoncu, Herkes için kisa Osmanlı tarihi (1302-1922),(Istanbul:Yeditepe Yayinevi,2017),S 56.

[2]– ابراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية، (التحفة الحليمية)**، (مصر: مطبعة ديوان عموم الأوقاف،1905)، ص67.

[3]– لعب النشاط التجاري المكثف للدويلات الإيطالية دورا حاسم في تطوير الدبلوماسية المقيمة، وقد تعلم البنادقة فن الدبلوماسية من الإمبراطورية البيزنطية من خلال علاقاتهم التجارية الوثيقة لعدة قرون، وقد كانت ممارسة البندقية الدبلوماسية بمثابة أنموذج لغيرها من المدن الإيطالية وفرنسا واسبانيا وفيما بعد إلى أوروبا كلها. **ينظر:**

Harold Nicolson, **The évolution of diplomatique method**, (London: constable, 1954), P 24 .

[4]– سعيد محمد أبو عياه، المرجع السابق، ص40.

[5]–Muhammet Şahin :« Osmanlı diplomasisinde değişim ve osmanli devleti'nin Avrupa devletler sistemine girişi », **Gazi eğitim fakültesi Dergisi**, say46, 2009, s 826.

وقد كان المبعوثين العثمانيين ملزمين بتدوين رحلاتهم وإعداد التقارير وتقديمها إلى الباب العالي[1].

لقد انتهج العثمانيون هذه الممارسة نظرا لمبدأ التفوق والتمكن من التصرف بحرية، ويرجع الغربيين أن الدين الإسلامي وتعاليمه هو أحد الأسباب الكامنة وراء هذه الممارسة الدبلوماسية الأحادية، فوفقا لهم أن الإسلام يقر باعتبار العالم غير الإسلامي دار حرب ولا يجوز إرسال مبعوث دائم.

وعليه فان تطبيق الدبلوماسية في الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن نفسها مبادئ الدبلوماسية الغربية، إذ يلاحظ أن العنصرين الأساسين في الدبلوماسية هما قبول المفاوضات والاعتماد على أساس التبادل اللذان كانا غائبين في دبلوماسية الدولة العثمانية فلم يكن لها سفراء دائمين حتى سنة 1793م[2] وبطبيعة الحال فقد كانت الشعوب والدول الأوروبية تنظر للدولة العثمانية بأعين الهيبة والوقار وكان من أهم هذه التقاليد صيغة المراسلات الدبلوماسية حيث أجمع ملوك أوروبا على تلقيب "السلطان سليمان" ومن بعده سلاطين فترة القوة ب: "السيد الأعظم" في حين لم يستخدم هؤلاء السلاطين مثل هذه الألقاب مع ملوك أوروبا[3].

[1]–Nihat Karaer : «Paris'te ilk ikamet elçiliğimiz kuruluncaya kadar (1797) Osmanli–Fransiz diplomasi ilişkilerinin genel seyri » OTAM Ankara Üniversitesi Osmanli tarihi araştirma ve uygulama merkezi Dergisi, Sayi 28,2010, S 68 .

[2] –إكمال الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر صالح سعداوي، (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ،1999)، ص219.

[3]– نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1966)، ص21.

لقد كان عصر السلطان سليمان عصر التفوق العسكري وأيضا عصر الإنجازات الدبلوماسية[1]، فقد كان التمثيل الأجنبي الدائم في بلاط السلطان مقتصرا على البندقية فقط وذلك بعد أن فقدت تفوقها البحري أمام العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط، وعملت على إقامة علاقات وثيقة مع إسطنبول وأرسلت مبعوثين للإقامة، وأولت اهتماما خاصا لوجود ممثل ذو مهارات عالية، وعمل هؤلاء على إرسال تقارير متواصلة من إسطنبول إلى البندقية بالإضافة إلى تمكين الدول الأوروبية الأخرى من معرفة ما يجري في إسطنبول[2].

وعليه نقول بأن توسع حدود الدولة العثمانية وتطورات النظام الدولي في عهد السلطان سليمان(1520-1566) أخرجها من العزلة ومن اكتفائها الذاتي وفرض عليها الانفتاح مع الدول الأخرى دبلوماسيا[3]، فقد زاد الاتصال الخارجي بشكل كبير فبدأ الفرنسيون والإنجليز وغيرهم من الأمم في القدوم إلى اسطنبول[4] وعلاوة على ذلك لم

---

[1]- وقد اطلق على الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الغربية اسم "***Ahidname i Hamayn***" " عهد نامة"، بمعنى أنها ليست اتفاقية متبادلة بل وثيقة تحدد فيها الشروط من قبل الدولة العثمانية وتعطى للطرف الأخر وكانت ضمانا للعدو بأنه آمن في الشريعة الإسلامية. ينظر:

Hillal Çiftiçi :« Osmanlı Devlet'nin xvıii yuzilda diplomasi alninda gerçirdiği Değişmin diplomatik dile yansıması », **XVIII Türktarih Kongresi**, 2018, S685.

[2]- Lord Kinross,**The ottoman centuries, the rise and fall of the Turkishempire**,(Istanbul : Sander kitab evi,1972), p190.

[3]- Oral Sander, **Ankara'nin yükselişi ve düşüşü, Osmanli diplomasi tarihi üzerine bir deneme**, (Ankara : A,U Siyasal bilgiler Fakultesi ,1987), S 52.

[4]- أول سفير أوروبي مقيم في إسطنبول كان من البندقية عين سنة 1454م، ثم السفارة الفرنسية الدائمة ابتداء من سنة 1534م، ثم الإنجليزية سنة 1538م والهولندية سنة 1612م. ينظر: عبد الهادي رجائي سالمي، **الدبلوماسية الجزائرية فيالفترة العثمانية 1518-1830م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2019-2020، ص 219.

يكن من الممكن إجراء المفاوضات إلا بالشروط العثمانية وباللغة العثمانية التي كان يجهلها الأوروبيون[1]، وبالتالي كان عليهم الاعتماد على المترجمين.

إضافة إلى إبرام الصلح والمعاهدات تم استحداث عنصر جديد في دبلوماسية الدولة العثمانية، حيث بدأ "سليمان القانوني"[2] العمل بنظام الامتيازات الأجنبية التي لعبت دورا رئيسيا في الدبلوماسية العثمانية، حيث أصبحت الامتيازات الاقتصادية والقانونية المختلفة الممنوحة لرعايا البلدان الأخرى من أجل الحفاظ على العلاقات التجارية جزءا لا يتجزأ من الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الأوروبية، إلا أنه في واقع الأمر ومع مرور الزمن كثيرا ما أساءت الدول الأوروبية استخدام تلك الامتيازات، فتبعا لذلك حاول الكثير من رجال الدولة العثمانية بمحاولات لإلغاء الامتيازات[3] لكن ذلك لم يكن ممكنا لأن الدول الأوروبية اعتبرتها التزاما من العثمانيين وحق من حقوقهم المكتسبة. تجدر بنا الإشارة إلى أن السلطان "سليم الثالث"[4].

كان أول من بادر إلى إقامة علاقات دائمة على الصعيد الدبلوماسي، فكان "يوسف آغا " أول سفير عثماني مقيم في لندن سنة 1793م، وتبعها بعد ذلك ببضع سنوات بسفارات في كل من" باريس" و"فيينا" "وبرلين" سنة 1797م لرعاية المصالح التجارية[5].

---

[1] –J. c .Hurewitz :« Ottoman diplomacy and the European state system », **Middle East Journal** ,vol15, Spring ,1961, p 147.

[2]– قيس جواد الغزاوي، **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 1992)، ص18.

[3]–Ilbert Ortaylı ;« Osmanlı diplomasisi vediş işleriörgütü », **Tanzimattan cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi**, 1985,S 278.

[4]– **سليم الثالث:** ولد سنة 1761م وهو السلطان الثامن والعشرون للدولة العثمانية عرفت قوته بتبني نظام الإصلاح والتحديث في الدولة، أطاحت الانكشارية بحكمه بعدما ألبتها ضده القوى المناهضة للإصلاح. **ينظر:**زكرياءالهكار: " السفراء والدبلوماسية في الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **مجلة البحوث التاريخية**، ع 6، جوان 2022، ص 334.

[5]– دونالد كوارترت، **الدولة العثمانية 1700 _ 1922**م، تر أيمن الأرمانزي، (السعودية: مكتبة العكبيان، 2004)، ص 156.

أصبحت الدبلوماسية في عهده إحدى الفروع الحيوية للسياسة العثمانية، وقد وجد العثمانيين أنه من الضروري تعلم اللغات الأوروبية، وبهذا بدأت الأفكار الغربية تدريجيا في التغلب على الحواجز للتحيز الإسلامي ضد كل ما هو مسيحي والتوجه نحو الحداثة[1].

لكن جهود السلطان سليم لإنشاء جهاز دبلوماسي لم يحالفها النجاح ونجم عن ذلك توقف الدولة عن اعتمادهم لكنها أبقت على الخدمات القنصلية. فزيادة على المشاكل التي طرحها المترجمون نجد أن السفراء أنفسهم كانوا غير قادرين على ممارسة مهامهم مباشرة لم يكونوا على دراية بالبروتوكولات المفروضة على السفراء لما استدعى الاستعانة بالسفير الانجليزي[2] لمعرفة طرق التعيين والمصاريف التي تتطلبها السفارة [3].

وعليه يمكننا أن نقول أن الدبلوماسية العثمانية كانت موجودة منذ نشأتها بإقامتها مجموعه من معاهدات الصلح وتقديم الامتيازات بحيث أنه منذ ظهورها كإمارة وحتى انهيارها وهي على اتصال الدبلوماسي بالدول المحيطة بها[4].

وقد عملت الدولة العثمانية بمبدأ الأمان واعتبرت الدول الأوروبيين الوافدين إليها ضيوفا تتكفل بحماية أرواحهم وأموالهم، بالإضافة إلى تحمل كافه نفقاتهم إذا كانت الزيارة رسمية[5].

---

[1] –Thomas Naff : « Reform and the conduct of Ottoman diplomacy in the reign of Selim III 1789–1807 », **Journal of the American oriental society**, V 83, Aug–sep 1963, P 298.

[2]– كان الاعتماد على الأوروبيين احد الأسباب التي أدت إلى ظهور المعارضة ضد سليم الثالث من طرف التيار الأصولي الذي لم يتقبل الإصلاحات وهو ما أدى إلى عزله؛ ما أعاد خلق الفجوة في العلاقات العثمانية الأوروبية. ينظر: حسنة كمال :"دور فرنسا في الإصلاحات العثمانية خلال عهد سليم الثالث 1789–1807م"، **المجلة الخلدونية**، ع 9، جوان 2016، ص 126.

[3] – محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، ط 3،(بيروت: دار النفائس، 2013)، ص 263.

[4]– إكمال الدين احسان اوغلي، المرجع السابق، ص220.

[5]– سعيد محمد أبو عباه، المرجع السابق، ص45.

المبحث الرابع: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة

اعتبرت الجزائر من أقوى بلاد المغرب بسبب كبر مساحتها وطول سواحلها، وغناها الإقتصادي كما تميزت الجزائر بصفة الزعامة وكانت كلمتها الأكثر تأثيرا في الحرب والسلم، واعترفت لها أوروبا بذلك مما جعلها تدفع لها الضرائب والهدايا والسعي دائما إلى إبرام معاهدات سلميه حتى تتجنب عدائها[1]، وهكذا فإن أي دولة أوروبية تبعث مبعوثا يمثلها كانت تبعث معه أموال وهدايا تختلف قيمتها باختلاف مركزها والأخطار التي تهدد أساطيلها ومصالحها التجارية[2].

كل هذا يدحر التشكيك في وجود دبلوماسية جزائرية قبل سنه 1962م بل هناك من ادعى أنه لم يكن للجزائر كيان سياسي مستقل وفي هذا الصدد يقول "غرامون" " De Grammont":"... ولأكثر من ثلاثة قرون، كانت الجزائر وبحارتها بمثابه رعب وبلاء للعالم المسيحي بحيث لم يسلم أحد من المجموعات الأوروبية من بحارتها الجريئين كما أنها كانت تصد كل الهجمات ضدها بل أخضعتهم لما سماه مهانة الضريبة السنوية لثلاثة أرباع أوروبا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وبهذا اشترى الأوروبيون الحصانة لتجارتهم بدفع إتاوة في شكل نقود أو معدات حربيه[4]، وكان مصدر قوة الجزائر وعيها الكامل بالأخطار الأوروبية المحدقة بها، واهتمامها كبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وخاصة إنشاؤها الأسطول البحري الذي لعب دورا حيوي كبير في البحر الأبيض المتوسط[5].

---

[1]- يحيى بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص22.

[2]- يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ....**، المرجع السابق، ص54.

[3]- H, d, De Grammont, op cit, p15.

[4]- جون ب. وولف، **الجزائر وأوروبا 1500-1830**، تر أبو القاسم سعد الله،(الجزائر: عالم المعرفة،2009) ص191.

[5]- يحيى بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص24.

وعليه فقد كانت السياسة الخارجية للجزائر مرنة إذ اتسمت بلإقتناع المطلق بالتفوق البحري والإعتقاد بدوام الدولة كعامل حيوي في سياسة أمة الإسلام، حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مبدأين أساسيين:

أولا أن كل دوله تعتبر محاربة حتى توقيع معاهده صداقه وسلام مع الجزائر.

والثاني كل معاهدة لا يعترف فيها بسيادة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط فهي مرفوضة وملغاة[1].

وكان الداي المسؤول الأساسي للدبلوماسية الجزائرية وكان يستعين في ذلك بمبعوثين إلى البلدان التي يريد الاتصال بها وعرفوا باسم السفراء، ومما نلاحظه إبان هذه الفترة أن الجزائر لم تهتم بتعيين سفراء لتمثيلها بصفة دائمة عند ملوك أوروبا بل كانوا يذهبون لأداء مهمة سفارية معينه ثم يرجعون[2].

كذلك من بين مبادئ الدبلوماسية الجزائرية أنها كانت تحرص دائما على تجنب التكتلات وتمسكها بمبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية، لقد حاولت الدول الأوروبية كثيرا جرً الجزائر وجعلها تنحاز لها، مستعملة في ذلك كل أساليب الإقناع والتأثير، من بين الدول الأوروبية نذكر فرنسا مثلا ففي عهد لويس الرابع عشر Louis XIV[3]، بعثت وفد كبير سنه 1702م من أجل إقناع الجزائر بالوقوف إلى جانبها في حرب الوراثة الاسبانية، إلا أن الجزائر رفضت ذلك رفضا قاطعا[4].

---

[1]– عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص262.

[2]– صحراوي عبد القادر، جميل عائشة: "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"، **الحوار المتوسطي**، ع (14–15)، مارس 2017، ص496.

[3]– **لويس الرابع عشر**: يمثل عهده العصر الذهبي لسلالة آل البوربون، احتلت فرنسا طوال عهده المكانة الأولى بين الدول الأوروبية. للمزيد من المعلومات، يمتد فترة حكمه من 1643 إلى 1715 ينظر: سحر احمد ناجي،" دور فرنسا في حروب القارة الأوروبية في عهد لويس الرابع عشر(1643–1715)، **حوليات آداب عين شمس**، ع3، يناير 2022. صص 129–147.ينظر أيضا:

– Petitfils J.C, **Louis XIV la gloire et les preuves**, (Paris: ed Tallandier, 2006).

[4]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص51.

ومن زاوية أخرى للدبلوماسية الجزائرية فإن الدارس لهذا الموضوع سوف يلاحظ حتما أن الجزائر لم يكن لها آلة دبلوماسية متكاملة بحيث لم يهتم ديوان الداي بتكوين الأطر التي كان يكلفها بمهام في البلدان الأجنبية، إذ أن السفراء أو المبعوثين قد تكونوا في مهنتهم عن طريق التجربة والممارسة الميدانية، في ما يراه الداي مناسبا[1]، ومن جهة أخرى لقد اعتبرت الجزائر أن اختيار الدول الأوروبية لقناصلها من بين التجار من عوامل التوتر وعدم الاستقرار للعلاقات السلمية بين الدول بسبب تداخل المصالح الشخصية لهؤلاء التجار مع مصلحه الدولة فقد ركز الدايات على أن مصالح الدولة يجب أن توكل إلى أشخاص ليس لهم علاقة بالنشاط التجاري[2]، أي يكونوا مجردين من كل الدوافع الشخصية أثناء تأدية مهامهم كموظفين وأعوان للدولة.

كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في المتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر[3]، وقد اتبعت الجزائر هذا التقليد طيلة ثلاثة قرون.

كل هذا سمح ببروز معالم الشخصية السياسية للدولة الجزائرية في العهد العثماني، وكان مصدر قوة الجزائر وقدرتها على التأثير في العلاقات الدولية، هو إدراكها بالمخاطر المحيطة بها واهتمامها بإعداد نفسها لأنها أجبرت على المواجهة السياسية[4] وزيادة على ذلك فإن الإمكانيات الإقتصادية المتنوعة جعلت أوروبا تابعة لها بالرغم من العلاقات المضطربة في الكثير من الأحيان[5].

---

[1]- علي تابلت، المرجع السابق، ص90

[2]- معطى الله مختار، **العلاقة بين إيالة الجزائر وبريطانيا(1780-1830)**، رسالة ماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس، 2014-2015، ص119-120.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، (الجزائر: دار البصائر، 2007)، ص 283.

[4]- يحي بوعزيز، **علاقات** ....، المرجع السابق، ص101.

[5]- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)**، تعريب وتعليق اسماعيل العربي، (الجزائر: 1977) ص10.

حيث كان الجزائريون يعلنون الحرب على أي دولة مسيحية ما لم تكن قريبة منهم من خلال معاهدة صلح، فهكذا ولتضمن الأمن لأساطيلها التجارية، قبلت جميع الدول الأوروبية بأداء ضريبة سنوية، غالبا مرهقة لها[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن أن يكون السلاطين الذين فتحوا مختلف بقاع الأرض وألحقوها بجغرافيتهم وتلك القوة التي كانوا يملكونها بحاجة إلى عقد اتفاق مع ملوك وأمراء ديار الحرب؟

وعليه يمكننا أن نجزم أن الهدف من الاتصالات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية كان هدفها هو تشجيع رعاية الدول الأوروبية على توثيق صلاتهم التجارية مع الدولة العثمانية وإيالة الجزائر وتكثيف نشاطاتهم التجارية خاصة وأن الدول الأوروبية كانت قد دخلت في صراع وتنافس حول اكبر قدر من الامتيازات لرعاياها.

[1]– مولود قاسم نابت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص78.

الفصل الثاني

تعيين القناصل والامتيازات القنصلية الأجنبية في ايالة الجزائر:

المبحث الأول: الامتيازات الفرنسية في الجزائر

المبحث الثاني:العلاقات الجزائرية–الانجليزية

المبحث الثالث:العلاقات الجزائرية مع الدول الاسكندينافية والمدن الإيطالية

المبحث الرابع:العلاقات الجزائرية مع الدول الإيبرية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الالتزام الدولي بحماية البعثات الدبلوماسية يثير موضوعين في العلاقات الدولية أولهما: المصدر القانوني لهذا الالتزام، فالحديث عن الالتزام الدولي بحماية البعثات الدبلوماسية يعني وجود قواعد قانونية تلزم الدول بتوفير حماية البعثات الدبلوماسية المتواجدة على أراضيها فلابد من معرفة مصدر هذه القواعد المستند عليها، لقد شكلت المعاهدات والاتفاقيات الدولية مصدرا رسميا يرجع إليه في تقرير الامتيازات لقناصل، لذلك سنتطرق في هذا الفصل بداية بالعلاقات الجزائرية –الأوروبية وأهم المعاهدات المؤسسة للحماية القنصلية.

لقد اتجه الكثير إلى اتهام الإسلام بأنه يرفض مبدأ التعايش والتعاون بين الدول وأنه لا يعرف سوى لغة السيف والحرب ولا يقبل علاقات تقوم على أساس التكافؤ والتوازن، وبدت لهم الدول الإسلامية بأنها دول عدوانية قهرية متسلطة ولا تعترف إلا بمبدأ القوة والسلاح[1].

إلا أننا سنبحث في تفنيد كل هذه الإدعاءات وستبين المعاهدات أن العلاقات السلمية بين الدول الإسلامية في شمال إفريقيا والدول المسيحية الغربية، قد رسخت دعائم التعايش السلمي وتسهيل التجارة استحداث شخصية دولية انطلاقا من منطلق الاستقلالية في القرار.

– عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أي دولة، لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن بها مصالحها المشروعة

– الاستعداد لمجابهة أي خطر يستهدف النيل من حرمة ترابها[2].

[1]– جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)**، (الجزائر: دار الهومه، 2010)، ص32.

[2]– علي تابليت، المرجع السابق، ص95.

عملت الجزائر على وضع آليات قانون المعاهدات من خلال مبدأ أنه، من السهل إبرام الصلح لكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته فالدول لا تتعامل مع بعضها وفق المبادئ والمثل ومعايير الأخلاق وإنما تحترم بعضها البعض وتراعي مصالح الأطراف الأخرى بالقدر الذي تستطيع هذه الأطراف النيل من مصالحها هي نفسها.وقد نتج التفوق الجزائري بأن تفرض شروطها على غيرها من الدول وتوسع علاقاتها السلمية مع أطراف متوسطة وأطراف غير أوروبية مثل الو.م.أ[1].

المبحث الأول: الامتيازات الفرنسية في الجزائر:

قبل الحديث عن العلاقات بين الجزائر وفرنسا رأينا أنه من الضروري إلقاء نظرة موجزة وتسليط الضوء على العلاقات الفرنسية العثمانية، بحيث أن الجزائر في بداية تبعيتها للدولة العثمانية لم تخرج في سياستها الخارجية عن مبادئ الدولة العثمانية، كما يمكن اعتبار العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وفرنسا إطارا عاما للعلاقات الجزائرية–الفرنسية.

يعتبر القرن السادس عشر ميلادي، العاشر هجري بالنسبة للدولة العثمانية قرنا محوريا إذ شهد تغيرات كبيرة على جميع المستويات[2]، وعرف أيضا أنه قرن التحالفات الظرفية والمنافع العاجلة، ولقد بلغت الدولة العثمانية ذروتها في عصر السلطان " سليمان القانوني"[3] إذ عرفت تطورا في جميع المجالات سواء في مجال الفنون والآداب، أو من جهة الانتصارات الحربية[1].

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص40.

[2]– إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص55.

[3]– **سليمان القانوني:** ولد في غرة شعبان سنة (900هـ 27 أفريل 1494م)، وهو عاشر ملوك آل عثمان، يلقبه علماء الإفرنج بسليمان العظيم وبمجرد وصول خبر وفاة والده سليم الأول قام قاصدا اسطنبول ودخلها في 16 شوال 926هـ/30سبتمبر 1520م توفي سنة 1566

انعكست هذه التغيرات على توازن القوى في المجال المتوسطي فمن جهة كانت القوتان العظيمتان:

-الدولة العثمانية من جهة صاحبة السيادة على العالم العربي باستثناء المغرب الأقصى[2] ووصلت حدودها الغربية إلى حدود النمسا وألمانيا وسيطرتها على منطقة شرق أوروبا(البلقان)[3]. أما شرقا فتوسعت حدودها على حساب الدولة الصفوية[4] وسيطرتها على المناطق المتاخمة لحدودها أما شمالا عرفت حدودها توسعا يضم منطقة القوقاز[5].

أصبحت تهدد الوجود الروسي في المنطقة، وفيما يخص الحدود الجنوبية، عرفت توسعا كبيرا جراء السيطرة على منافذ البحر الأحمر[6] بعد نهاية دولة المماليك[7]، وعلى العموم يقول "دونالد كوارترت" " Donald Couatret":وبانتهاء القرن السابع عشر كانت الحاميات العثمانية ترابط على مشارف سهول روسيا والمجر والقوقاز من جهة، والصحراء

ينظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط2، (مصر: مطبعة محمد أفندي، 1896)، ص 79، ينظر أيضا: ابراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1988)، ص 87.

[1]- شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح وتعليق حسن السماحي، (دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر، 2011)، ص164.

[2]- واجهت الدولة العلية صعوبات كبيرة في بسط هيمنتها على المغرب الأقصى الذي كان يشهد حركة جهادية صوفية شعبية بقيادة الأشراف السعديين وحركة نشاط المغربيين على رأسهم حركة العياشي المهادية، ينظر: كينيث براون: " **موجز تاريخ سلا 1000-"1800**"، تر: محمد حميدة، (الدار البيضاء: مجلة أمل للتاريخ والثقافة،2001) صص 59-60.

[3]- محمد أمين، **الإختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1730)**، (فاس: مطبعة أنفو-برانت، 2015)، ص23.

[4]- الدولة الصفوية: ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين إسحاق الأرديلي(650-730هـ) (1225-1334م) وهو الجد الخامس للشاه اسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية، ومن هذا الإسم " الشيخ صفي الدين" أخذت السلالة اسمها، ينظر: محمد سهيل طقوش، **تاريخ الدولة الصفوية في إيران، 907-1148/1502-1736م**، (بيروت: دار النفائس للطباعة والدعم، 2009)، ص35.

[5]- **منطقة القوقاز**: إن مصطلح " القوقاز" أو " قفقاسيا" أو " قوقاسيا" قديم يعني الجبال المنحصرة بين البحار، وقد استخدم منذ القرن السادس ق.م تعتبر منطقة إستراتيجية مهمة فهي تربط بين آسيا وأوروبا، وتجاور أمم مختلفة منها: الأتراك، الروس، الفرس، ينظر: واثق محمد براك: "التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز، الحرب الروسية الجورجية أنموذجا"، **مجلة أبحاث**، كلية التربية الأساسية، ع2، مجلد9، 2009، ص ص 302-303.

[6]_ نذير روابحي، محمد شبوب، "استراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال عهد السلطان سليمان القانوني، 1520_ 1566م"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع4، 2020، صص 173-174.

[7]- **دولة المماليك**: هم سلالة من الجنود حكمت مصر والشام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية أكثر من قرنين ونصف القرن وبالتحديد من 1250-1517م، تعود أصولهم إلى آسيا الوسطى وقد قامت هذه الدولة على انقاض الدولة الأيوبية ولقد كانت فترة حكم المماليك من الفترات التاريخية المثيرة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي عامة ومصر خاصة واستمرت من القرن الثالث عشر إلى بداية القرن السادس عشر، ينظر: الباز العربي، **المماليك**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [دت])، ص ص 37-38.

وسوريا وإفريقيا من جهة، كما بسط العثمانيون سيطرة شبه كاملة على البحر الأسود وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مصب نهر الدانوب ونهري دجلة والفرات وأخيرا النيل"[1].

– أما القوة الثانية فتمثلت في دولة الهايسبورغ[2] وممتلكاتها في شبه الجزيرة الأيبيرية وأجزاء من أوروبا[3]. إلا أن بروديل Braudel Fernand يرى بأن مظهر القوة والإزدهار لم يكونا يتخطيان حدود عاصمتي الإمبراطوريتين" مدريد واسطنبول"، أما باقي أجزائهما فكانت تعاني من الانحطاط الداخلي البطيء مما أدى إلى تردي أوضاعهما[4].

نلاحظ أنه أيضا من مميزات هذه الفترة هو ذلك الصراع الذي نشا بين ملك فرنسا " فرنسوا الأول" François 1er[5]، وشارل الخامس Charles Quint[6] حول الفوز بتاج الإمبراطورية والهيمنة على أوروبا، واحتدم الصراع بينهما في الفترة الممتدة مابين 1520–1530م، إذ أصبح "شارل الخامس" Charles Quint يعتبر نفسه المسئول الروحي عن

---

[1]– دونالد كواترت، المرجع السايق، ص 66.

[2] _ **الهابسبورغ:** هو مصطلح شامل استخدم لوصف الأراضي والممالك التابعة لعائلة الهايسبورغ وقد بدأ تاريخها مع اتحاد أراضي جبال الألب الوراثية تيجان البوهيما والمجر وكرواتيا ما بين 1522_1526م للمزيد من المعلومات ينظر:

Robert A, kann A, History of the Hapsburg empire1526_1918, (berkeley and los angles : university of California press, 1974) ,p 14

[3] _ محمد أمين، المرجع السابق، ص 23

[4]– Fernand Braudel, la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II, T2,(Paris: Edition Armond Collin,1990), p46.

[5] _ **فرنسوا الأول°1 François:** ولد في سبتمبر 1494م، ابن شارل أورليان Charles d'Orlean كونت أوتغليم، والدته لويس دوسافو Louise de Savoieا، تولى عرش فرنسا وهو ابن الواحد والعشرون، يعتبر الفرع الأصغر لأسرة الفالوا الحاكمة، تولى حكم مقاطعة "أنغوليم" شمالي بوردو" انتقل له عرش فرنسا بعد وفاة احد أعمامه ن الملك السابق" لويس الثاني عشر" وعرف بمحاربته للهايسبورغ وعدائه لشارل الخامس، ينظر: الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح: يحيى بوعزيز، ج2، (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع،2009)، ص 64.

[6] _ **شارل الخامس:** ولد سنة 1500 وورث ملك اسبانيا عن والدته ابنة فاردیناند وإيزابيلا، قضى حياته في محاربة " فرانسوا الأول" ووجه عدة حملات على الجزائر، وفي سنة 1556م استلم إبنه فليب الثاني الحكم، توفي سنة 1558م بعد اعتزاله في أحج الأديرة، ينظر، محمد غربي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي،2012)، ص،ص 2،1

أوروبا وبهذا أصبحت مساعيه تهدد فرنسا في المقام الأول[1]، وقد عانى " فرانسوا الأول" في منافسة مع "شارل الخامس" للسيطرة على شمال إيطاليا هزيمة مذلة في " بافيا" Pavie[2] سنة 1525م، بحيث أسر واحتجز في إسبانيا، في هذا الوقت خلفه ابنه الذي كان يقاد من طرف أمه "لويس دونغلام"[3] التي فتحت تحالفا ضد شارل الخامس، بحيث قامت بإرسال وفد إلى إسطنبول تطلب المساعدة من السلطان سليمان القانوني وكان ذلك بموافقة ابنها وبسرية كبيرة، وأوفدت مبعوث فرنسي إلى اسطنبول من اجل عقد اتفاق مع السلطان سليمان وحثه على اتخاذ إجراءات ضد ما يخشاه كل من الفرنسيين والعثمانيين، وهو صعود آل الهابسبورغ[4].

توفي المبعوث الأول في البوسنة، لكن المبعوث الثاني " جان فرانجيباني" Jean frangipane الذي وصل إلى اسطنبول، وأعلن على الخطط الفرنسية التي أعجب بها " السلطان سليمان" واعتبرت فاتحة للعلاقات الفرنسية–العثمانية[5]، وكان الرد كما جاء عند " شارل فرازي" :" أنا سلطان السلاطين، ملك الملوك موزع التيجان أمراء هذا العالم، ظل الله على الأرض الحاكم العلى للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود".....عرض

---

[1] _ عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619، _1694)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984_1985، ص 03.

[2] _ **معركة بافيا:** بدأت هذه المعركة بحصار مدينة بافيا بإيطاليا في نهاية اكتوبر 1524م وتعتبر جزء من التنافس الأبدي بين فرانسوا وشارل الخامس، وانتهت في 24 فبراير 1525م بانتصار الإمبراطور الإسباني وأسر الملك الفرنسي، ينظر:

Valeria caldarella: « la bataille de pavie (1525) entre faits et régentassions », **cahiers de l'évènement** ,v01, mai 2015, p01.

[3] _لويس دونغلام: تسمى لويس دوسافوا ولدت في 11 سبتمبر 1476م في بون داين بفرنسا وهي ابنة الدوق فليب دولاسافوي ومارجريت دي بوربون، تزوجت سنة 1531م في سن 55، ينظر:

Brioist pascal, Fagnard laure, "**Louise de Savoie 1476_1531** ", (France: presses universitaires Françoise blairs de tours, 2015) ,p29.

[4] _ إدريس ناصر الراسي، المرجع السابق، ص 92

[5] _ محمد فريد بك، المرجع السابق، ص84

المبعوث الفرنسي عرضه، وسر السلطان له ..... كل ما قاله المبعوث جعلني أفهم وضعك تماما ..... ليس من النادر أن نرى هزيمة الملوك وأسرهم فلا تجعلي ذلك يحبطك، لأنني على عهد أسلافي لا أرفض محاربة الأعداء والقيام بالفتوحات"[1].

لم ير " فرانسوا الأول"François 1er أن الدين المسيحي يمكن أن يكون عائقا في ربط علاقات مع الدولة الإسلامية في حين يرى السلطان العثماني أن تقربه من فرنسا سيساعده ويحقق له طموحاته في التوسع نحو أوروبا، ومن جهة أخرى يحد من الصراع العثماني الإسباني"[2].

في هذا الصدد يقول: "ماتاي" "Matei" في كتابه " لقد أجبرت الظروف فرانسوا الأول لطلب المساعدة من العثمانيين ضد شارلكان" فالمسلمون والمسيحيون توحدوا ضد المسيحيين وهي تلك النقطة خارج الهامش في تاريخ القرن السادس عشر"[3].

قد اختارت فرنسا رجل هنغاري الأصل وأوكلت إليه مهمة التفاوض مع السلطان، والتي كان يحيطها الطرف الفرنسي بجانب كبير من السرية والكتمان، وظنت أن ذلك يمنحها إمكانية إنكار الأمر إذا ما فشل في الوصول إلى اتفاقيات مع السلطان العثماني[4]، ولكن كان عكس ذلك إذ استقبل المبعوث بحفاوة ورحب به وتم التوصل إلى

---

[1]_ Charles frazee, **Catholics and sultans the church and the ottoman empire 1453_1923**, (London: Cambridge university, 1983), p26.

[2]_علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004)، ص 249.

[3]_Mattei, A, P, **Protestation contre les détracteurs du système suivi actuellement en Algérie** ,(paris: E. dentu librairie éditeur, 1869), P26.

[4]– ياسر بن عبد العزيز قاري، **دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تاريخية تحليلية**، ج1، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى بمكة،2001، ص205.

اتفاق بينه وبين السلطان العثماني، وكان هذا الاتفاق بمثابة الأساس لجميع المعاهدات والإتفاقيات اللاحقة ذات الطبيعة نفسها[1].

ولم تأخذ هذه الإتصالات شكلا علنيا ورسميا إلا سنة 1534م وهي التي تعرف بمفاوضات جون لافوريست[2] jean de la forest، حيث منح سليمان القانوني معاهدة امتيازات تجارية للفرنسيين عام 1535م، نتيجة لذلك تمكنت فرنسا من تأسيس قنصليتها الدائمة في القسطنطينية، وأصبح تجارها يتاجرون بحرية في الأراضي العثمانية، وتوطدت العلاقات أكثر باستيلاء العثمانيين على "نيسNice" وإرجاعها للفرنسيين[3].

وما هو مؤكد أن الدولة العثمانية كانت لها مصالح بمنحها هذه الامتيازات، فبالرغم من قوتها والتطور الذي كانت قد وصلته، إلا أنها كانت بحاجة إلى حليف، سواء من أجل مصالحها الاقتصادية التي مستها بعد التطويق البرتغالي البحري، الذي استهدف المحيط الهندي، وتحويل التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، بحيث تقلص عدد سفن المدن الإيطالية المتاجرة مع الإسكندرية مما أدى إلى توقف العوائد والرسوم من موانئها[4].

ولقد أرست المعاهدة الممضاة بين الدولتين قواعد الصداقة بين الطرفين قرونا عديدة، كما عدت الأساس لنظام الامتيازات الأجنبية، وقد أطلق على هذه المعاهدة (معاهدة الامتيازات والصداقة Capitulation et amitié)، وشملت 16 بندا من أهمها:

- عدم خضوع الفرنسيين المقيمين في الإمبراطورية العثمانية إلا لسلطة قادتهم الوطنيين.

---

[1]- J.de Hammer, **Histoire de l'empire ottomane depuis son origine jusqu'a nos jours**, trad. J.J. hellert, T5, (paris: imprimerie de Henri Dupuy, (S.D), p 228.

[2]- Charrière E, **Négociations de la France dans le Levant**, T1, (paris: imprimerie national1848), p248 .

[3]-Abdulbaki demir, **l'arrivée d'un ambassadeur français à Constantinople, le témoignage d'olivier Charles Nointel**, (Strasbourg : Histoire et civilisation de l'Europe,université de strasbourg,2018-2019), p6.

[4]- ياسر بن عبد العزيز القاري، المرجع السابق، ص166.

– سيحكم القناصل الذين تم قبولهم ودعمهم في سلطتهم وفقا لعقيدتهم وقانونهم وحقهم في الحصانة لهم ولأقاربهم والعاملين معهم.

– حق التجار في المتاجرة لرعايا الدولتين في بلد الطرف الآخر، على أن تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية نفسها التي يدفعها العثمانيون والعكس صحيح[1].

– القضايا المختلطة التي تكون إحدى أطرافها هو أحد رعايا السلطان العثماني، فلا يستدعي الملك الفرنسي وهي تحكم رعيته إلا بحضور مترجم القنصلية الفرنسية[2].

– حفظ أملاك من يتوفى من رعايا الملك الفرنسي وتعطى للورثة الشرعيين أو الأوصياء.

– لا يدفع التجار الفرنسيين سوى الرسوم الجمركية على ما يستوردونه ويصدرونه، على ألا تزيد تلك الرسوم على 6% من قيمة المتاجر[3].

وقد حصل السفير "لافوريست" "Laforest" على إدراج مادة إضافية لنسخة المعاهدة من أجل منع عمليات السطو على سفنهم وأعلن ذلك لكل ولايات الدولة العثمانية خاصة دول البحر الأبيض المتوسط. كما ذكر أنها تم إصدار أوامر للفرنسيين بالصيد على سواحل شمال إفريقيا بالخصوص الجزائر وتونس كما أصبح لهم أسبقية صيد المرجان والأسماك وفقا للعرف المعمول به سابقا وانه لا ينبغي لأي أجنبي أن يشاركهم بها أطلق عليه لافوري "حقهم"[4].

---

[1]– معد صابر رجب: "قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، ع3، مجلد 20، 2012، ص176.

[2]– Hammer, J, de, op.Cit, p288.

[3]– معد صابر، المرجع السابق، ص176.

[4] –Charles Féraud, **Histoire des ville de la province de Constantine**, (Alger: L. Arnolet, 1869), p91.

بعد طرح البعض من بنود المعاهدة يتضح جليا أن فرنسا كانت المستفيد الأكبر من الاتفاقية، ومن هنا نرى أن هاته البنود لا تعكس واقع موازين القوى بين الطرفين فلطالما رأينا أن القوي هو المستفيد الأكبر من الاتفاقيات وهو من يملي شروطها، يمكننا أن نرجع ذلك إلى تعاطف السلطان العثماني أم ثقته العالية بإمكانياته الاقتصادية والحربية.

ومن بين الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا من معاهدة 1535 حصولها على حق إنشاء قنصليات في كامل الأراضي التابعة للدولة العثمانية، وهذا ما نجده عند " أوجين بلانتي" "Plantet Eugene "الذي رأى بأن البند الثاني عشر من المعاهدة يعد اعترافا صريحا من الدولة العثمانية بهذه الامتيازات التجارية للفرنسيين في كل من الجزائر وتونس إضافة إلى إرسال السلطان بحد ذاته أوامر مشددة باحترام بنود المعاهدة[1]، واعتبرها حق مكتسب منذ القدم لا يزول بإلحاقها بالدولة العثمانية.

لم تكن الجزائر في الفترة قيد الدراسة بمعزل عن العالم المتوسطي سواء بالنسبة للدول المجاورة أو دول الضفة الشمالية ورغم تلك الاضطرابات الداخلية وتأثيرها لم يمنع من استمرار العلاقات مع فرنسا التي طالما أرادت التمتع والاحتفاظ بالامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية، وتجلى ذلك في تجديدها للمعاهدات الخاصة بالسلم[2].

جاء القرن السابع عشر استمرارية لانتصارات البحرية الجزائرية فقد أطلق عليه العصر الذهبي، إذ وصل الأسطول إلى أقصى مجده، لقد كان البحارة الجزائريون يجوبون

[1]– Plantet Eugene, **Correspondances des dey d'Alger avec la cour de France 1579-1833**,T1, (paris : maison d'édition, 1889), p27.

[2]– Ibid, p591.

البحر الأبيض من البحر الأدرياتيكي[1]، إلى مضيق جبل طارق بل نفذوا إلى المحيط الأطلسي وقد بلغوا أراضي أيرلندا [2]وإنجلترا، والدانمارك والبرتغال وإسبانيا واخذوا منها الأسرى والغنائم[3]، فطبيعة الجزائر البحرية وممارستها للنشاط البحري العسكري جعلتها في احتكاك دائم مع القوى الأوروبية فلم تكن معزولة عما يحدث في أوروبا فقد كانت طرفا، ولو بطريقة غير مباشرة فعلاقتها بالقوى الأوروبية خاصة فرنسا كانت تتأرجح بين المد والجزر حسب المؤثرات البحرية والسياسية[4].

يسجل دخول الجزائر في تبعية الدولة العثمانية بداية عهد جديد خاصة بعد الاتفاق على تعاون والتحالف فرنسي– عثماني، وكان نتاجه حصول فرنسا على امتيازات على السواحل تتعلق بالتجارة وصيد المرجان[5]، لقد أسهمت علاقة الدولة العثمانية بفرنسا أن مهدت لها الطريق للحصول على بعض الامتيازات التجارية خاصة صيد المرجان من الساحل الشرقي الجزائري[6].

---

[1] - **الأدرياتيكي:** هو حوض ممدود، وأحد فروع البحر الأبيض المتوسط حيث يفصل شبه الجزيرة الإيطالية عن شبه جزيرة البلقان، ينظر: Artegiani, A, Bbregant D, and others, "The Adriatic Sea General Circulation, Part I: Air–Sea Interactions and Water Mass Structure", **journal of Adriatic sea general Circulation,** v 27, August 1997, p2.

[2]– **إيرلندا:** تقع في شمال شرق المحيط الأطلسي، محاذية لبريطانيا، يفصلها عنها كل من بحر الشمال، البحر الإيرلندي، للمزيد من المعلومات ينظر:

Walter Fitzgerald ,**The historical geography of early Ireland**, the geographical teacher, geographical association,1925, p2

[3]– عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (16919، _1694)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984_1985, ص19.

[4]– رحمونة بليل، **العلاقات التجارية لايالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" و"ليفورن" من 1700 الى 1827**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2002/2001، ص50.

[5]_ محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 121.

[6]_ صالح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر: تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، (مصر: المكتبة الأنجلو مصرية، 1993)، ص 41.

إلا أن الكثير من المؤرخين يروا أن الاتصالات الجزائرية– الفرنسية قديمة جدا وقد يبدوا هذا مستغربا بالنسبة لقطرين يتربعان على مساحة معتبرة من ضفتي المتوسط متقابلتين[1]. إن معاهدة الامتيازات التي وقعت سنة 1536م تعتبر بداية لتوسيع النفوذ الفرنسي في الولايات العثمانية، إذ نصت على منح الفرنسيين الكثير من الامتيازات مثلما ذكرنا سابقا، جعلت هذه المعاهدة الفرنسيين يدعون بان لهم وجودا موغلا في القدم في هذه الأراضي[2].

ورغم ذلك فإن العلاقات بين البلدين لم تتخذ صبغة رسمية إلى حوالي 1578م، بإنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر.

تعود أولى المحاولات في ذلك الصدد إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر حينما قام الملك "شارل التاسع"* Charles IX بتعيين احد رعاياه "بارتول" barthole لمنصب الجزائر في 15 سبتمبر 1564م[3]، ولم تكلل المحاولة بالنجاح نظرا للمعارضة الشديدة التي أبداها كل من الباشا والديوان لفكرة إقامة دائمة للممثل عن الدولة الفرنسية فرجع المبعوث من حيث أتى[4].

---

[1] _ شيخ لكحل، " الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، عدد7، جوان2015، ص 2.

[2] – مولود نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 13–27

[*] – **شارل التاسع** Charles IX : (27 جوان 1550–30 ماي 1574)، ولد الملك شال ماكسيمليان Maximilienفي القصر الملكي في سانت جرمان وهو الابن الثالث للملك هنري الثاني وكاثرين دي ميديسي وحفيد فرانسوا الأول، حكم فرنسا سنة 1560 حتى وفاته 1574 ويشتهر بأنه الملك الذي حدثت في عهده مذبحة يوم القديس بارتلوميو، ينظر:

Georges Bordonove, les rois qui ont fait la Frace:Chale IV 1560–1574(paris:Edition Pygmalion,2002)p12.

[3] – Mercier Ernest, **l'Afrique septentrionale (berbérie)**, T3,(paris : ed, Ernest le Roux, 1888), p 150.

[4] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص9.

وهذا ما جاء في الرسالة التي كتبها " حسين باشا فينزيانوا" إلى المكلفين المسئولين بتسيير شؤون بمرسيليا بكونه لا يمكنه قبول اعتماد قنصل بالجزائر لأن ذلك سيرفضه التجار والشعب وكل الناس[1].

لقد كان لفرنسا امتيازات تجارية في شرق الجزائر (عنابة، القالة، رأس بونة، القل)، وذلك سنة 1561م عندما تحصل تاجرين من مارسيليا هما " توماس لينش" Thomas Linche و"كالين ديدي Carlin Didier[2] وذلك على فرمان من السلطان " سليمان القانوني" يعطي لهما الحق الكامل لصيد المرجان وكذلك الحق في إقامة القلاع وحصون المدفعية والتأسيسات الضرورية لحمايته[3] وأصبح هذا المركز يدعي فيما بعد بحصن الباستيون[4].إلا أن الجزائر اشترطت على هذه الشركة أن لا يكون فيها سلاح وأن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية أبدا[5].

ومن الملاحظ أن فرنسا حاولت جاهدة فرض اعتماد قنصل لها في الجزائر، ففي سنة 1564 قدمت شكوى إلى الباب العالي تقتضي بضرورة تمثيل مصالحها في الجزائر عن طريق قنصل، ففي سنة 1576 عين الكابتن "سورون"Saurron " كقنصل في الجزائر، وتم إبعاده هو الآخر، ولكن بعد الشكاوي المقدمة إلى الباب العالي الذين أرسلوا أوامر قاطعة إلى الباشا في الجزائر باحترام المعاهدة فتولى هذا القنصل منصبه في العام اللاحق[6].

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص48.

[2] –Paul Masson, **Les compagnies du corail**, (paris: fontemoing editeur [SD]), p17.

[3]–Pierre Heinrich, **L'alliance Franco– algérienne au XVI siècle**, (lyon: mougin– rusand, 1898), p109.

[4]–أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوام انهياره 1800–*1830م**، (الجزائر: دار الكتاب العربي،2011)، ص 67.

[5]– الشيخ لكحل، المرجع السابق، ص20.

[6]- Ernest Mercier, Op, Cit, p150.

وعليه نستطيع القول أن فرنسا قد حققت بتعيين أول قنصل لها بالجزائر مكسبا سياسيا هاما[1]. إذ أنهم كانوا يطمحون منذ الوهلة الأولى إلى الصدارة واستغلال سواحل الجزائر على حساب الأوروبيين الآخرين، والظاهر أنهم بعد كل محاولاتهم السابقة لم يفلحوا في تحقيق أطماعهم إلا بعد اهتدائهم إلى أن السبيل الأنجع للوصول إلى أهدافهم هو الدخول في مفاوضات مباشرة مع الطرف الجزائري[2] دون المرور بسلطة الباب العالي.

وكانت أول معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية بالجزائر في 21 مارس 1619م المنعقدة بمدينة تور[3] أمضاها سنان آغا[4] عن حسين باشا[5] ولويس الثالث عشر Louis XVIII[6]كما أقرت هذه المعاهدة بفكرة التمثيل الدبلوماسي لكلا الطرفين (1628-1641 و1666)، ولم تحدد بصورة جلية مهام هذا الموظف[1].

---

[1]- عبد الرحمان نواصر، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على العلاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص91.

[2]-محمد أمين، المرجع السابق، ص41.

[3]- **تور**: تقع على نهر السوار في وسط غرب فرنسا، وهي عاصمة مقاطعة أندرولوار، وهي أكبر مدينة في الجهة الوسطى وتعد مدينة تاريخية ومركز اقتصادي هام، ينظر:

- Chevtchenko Jacques, **parcours tours, au fil de la ville**, (France : Gilbert dareyimermers ,2018), p5.

[4]- **سنان آغا:** قد ذكر أنه من أصل ألباني كان والده يعمل فلاحا في منطقة وبرة في حين تشير بعض المصادر أنه كان إيطاليا اسمه(سبونسيكلا) وقع في الأسر فأسلم وأحسن إسلامه، ولمهارته تدرج في مناصب الدولة، ففي سنة 1555م ترقى إلى رتبة أميرال حينما كلفه سليمان القانوني قيادة حملة بحرية ضد صقلية. ينظر:

رابحة محمد خيضر عيسى الجبوري: " القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574" **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، ع1، م18، قانون الشافي، 2011.

[5]- **حسين باشا:** هو حفيد الداي السابق" محمد بن عثمان" "ويلقب ببابا حسن" حيث كان حسين باشا قد شغل عدة مناصب في عهد جده، وكان رجلا عارفا عاقلا وله فطانة بأمور السياسة كونه تولى منصب وكيل الخرج، ثم تقلد منصب الخزناجي، ينظر: سعيد بوزريعة، "حكم الدايات في الجزائر... حسن باشا أنموذجا" (1205-1212هـ/1791-1998) سياسته ومنجزاته المعمارية " **المجلة العلمية لكلية الآداب**، جامعة أسيوط، ع72، خريف 2019، ص ص 93-118.

[6]- **لويس الثالث عشر:** (1601-1643م) كان ملكا لبيت البوربون، حكم ملك فرنسا من 1610-1643 هو أكبر أبناء هنري الرابع Henrie IV ملك فرنسا وماريا دي مديتشي Marie De Medicci للمزيد من المعلومات أنظر:

يمكن القول أنه في الفترة الممتدة ما بين 1534-1830 تم إرسال 96 مندوبا ومبعوثا خاصا من طرف ملوك فرنسا وقادة ثورتها وجمهوريتها الأولى وإمبراطوريتها، ثم ملكاها الأخيران، ويذكر نايت بلقاسم" بان العدد الحقيقي أكثر من ذلك نظرا لتكرر زيارة المبعوث الواحد عدة مرات، كما تم إرسال أكثر من مبعوث"[2]، وتم بذلك عقد العديد من المعاهدات بين البلدين. ويرجع "ويليام شالر" ذلك إلى حنكة والدهاء السياسي والدبلوماسي للمبعوثين الفرنسيين"[3] الذين كان همهم الأول حماية مصالح بلدهم وكان يجب عليهم تقديم الهدايا ودفع الجزيات السنوية لكل من الداي وباي قسنطينة مقابل حقهم في صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا[4].

ويذكر « Garrot » بان وجود القناصل في الجزائر كان جد صعب، فقد كانوا ملزمين برعاية المصالح السياسية والتجارية لبلدهم وقد كان القناصل الفرنسيين أحسن حالا واعتبارا من القناصل الآخرين[5]، كما كان القنصل الفرنسي يمثل بقية الدول النصرانية[6] التي ليس لها تمثيليات قنصلية.

G.androufsos,M.karananou, « Louis XIII (1601-1643) d'anne d'Autriche »**revue de l'Andrologie**,**v19**,**2009**,**p** p 173.

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 10.

[2]_ نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص261.

[3]_ ويليام شالر، المصدر السابق، ص132.

[4]_ محمد زروال، المرجع السابق، ص12.

[5]_Henri garrot, **Histoire générale de l'Algérie**, (Alger : imprimerie grescenzo,voutes bastion nord,1910), p479

[6]_أندري برنان، أنري نوشي وإيف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، (الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1984)، ص167.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية-الانجليزية:

شهد البحر الأبيض المتوسط منذ أواخر القرن 16م قدوم الإنجليز كتجار وكبحارة خواص وقراصنة، ولقد حصلت "الملكة إليزابيث"Elisabeth[1]على معاهدة مع السلطان العثماني، التي منحت التجار والبحارة الإنجليز امتيازات متشابهة لتلك التي حصل عليها الفرنسيون، كما شارك الإنجليز في عداوتهم للأسبان، ووجدوا في موانئ الجزائر ملجأ لهم[2]، ومن الملاحظ أن انجلترا قد تأخرت في تمتعها بنظام الامتيازات مقارنة بفرنسا، غير أن سفنها كانت تدخل الموانئ العثمانية تحت راية العلم الفرنسي، وهو ما أتاح لها الاستفادة مما كانت تتمتع به السفن الفرنسية من حماية وكان انضمامها إلى نظام الامتيازات الأجنبية عام 1579[3].

تعود البداية الرسمية للعلاقات الأنجلو-عثمانية إلى المراسلات بين اليزابيث الأولى"Elisabeth و"مراد الثالث"[4] في 1579م، التي أدت في ماي 1580م إلى تعهد عثماني بالأمان للتجار الإنجليز في البحار والموانئ الخاضعة للسيطرة العثمانية في شرق البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الساحل لشمال إفريقيا[5]، إلا أنه بعودتنا إلى سنة

---

[1]- **الملكة إليزابيث:** هي ابنة الملك "هنري الثامن" Henrie VIII والدتها آن بولين Anne Pauline ولدت في السادس من سبتمبر 1539، حكمت انجلترا وإيرلندا من 17 نوفمبر 1558 حتى وفاتها، تولت الحكم بعد وفاة ماري الكاثوليكية، كما اشتهرت بالملكة العذراء وعرف عنها اعتدالها في الحكم، ينظر: أحمد صالح عبوش، **الملكة اليزابيث (1558-1603)**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2016)، ص 7 وما يليها وينظر أيضا:

Benoit chene : « Elisabet 1er d'angletterre ou le refus perdre la face », **le verger**, XII, mai 2017, p1

[2]- جون وولف،المرجع السابق، ص241.

[3]- قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2003)، ص 21.

[4]- **مراد الثالث:** ولد سنة 953هـ/1546م، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سليم الثاني في 8 رمضان 983هـ/1 ديسمبر 1574 توفي سنة 1003هـ/1595 عن عمر يناهز خمسون سنة، ينظر:

حاجي خليفة، **أقوال الأخبار في علم التاريخ والأخبار(تاريخ ملوك آل عثمان)**، تح سيد محمد السيد، ط 3، [(د.م): جامعة الجنوب الوادي، [د.ت])،ص 315.

[5] - Christine woodhead:«England, the ottomans and the barbary coast in the late sixteenth centry 1509-1714 », **online state papers learning**, 2009,p01

1553 نجد أن هنالك أول رجل إنجليزي ذهب إلى الدولة العثمانية كان المسافر النشط والمتمرس " أنثوني جينكينسون" « Anthony Jenkinson » الذي تحصل على تقدير من السلطان سليمان حينما كان في مدينة "حلب" وأعطاه حرية التجارة في اسطنبول بالمساواة مع الفرنسيين، مقابل دفع الرسوم العادية فقط وقد كانت حالة " جينكيسون" حالة خاصة، لأننا لم نجد أي تجار إنجليز آخرين تحصلوا على هذه الإمتيازات حتى عام 1575م[1]، وفي تاريخ 20 مارس 1579م، راسل السلطان مراد الثالث الملكة إليزابيث"Elisabeth رسالة تتضمن الامتيازات الإنجليزية في الأراضي العثمانية قائلا:

" ... بلادنا كانت دائما مفتوحة لكل أعدائنا وحلفائنا... لكن وبعد علمنا بأن سيادتكم ترغب في بناء علاقة وطيدة معنا، فإن بلادنا ستبقى دائما مفتوحة لمواطنيكم..."[2]، إلا انه كان عليهم في نطاق الدولة العثمانية أن يسافروا ويتاجروا تحت العلم الفرنسي.

ومع بداية جوان 1580م أصدر السلطان مراد الثالث ميثاق الامتيازات التجارية للإنجليز[3]، وذلك بمنحهم نفس حقوق التجار الأوروبيين الآخرين، حيث أصبح يسمح لهم بالبيع والشراء دون أي عائق مع مراعاة العادات والتقاليد الخاصة ببلدهم، وبهذا أصبحت مراكبهم تحمل العلم الإنجليزي[4]، وقد كان الحصول على هذه الامتيازات بفضل " ويليام هاربورن" William H وحنكته الدبلوماسية، ففي 20 نوفمبر 1580 م تحصل

---

[1]– Mortimer Epstien, **The early of the Levant company**, (London :George routledge and sonss, 1908), p07.

[2]– Christine woordhead,op.cit,p01.

[3]– ادريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص157.

[4]–Geoff Bridge, British diplomacy in Turkey,1583 to the present: astady in the Evolution of a resident embassy,(Leiden:Martinus Nijhoff Publisher,2009),p 168.

على التعيين الرسمي من طرف الملكة "إليزابيث" كقنصل وممثل لجلالتها في القسطنطينية، مما منحه سلطة على جميع الرعايا الإنجليز وسلطة تعيين القناصل[1].

وبهذا يمكننا القول أن البحارة الإنجليز قد وجدوا في الموانئ الجزائرية ملجأ آمنا، يمكن أن نرجع ذلك للعداء المشترك للأسبان، بل أكثر من ذلك حيث أصبحوا حلفاء للرياس فأخذوا يعلمونهم كيفية بناء السفن الطويلة التي تعتمد في سيرها على قوة الرياح[2] ولقد كانت إستراتيجية بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط تتمثل في الحفاظ على المصالح التجارية وخاصة في مينائي الجزائر وتونس كمحطتي توقف لذلك جاء التركيز على اختيار القناصل من التجار أو الوسط التجاري للحفاظ على هذه المصالح[3].

ويجب الإشارة بأن القناصل الإنجليز الأوائل في مدينة الجزائر كانوا يمثلون شركات تجارية مهمة ويختارون من الوسط التجاري، فيتم الانتخاب فيما بينهم بدلا من تعيينهم مباشرة من قبل الدولة[4] وكل من كان ينتخب لمنصب قنصل كان عليه أن يقدم يمينا يتعهد فيه بحسن السلوك طيلة مدة خدمته وكانت جميع التعيينات تجرى بالاسم ولمدة محدودة تتراوح بين 3-5 سنوات ولقد كان للشركة الحق في أن تعزل أي قنصل في أي وقت[5].

---

[1]-Michael Talbot, Op Cit, p 3

[2]- جون ب وولف، المرجع السابق، ص242.

[3]- معطى الله مختار، **العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780-1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2014-2015، ص122.

[4]-Robert Lambert Playfair, the scourge of chirstendom:annals of British relations with Algiers prior to the Frech conquest,(London:Smith, Elder, and Co edition,1884), p26

[5]- معطي الله مختار، المرجع السابق، ص120.

بعد أن كان "تيبتون" "Tipton" سفيرا لشركة الشرق Levant Compagny في إسطنبول، أرسل له في 30 مارس 1585م بأنه سيكون وبتفويض ملكي قنصلا للأمة الإنجليزية في الجزائر العاصمة وتونس وطرابلس[1].

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية مع الدول الاسكندينافية والمدن الإيطالية:

1/ العلاقات مع الأراضي المنخفضة:

كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط جذابة تتهافت عليها مختلف القوى سواء المطلة على مياهه أو الواقعة خارج نطاقه، فقد أرسلت هولندا[2] أساطيلها إلى البحر المتوسط ليشاركوا مع الأوروبيين لفرض وجودهم فيه، كما كانت أنظارهم متجهة نحو سواحله الجنوبية[3]، ولهذا فقد تعرضت العلاقات الجزائرية–الهولندية إلى مد وجزر ابتداء من 1622م إلى غاية 1660 م، إذ شنت غارات كثيرة على الجزائر باءت كلها بالفشل[4]، كذلك عبر الهولنديون مضيق جبل طارق للتجارة[5] وسرعان ما أصبحوا فكانوا يقعون أسرى لدى البحارة الجزائريين، ومن ثمة الاستيلاء على البضائع والسفن الهولندية وتؤخذ كغنائم[6].

---

[1]–Robert Lambert playfair, op cit p, 28.

[2]–**هولندا:** كانت تحت حكم شارل الخامس وخليفته فيليب2، ولكنها استقلت سنة 1568 بينما بقيت المناطق الجنوبية بلجيكا حاليا تحت السيطرة الإسبانية، ينظر:

Gérard Van Kreinc, **Corsaires and marchands, les relations entre Alger et les pays bas 1604-1830**, (Alger: éditions bouchène, 2002), p18.

[3]–عبد القادر فكاير: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **المواقف**، ع1، جانفي، ديسمبر، 2007، ص188.

[4]–عائشة جميل، المرجع السابق، ص164.

[5]– نورالدين حاطوم، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**، (دمشق: دار الفكر، 1968)، ص310.

[6]– جون وولف، المرجع السابق، ص، ص260، 310.

نذكر مشاركة الهولنديين مع الأسبان على مدينة جيجل سنة 1610م ومشاركتها سنة 1616م في الهجوم الإسباني الإنجليزي على نفس المدينة. ينظر: عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص188.

منذ بداية العقد الثاني من القرن السابع عشر اهتمت هولندا بإرسال مبعوثين لها إلى الجزائر من أجل التوصل إلى اتفاقية هدنة، فأرسلت لهذا الغرض "كورنليس بينكار"Cornelis Pynacker[1] الذي كان عارفا باللغات الشرقية وانطلق يوم 07 جويلية 1622م، ووصل إلى مدينة الجزائر يوم 03 سبتمبر من نفس السنة[2]، كما يذكر كراين "Krein" أن السلطات الهولندية لجأت إلى الباب العالي من أجل الضغط على باشا الجزائر، من أجل توقيع معاهدة الصلح التي تمنح التجار الهولنديين نفس الحقوق التي يتمتع بها كل من الفرنسيين والإنجليز[3].

استقبل الباشا حسين حميد آغا المبعوث الهولندي وبعد الاتفاق على تبادل الأسرى وعده بإعداد نص لمعاهدة السلام ففي أكتوبر 1622م وعليه وافق المبعوث على دفع 1500 فلوران –عملة هولندية–، وفي 18 أكتوبر غادر المبعوث إلى تونس[4]، وتوجه هذه البعثة بإبرام اتفاقية احتوت على 14 بندا[5].

2/العلاقات الجزائرية السويدية:

اعتبرت السويد من أهم الدول الأوروبية في القرن 17م فقد أخذت مكانتها كأقوى مملكة في شمال القارة مما سمح لها بلعب أدوار حساسة في أغلب القضايا التي عرفتها أوروبا في تلك الفترة بمشاركتها في الحروب الدينية[6] نصرة للقضية البروستاتية ضد

---

[1]– **كورنليس بينكار**: كان سفيرا في الجزائر عام 1616 تحت اسم Wynantd ekeyser وظل حتى سنة 1626.

[2]– عبد القادر فكاير، **علاقات الجزائر**...، المرجع السابق، ص18..

[3]–Gérard Van Kreinken, op, cit, p20.

[4]– Ibid,p 21.

[5]–بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص75.

[6] –**الحروب الدينية**: (أو حرب الثلاثون عاما)، عرفت بحرب الثلاثون عاما ما بين (1619–1648)، كانت في البداية حربا ألمانية بالأساس، دمرت ألمانيا بشكل خاص ولكنها أصبحت حربا أوروبية شاركت فيها دولا غير ألمانية مثل الدانمارك، السويد وفرنسا)، ينظر: عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1518–1950**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999)، ص18.

الجيوش الكاثوليكية وقد شجعت فرنسا بواسطة وزيرها ريشيليو Richelieu ملك السويد ليدخل في حرب ضد ألمانيا لأضعاف أسرة الهابسبورغ[1].

تجمع أغلب الكتابات التاريخية على أن العلاقات الرسمية بين الجزائر والسويد قد بدأت في النصف الأول من القرن الثامن عشر إلا أن بوادر ومحاولات السويديين في الإتصال بهذه الإيالة ظهر في النصف الثاني من القرن السابع عشر على اعتبارات اقتصادية في المقام الأول، حيث كان السويديون يبحثون عن الربح الرخيص وعن أسواق محتملة للسلع الأساسية السويدية[2] ويرجع الكاتب أوسلاند Joachin Osllund أن من أبرز أسباب اتصالات السويد بالجزائر هو مسألة "تحرير الأسرى" ومسألة انعدام الأمن البشري، بحيث يذكر أنه في عام 1668م قرر مجلس التجارة على أنه هنالك حاجة إلى عقد معاهدة سلام[3] حتى يتمكن رعاياهم من التجارة في ظل ظروف آمنة.

تصاعدت الأصوات في السويد مطالبة بتحرير الأسرى المتواجدين في الجزائر، فالرحالة السويدي "جون غابريال ساباروانفيلدين" "John Gabriel Sparvenfeldt" الذي زرا شمال إفريقيا سنة 1691 قد أوصى في تقريره الذي قدمه للملك بعد أن أجرى مقابلات مع الأسرى بضرورة دفع الفدية مقابل أفضل السويديين وأكثرهم فاعلية وأصغرهم سنا[4].

---

[1]– عبد الفتاح أبو علية، اسماعيل ياغي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط3،(الرياض : دار المريخ للنشر، 1993)، ص123.

[2]– Leos Muller, **Consuls, coraires, and commerce: the Swedish consular Service and long, distance Shupping 1720–1815**, (uppsola: uppsola university, 2004), p55.

[3]–Joachin Ostlunol: "Swedesin Barbary captivity: the political culture of Rumman Security, circa 1660–1760", **Historical Social Research**, v 35, p153.

[4]– Ibid, p150.

وكان ينظر إلى العثمانيين في السويد بأنهم حليف محتمل ضد روسيا، لذلك بذلت السويد عددا من المحاولات لتقوية التحالف مع العثمانيين[1] إلا أن هذا لا ينفي أنه في الكثير من الأحيان قد اضطرت الحكومات السويدية بتنظيم نوع من الهجمات ضد السفن الإسلامية في البحر الأحمر، إلا أن هذه المحاولات فشلت فشلا ذريعا، لذلك قررت أن تحتذي بالدول الأخرى التي اشترت السلام مع الجزائر[2].

لم تسجل على السويد أي مشاركة في أي قصف للموانئ وتبعا للرسالة التي قام بها "جون ارفيدسون" إلى السويد أرسلت أولى محاولة من قبل الدولة لفدية الأسرى وقام بها الكابتن "جونسن باركمان" "Jonson Barkman" سنة 1661 لكنها باءت بالفشل[3] وقد كانت فكرة إبرام معاهدة السلام مع الدول البربرية قيد المناقشة منذ عام 1667م-م1668، وقد ظلت هذه مجرد مقترحات ورقية[4].

كما سعى الملك "تشارلز الثاني عشر" Charles 12 لربط معاهدة تجارية مع الباب العالي بمعاهدة رسمية موجهة ضد روسيا[5]، فقد ساهم هذا الحلف في دفع الجزائر ثم باقي الإيالات بعدها قبول العلاقات السلمية بالسويد[6] ففي 1726 استقر "جورج لوجي Laugier George"[7] في ليفورنة Livourne ليتخذها منطلقا لمفاوضاته، كما أرسل

---

[1]– Leos Mullor, op, cit, p55.

[2]–Halvdan koht:" neutrality and peace the view of a small power", **Foreign Affairs**,v 15, January,1937,p280.

[3]– Joachim Ostlund, op, cit, p152.

[4]– Leos Muller, op, cit, p55

[5]– Ibid, p57.

[6]– عبد الهادي رجائي سالمي: "معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729"، **أسطور الدراسات التاريخية**، ع5، يناير 2017، ص77.

[7]**جورج لوجي:** هو تاجر اسكتلندي يتمتع بخبرة طويلة في شمال إفريقيا، نظر:

Leos Muller : «Swedish Shipping in Sauthern Europe and peace Treaties with north African States: an Economic Security perspective», **Historical social research**, vol 35, ,2010, , p194.

"جون فون أوتفال" Jean Von Utfall في أكتوبر 1727، كسفير كامل العلاقات ليمكن في مريسليا من أجل الإشراف على المفاوضات وينتظر الضوء الأخضر من لوجي كي يبحر إلى الجزائر لتوقيع المعاهدة[1] وبهذا فقد تم التوقيع على المعاهدة بين السويد والجزائر في أفريل 1729 م من قبل "جان فون أونفول" و"داي الجزائر" "عبدي باشا"[2].

بعد المداولات والإجماع من طرف الديوان والاتفاق على تقديم الهدايا أو بمعنى آخر تكريم السويد للجزائر حيث أرسلت السويد سفينتين محملتين بـ: 40 بندقية و800 سيف و1600 طلقة مدفع، وصواري ومراسي[3] ودفع 10.000 ريال كل عشر سنوات، وتزويد الجزائر بما قيمته 15000 ريال من العتاد الحربي وأخشاب البناء وتقديم 6000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها بالجزائر[4] وتضمنت المعاهدة 22 مادة صادق عليها الملك فريديريك الأول Fréderic I في ستوكهولم Stokholm[5] وأضاف عبدي باشا ونظرا للاحترام الكبير الذي يكنه لملك السويد، فإنه قد أعطى أوامر للرياس وأمراء البحر بألا يعرقلوا أو يزعجوا أي سفينة تحمل العلم السويدي إضافة إلى أنه بإمكان أي سفينة سويدية وكذلك التجار السويديين أن يدخلوا الموانئ الجزائرية بحرية تحت حماية الداي[6].

تضمنت المعاهدة بنود تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية وحتى بنود لها دلالات دينية، وأهم البنود المتعلقة بالتمثيل القنصلي نذكر البند 17 الذي

---

[1]– قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص78.

[2]**عبدي باشا:**انتخب الداي عبدي في التاسع والعشرين من ربيع الآخر سنة 1136هـ/1724م وهو ذو شخصية عسكرية قوية.ينظر:عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر محمود علي عامر(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989، ص373.

[3]– –Leos Muller,Swidish Shipping.., op, cit, p194.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1792–1830)**، ط3، (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2012)، ص70.

[5] –مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص107.

[6]–عبد الهادي رجاني سالمي، المرجع السابق، ص80.

يعطي للقنصل الحرية في تعيين موظفيه وترجمانه الخاص، كما يحق له الإبحار بحرية ضمن خليج الجزائر، والسفر في البر وقت مشاء كما يحق له استضافة "مرشد ديني بروتستاتيني في قنصليته من أجل الإشراف على ممارسة المذهب البروتستاتيني من طرف القنصل ورعاياه كما أعطى العبيد الحق في حضور مواعظه، أما البند 18: فينص على أنه في حالتي الحرب والسلم يحق للقنصل السويدي ولرعاياه المغادرة ويحق لهم أخذ ممتلكاتهم دون عرقلته، إلى جانب ما نص عليه البند21: أن القنصل معفى من دفع أي ضريبة على الأشياء التي تشحن إلى الجزائر من أجل استعماله الخاص[1].

[1] – عبد الهادي رجاني سالمي، المرجع السابق ، ص82.

3/ العلاقات الجزائرية- الدانمركية:

خلال النصف الثاني من القرن الثامن العاشر نمى الأسطول التجاري الدانمركي، حيث أنه وبحلول نهاية القرن أصبح كل من الدانمركيون والسويديون يتجهون بأكبر رابع وخامس أساطيل تجارية في أوروبا ومع ذلك كانت الدانمرك تعاني من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية[1]، وقد امتلكت الدانمرك على مدار القرن الثامن عشر أسطولا تجاريا يبلغ حجمه حوالي ثلث حجم الأسطول البريطاني، ونصف حجم الأسطول الفرنسي ومتساوي مع حجم الأسطول الهولندي[2]، وكان الشحن الدانمركي يلعب دورا مهما في سياسة اللإقتصاد للدول الإسكندنافية[3] قبل منتصف القرن 18 أبحر عدد قليل جدا من السفن الدانمركية إلى البحرأ.م بسبب الخوف من الاستيلاء عليها من البحارة الجزائريين[4].

وقد عانى البحارة الدنماركيين من الأسر لدى بحارة دول شمال إفريقيا[5] لذلك وفي سنة 1634 أكدت Skipperlans[6] في كوبنهاغن على جمع الأموال من جميع البحارة لإعادة شراء الأسرى في شمال إفريقيا.

---

[1]-D.H. Andersen, H. Joachim Voth, "The grapes of war : neutrality and Mediterranean shipping under the Danish flag,1747-1807", Scondinavian Economic History Review, vol48,decembre 2011, p3.

[2]- C.Hans, D.Johansen: «Scandinavian Shipping in the late eighteenth century in a European perspective3», **The Economic History Review**, Vol 45, n°3, Aug, 1992, p483.

[3]- Martin Jespersen: «the role of nationnal shipping policy: a Scandinavian perspective on shipping policies in a Global economy», **ocean year book online**, Vol 29, january, 2016, p328.

[4]- C.Hans, D.Johansen, Johansen, op, cit, p483.

[5]- H. Dan, Andersen, Hans, Joachim Voth,Op,Cit p4.

[6] -منظمة شبه حكومية للبحارة، وقد أدت العديد من المهام الحكومية ولديها سلطة تنفيذية كبيرة، ينظر:

Magnus Ressel :« the north european way of ransoming: explorations into an unkoun dimension of the earley modern welfare state», **Historical social research**, n°35, p132.

بتقادم الزمن أصبحت السفن الدنماركية موضع دعم متزايد من الحكومة بعد إنشاء Kommercekollg في 1668م في كوبنهاغن حيث أدى ذلك إلى التفكير في تطوير التجارة في الدنمارك ونتج عن ذلك أسطول تجاري يتزايد باستمرار[1].

في مطلع القرن الثامن عشر فشل النظام اللامركزي للفدية فسجل في عام 1706 القبض على الفرقاطة المسلحة "سانت كريستوفر من" "بيرغن" ووجد بها أكثر من 40 بحارا دانماركيا، وفي عام 1712م ظل أكثر من 26 بحارا دانماركيا في الأسر عندما تم الاستيلاء على سفينتين نرويجيتين "جوموفروأنا" و"ابيتنزر"[2].

بعد توقيع كل من هولندا والسويد لمعاهدات السلام مع الجزائر قررت الدانمارك الاحتذاء بهم بعدما قررت جمعية العبيد "Slavenkassen"[3] واقترحت تمويل توقيع معاهدات مع دول شمال إفريقيا وكان ذلك سنة 1736 وأخذت بذلك نموذج المعاهدة السويدية[4]، في البداية أرادت إبرام معاهدة مع الباب العالي، حيث كانت تظن أنه بإبرامها هذه المعاهدة مع السلطة العثمانية فسيكون بمثابة أنموذج وإلهام لدول شمال إفريقيا إبرام معاهدات مماثلة[5]، فقد وضع توقيع كل من السويد وهولندا اتفاقيات مع الجزائر، مملكة الدانمارك والنرويج تحت الضغط وقد فشلت في العديد من المحاولات ففي منتصف ثلاثينيات القرن الثامن عشر، كان وكيل صندوق العبيد "كريستيان جاكوب"

1– Magnus Ressel, op, cit, p132.

2–Sachs Gunter, **Eswaren Rouler auf den meerd: Hamburg Sklavenkass**, (Munchen: Bertelsmann, 1986), p134.

3– **Slavenkassen:** صندوق العبيد يهتم بشؤون البحرية وخاصة افتداء الأسرى، يتكون من ستة أعضاء يرأسهم أمين الصندوق.

4–Leos Muller, op, cit, p69.

5–Torbojorn Odegaard, **une paix et amitié perpétuelles sur le traité de paix entre le royaume de Danemark –Norvège et Régence d'Alger**, (Alger: Enag édition 2017), p31.

هنري "Christian Jacob Henri" يستكشف إمكانيات معاهدة سلام[1] لكن قد فشلت هذه المعاهدة نظرا للنقص المادي فكلفة السلام التي اقترحها "هنري" كانت أكبر بكثير من حركة سفن التجارة الدنماركية في المتوسط[2] ورفض هنري أيضا اقتراح الجزائر لإعتباره مكلفا للغاية مقارنة بالأهمية المحدودة للملاحة الدانماركية في تلك المنطقة[3].

في خريف 1738م جرت محاولة سرية مع اثنين من التجار الإنجليز وهما روس والكسندر Alexander et Hugh Ross وهما أب وابن ادعيا أنهما قادران على إقامة سلام أرخص بكثير من "هنري"، لكنه تخلى عن مشروعه سنة 1744م لأسباب غير معروفة، أما آخر المحاولات فكانت للتاجر جون هانسن"Jean Georg Hansen" الذي كان قنصلا لفرنسا في هلسنجورHelsingor الذي ادعى أنه بإمكانه التوصل إلى معاهدة مع الجزائر بمبلغ 5 آلاف أو 6آلاف ريكس دولار أي عشر ما اقترحه "هنري" أثارت هذه الاقتراحات إعجاب الإدارة المركزية التي أمرت القائد العام للأسطول "فريدريك دانيسكيولد سامسو" Frederik Danneskiold Samsoe بالتعامل مع مفاوضات السلام[4].

تمكن "هانسن" من الاتصال بقنصل هولندا السابق النرويجي "لودلف هاميكان" "Ludoff Hammeken" الذي نتيجة لخبرته الطويلة في قضايا الجزائر سيصبح المفاوض الرئيسي للسلطات الجزائرية[5].

---

[1]–TorbjornOdegigard, **les correspondances de ludolf Hammeken, le premier consul Dano–Norawègien à Alger 1746–1751**, (Alger :Enag éditions, 2016), p30.

[2]– عبد الهادي رجائي سالمي، المرجع السابق، ص106.

[3]–Torbjorn Odegigard, **Les correspondences**…. Op, cit, p31.

[4]–TorbjornOdegaard, **une paix et amitié**…, on cit, p35.

[5]– عبد الهادي رجائي سالمي، المرجع السابق، ص106.

وبتاريخ 10 ماي 1746[1] تم توقيع معاهدة السلم والتجارة بين الداي إبراهيم باشا[2] وممثل ملك الدانمارك والنرويج كريستيان السادس[3] وتحتوي المعاهدة على 22 بندا، وترتيبات بنودها متشابهة بترتيبات المعاهدة مع السويد وبموجبها منحت عدة صلاحيات للقنصل الدانمركي أهما البند 16 الذي ينص على أن القنصل هو الذي يفصل في النزاع بين الدنمركيين في الجزائر[4].

4/ العلاقات الجزائرية –الإيطالية:

ترجع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمدن الإيطالية إلى عهد الناصر الحمادي[5] والبابا غريغوار السابعGrégoire VII[6] في النصف الثاني مع القرن الحادي عشر[7]، وتطورت في القرن الثاني عشر حيث أصبح هنالك تبادلات تجارية وتنافس بين الدول الأوروبية، وكذلك انتقال مختلف العلوم بين البلدين، إلا أنه بتقادم العهود أصبحت العلاقة أقل سلمية[8] حيث أقرت السواحل الجزائرية قراصنة الدويلات الإيطالية، حيث أقام الجنويين قلعة لصيد المرجان في جيجل عام 1513م، لكن تمكن الإخوة بربروس من

---

[1]– صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي1514–1830،(الجزائر:دار هومه،2012)، ص163.

[2]**ابراهيم باشا:** كوجو، Kuçuk، وهذا لتميزه عن عمه الداي السابق الذي يحمل نفس اسمه ينظر: عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص663.

[3]– صرهودة يوسفي: "العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف مكين (1746–1751)"، **عصور جديدة**، ع2، جوان 2020، صص230–231.

[4] – Torbjorn Odegaard, **les correpondances**...,Op,Cit,p 89.

[5]– **الناصر الحمادي:** يعد الناصر بن علناس بن حماد خامس أمراء الأسرة الحمادية تولى الحكم سنة (454هـ–481هـ/ 1062م–1089م) ينظر: عبد الحليم عويس، **دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري**، ط2، (القاهرة: الصحوة للنشر والتوزيع، 1411–1991)، ص121.

[6]– **غريغوار السابع:** لم يتفق على سنة ولادته ويرجح بين سنتي 1015–1020م، توفي في سنة 1085 في ساليرنوبا بإيطاليا، وأصبح راهبا توسكانيا، وأصبح في عام 1073 الأسقف 157 لروما خلف لاسكندر الثاني. ينظر:

Felix Rocquain, **La papauté au moyen âge (Nicolas 1ère gregoire VII innocent III, boniface VIII), étude sur le pouvoir pontifical**, (paris: libraires, éditeurs, 1881), p121.

[7]–مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص87.

[8]– جميل عائشة، المرجع السابق، ص155.

افتكاكها سنة 1514م، وقد بلغ عدد الجنويين في جيجل آنذاك بنحو ستمائة فرد، وفي 1519م تمكن خير الدين من إلحاق هزيمة بحملة الصقليين وحاكمهم دون هيقو ديمونكادا De Moncada[1] وقد كانت جنوة تتمتع بحضوة ومكانة مميزة في الحوض الغربي للبحر المتوسط[2] حيث كانت تريحها مع بلاد المغرب معاهدات واتفاقيات مكنتها من ممارسة التجارة البحرية، كما أنهم تحالفوا مع الأسبان وأصبحوا يمارسون القرصنة[3] .تعد جمهورية البندقية في مقدمة المدن الإيطالية التي استخدمت سياسة الازدواجية حتى أن البابوية أطلقت عليها صفة الهرطقة لتعاونها مع العثمانيين في بعض الأحيان ومن دلائل ذلك وجود80 سفينة بندقية ضمن الأسطول الإسباني بقيادة الجنوي أندري دوريا André Doria لمهاجمة السواحل المغاربية سنة1537م[4].

– معاهدة هدنة مع الجمهورية البندقية سنة 1763 بين الداي بابا علي وفرديناد الرابع، نالت بموجبها حق التجارة في الجزائر مقابل أتاوات سخية قدرت بـ 2200سكة ذهبية بالإضافة إلى معاهدتها مع نابوبي سنة 1806، ومعاهدة 20 جويلية 1763 ومعاهدة مع سردينيا سنة 1816، معاهدة مع توسكان سنة 1822 وكانت كل المعاهدات تركز تقريبا

[1]– إبراهيم سعيود: "لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال العهد العثماني"، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع7، جوان 2007، ص206.

[2]– صالح عقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1993)، ص41.

[3]– إبراهيم سعيود، **الأسرى المغاربة في "إيطاليا" خلال العهد العثماني**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديثة، جامعة الجزائر، 2009–2010م، ص129.

[4]– أندري دوريا: ولد في 30 نوفمبر 1466م في مدينة أونيقليا قرب سان ريمو،كان أبوه رئيس جيش البابا إنوسانت الثامن، حارب في جيش فرديناند الأول وألفونس الثاني ملكي اسبانيا، ينظر:

Edouard petit, **André Doria un Amiral condottiere au XVI siècle (1466-1560)**. (Paris: Maison quantin, 1887), p1.

على نفس البنود وأهمها مثل: تسليم الأسرى، الإحترام المتبادل، حرية التجارة، معاملة القناصل بنفس كيفية معاملة القناصل الأوروبيين وضرورة تمتعه بحرية المعتقد[1].

المبحث الرابع: العلاقات الجزائرية مع الدول الايبرية والولايات المتحدة الأمريكية.

1/العلاقات الجزائرية-الاسبانية:

نظرا لما ذكرناه سابقا عن تأزم أوضاع بلاد المغرب مع نهاية القرن الخامس عشر ومستهل القرن السادس عشر كنتيجة لضعف السلطة المركزية[2] فإننا نلاحظ اختلال توازن بشكل كبير في غرب البحر الأبيض المتوسط إذ كان التفوق لصالح أوروبا، فأضحت الضفة الجنوبية عرضة لهجمات توسعية هدفها وضع أسس نظام جديد دولي تكون فيه الغلبة للعالم المسيحي[3]، فأصبحت الجزائر بصفة خاصة تعاني الأمرين التفككات الداخلية من جهة، والتحرشات الأيبيرية من جهة أخرى[4].

وهنا تجدر بنا الإشارة أن تشجيع إسبانيا وطمعها بغزو بلاد المغرب كان بعد اتحاد مملكتي أرغون Aragon[5] وقشالة Castille[6] عام 884هـ/1469م[7] وكان ذلك بعد زواج الملكين فرديناد Ferdinand[8] وإيزابيلا Isabelle[1] وما نجم عنه من نتائج

---

[1]- جميل عائشة، المرجع السابق، ص ص 156-157.

[2]- عائشة غطاس، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة، 2007)، ص11.

[3]-نعيمة بوحمشوش: "دور البحرية الجزائرية في الصراع العثماني-الإسباني بالبحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر"،**مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع15، جوان 2015، ص،ص117، 138.

[4]- جبريل نياني، **تاريخ إفريقيا العام من القرن 12 إلى القرن 16**، مج4، (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية، 1988)، صص113-114.

[5]- **الأراغون**Aragon: (أركون) حصن منيع بالأندلس من أعمال سنتمرية بيد المسلمين ينظر: الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، ج1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011)، ص184.

[6]- قشالة: إقليم عظيم بالأندلس قصبته طليطلة، ينظر: الحموي، المصدر السابق، ج4، ص352.

[7]-عبد الواحد ذ نون طه وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2004)، ص400.

[8]-**فرديناند**: ابن الملك فرديناند الأول والملكة جيان، تميز حكمه بالشدة والقسوة في عهده تأسست محاكم التفتيش، ينظر: نجيب دكاني، **الوجود الاسباني على السواحل الجزائرية ورد الفعل الجزائري خلال القرن السادس عشر ميلادي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص15.

بحيث كان له أبعاد أخرى، حيث تمكن الأسبان من القضاء على آخر تواجد للمسلمين بالأندلس في غرناطة سنة 1492م مما تسبب في المأساة الكبرى التي عاشها المسلمون فيها[2]، تلك المأساة التي لم تنتهي بمغادرتهم لديارهم، بل تتبعهم الأسبان إلى المدن الساحلية في بلاد المغرب، فقد كان للتعصب الديني والرغبة في وقف المد الإسلامي، المحرك الأول، فلم يكن للأسبان طموح آخر سوى نقل الحرب التي كانت تجري على أراضيهم إلى البلاد المغاربية[3].

ومما زادهم تشجيعا هو مباركة الكنيسة لهذه الحروب بإصدار الأمر البابوي سنة 1494م المتمثل في معاهدة تور دسيلاس[4] بين ملوك اسبانيا والبرتغال وما في الحقيقة إلا بداية لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فلهذه الأسباب أصبحت السواحل الجزائرية، معرضة للاحتلال الإسباني مثل المرسى الكبير1505 م ووهران1509م، التي كانت أهم موانئ للدولة الزيانية[5] حيث كانت تخضع للسلطان الزياني "أبو حمو موسى الثالث" وفي عهده هاجر إلى المدينة عدد كبير من المسلمين للأندلس واستقروا بها[6]، كما نذكر أن المدينة كانت مطمع للبرتغاليين أيضا حيث غزوها سنة 1415م، في عهد الملك البرتغالي "جان الأول" "Jean 1[7]، وفي الفترة ما بين 1471-1479 هاجمها الملك

---

[1]- **إيزابيلا:** ملكة قشتالة، ورثت العرش بعد أخيها هنري الرابع، ينظر: نجيب دكاني، المرجع السابق ، ص15.

[2] -جمال يحياوي، **سقوط غرناطة ومأساة الأندلس 1492-1610**، (الجزائر: دار هومه، 2004)، ص48.

[3]- Fernand Braudel, **Les espagnol en Algérie, 1492-1792, dans histoire et historiens de l'Algérie**, (Paris: Félix Falcon, 1930), p231.

[4]- **ثورديسلاس:** 07 جوان 1494 والتي بمقتضاها تم تقسيم مناطق النفوذ بين إسبانيا والبرتغال فما هو شرق حجر باديس لإسبانيا وغربه للبرتغال، ينظر: جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830**، ط خ، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 1984، ص09.

[5]- عبد الرحمن الجيلالي، ج3، المرجع السابق، ص153.

[6]-وفاء المصمودي: "ميكل دي ثريانتس والصراع الإسلامي المسيحي بالبحر الأبيض المتوسط خلال القرن 16"، **مدارات تاريخية**، ع1، مارس 2019، ص63.

[7]-Fey Henri Léon, **Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole**, (.... : Adolphe péries éditeur, 1858), p53.

البرتغالي "ألفونسو الخامس" Alphonso V واحتلها لمدة 07 سنوات، ثم أرغمه السكان على الخروج منها، وبعد 20 سنة هاجمها الأسبان عام 1497م بقيادة الدوق "دومينا سيدونا" Domina Sidona وفشلوا في احتلالها[1].

هذا إضافة إلى بعض الدوافع الاقتصادية بعدما تعرضت إسبانيا إلى إنهيار اقتصادي رهيب بعد طرد المسلمين واليهود من أراضيها الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لإقتصاد الأندلس وبهذا تعطل الإنتاج وغابت وسائل التصنيع، فوجهت كل من البرتغال وإسبانيا للسيطرة على مناطق إنتاج المواد الخام[2]، وانتزاع التجارة الإفريقية وتجارة الشرق من أيدي العرب والمسلمين[3].

إن سياسة إسبانيا كانت تهدف إلى تأمين طريق بحري آمن بين إشبيلية Seville[4] وصقليةSicile[5] الغنية بالحبوب وكان لابد لها لتحقيق ذلك من نقاط ارتكاز على سواحل شمال إفريقيا[6]، كما سعوا للسيطرة على الطريق التجاري في المتوسط، خاصة أن وهران وجيجل وبجاية كانت ترتبط بالطريق التجاري العابر للصحراء الذي يربط السودان الغربي بأوروبا[7]، كما أن ظهور العثمانيين في إيالات شمال إفريقيا كقوة إسلامية يمكنها عرقلة المخططات الإسبانية جعلها تتحرك بسرعة من أجل إنشاء قواعد

---

[1]– جيلالي عبد القادر بلوفة ، رامي سيدي محمد: "قراءة في عوامل وأسباب وطول مدة احتلال الإسبان لمدينة وهران"، **مجلة القرطاس**، ع4، جانفي 2017، ص 75.

[2]– أنطونيو دومينغو هورتر، برنارد بنتن، **تاريخ مسلمين الأندلس**، تر: عبد العال صالح، (قطر: دار الإشراق، 1988)، ص251.

[3]– إلهام يوسف: "دوافع الاحتلال الإسباني للمغرب الأوسط "الجزائر" ما بين 1505–1518"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، ع40، مج1، 2018، ص346.

[4]– **إشبيلية:** هي من أعظم المدن وأكبرها، قاعدة بلاد الأندلس وحاضرتها وهي غرب قرطبة وشرق من ليلة، ينظر: مجهول، **تاريخ الأندلس**، تح عبد القادر بوباية، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص111.

[5]–**صقلية:** من جزر بحر المغرب مقابلة إفريقية، وهي مثلثة الشكل بين كل زاوية وأخرى مسيرة سبعة أيام ينظر: الحموي، المصدر السابق، ص346.

[6]– إلهام يوسف، المرجع السابق، ص346.

[7]– نجيب دكاني، المرجع السابق، ص20.

لها على طول الشريط الساحلي الإفريقي[1] وأول ما استهدفه الأسبان في الجزائر كان حصن المرسى الكبير ووهران[2].

كان ذلك بناء على الخريطة التي وضعها جيرونيمو فيانيلي" Gerenimo Vanelli، بعدها تم إعداد الرحلة الاستكشافية بمهارة وتمكنت من الإبحار في الأيام الأخيرة من أوت 1505م من قاعدة كانتال دي فاز ميليانية" Cantal Vez emeliania بالقرب من مالقة متجهة إلى كاب فالكون، وكان الأسطول يتكون من سبع سفن حربية و140 سفينة نقل كبيرة من مختلف الأصناف لكنه اتجه إلى المرية نظرا للعوامل الطبيعية[3].

وصل الأسطول أمام "المرسى الكبير" يوم 11 سبتمبر وقد كان هذا التأخير مفيدا للإسبانيين لأن جماعة المسلمين الذين جاؤوا من كل حدب لتلبية نداء الجهاد، قد ملوا الانتظار بعد تعطل الحملة في الوصول، فرجع أكثرهم إلى ديارهم بسبب نقص المؤونة، ولقد حاصر الأسبان المرسى الكبير لمدة خمسون يوما، وظلت الاشتباكات مستمرة خلال هذه الفترة، وبعد ضعف جيشهم، وبعد مقتل قائدهم يئس سكان المدينة[4].

تمكن الأسبان منهم، وقد أعطوا مهلة ثلاثة أيام لإخلاء المدينة، تحصن الأسبان بالمرسى لمدة عامين محاولين التدخل في سياسة البلاد لإضعافها وتحقيق مشاريعهم

---

[1]–Mensenard, p : « Charles Quint et les Barbaresques », **Bulletin hispanique**, n°1, janvier –mars 1959, p217.

[2]– قام الإسبان بمحاولة غزو بحري عام 1497 تحت قيادة دوق ميدينا سيدونا للسيطرة على مدينة وهران والمرسى الكبير لكنها باءت بالفشل، فاستولت القوات الإسبانية على مدينة ماليلية الواقعة على الساحل المغربي، ونصبت فيها قاعدة عسكرية ينظر:

Chouitem Arezki : « l'occupation d'Oran par les Espagnoles en 1509 », "**Revue d'histoire Méditerranéenne**, N°2, juin 2020, p39.

[3]– Esprit Flechier, **Histoire du Cardinal Ximenis,** T1, (paris : J A mission, 1693), pp 363-364.

[4]–Grammont, op, cit, p30.

فقتلوا حوالي ثلاثة آلاف رجل وأسير ولاحقوا الفارين خارج الأسوار المرسى[1]، وقد حاولت إسبانيا بعد سنتين من التوغل في الداخل حيث وجهت حملة إلى منطقة مسرغين في 06 جوان 1507، لكنها فشلت وانتصر سكانها وألحقوا بالأسبان هزائم، وقطعت لهم أمل التوسع والتوغل في الداخل لكنهم تلقوا الإمداد من الحكومة الإسبانية[2].

ثم جاء الدور على وهران حيث اتجه الأسبان نحوها لتوسيع نطاق قاعدتهم إلى هذه المدينة، وفي عام 1509 أتم الكاردنال كزيمينيس استعداداته بأمر من "بيدرو دي نافارو Pedro De Navarro"[3]، وقد كانت الحملة تتكون من 1500 رجل وكانت تتكون من عشر سفن من نوع "Galère"، وثمانين مركبة نقل وعدد آخر من السفن الصغيرة، أما عدد الجنود فكان عشرة آلاف من المشاة، وأربعة آلاف حصان، وثمانمائة متطوع[4] وقد استعان الأسبان باليهودي وبعض أعوانه من الخونة ففتحوا لهم أحد أبواب المدينة غدرا، وهوجم السكان بوحشية وقتلوا الآلاف ونهبوا[5].

قد قام الكاردينال "كزيمينيس Ximines" بتحويل المساجد إلى كنائس، كما أصدر أوامر ببناء مستشفى تحت رعاية "القديس برنارد St Bernard"، وأمر بإعادة تحصينات المدينة دون تأخير[6].

---

[1]– يحي بوعزيز، **وهران**...، المرجع السابق، ص41.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص30.

[3]–Cazenave Jean : « les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville (1509–1792) », **R.A**, V71, 1930, p257.

[4]– دغموش كميلة، **قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509–1792)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013–2014، ص33.

[5]–جيلالي بلوفة عبد القادر، رامي سيدي محمد، "المرجع السابق، ص76.

[6]– Fey Henri Leon, op, cit, p73.

ترك "كزيمينيس" Ximines حامية عسكرية في وهران لحمايتها من أي محاولة هجوم سواء من طرف السكان أو بقايا جيش الدولة الزيانية بتلمسان، وغادر المدينة وهو مطمئن[1].

لقد أصبحت قضية وهران هي القضية الأولى التي اهتم بها الحكام الجزائريين بعد أن انضوت الجزائر تحت حكم العثمانيين، والتأمت وحدتها بعد جهاد مرير وكفاح طويل، فقد كانت القضية قضية جهاد إسلامي عام، يمحو آخر آثار الإسبانية الصليبية بأرض الجزائر[2].

قد كانت وهران من المدن التي لقيت عناية من طرف العامة والخاصة من أجل تحريرها[3]، وقد أقدموا على العديد من المحاولات[4] من أبرزها حملة "حسن بن خير الدين"[5] حيث حاصر المدينة يوم 03 أفريل 1563 لكن حملته لم تنجح، وعجز عن تحرير المدينة، نظرا لتلقي الأسبان للدعم[6].

عجزوا عن الدفاع لعدم وجود وسائل من غير عصى الخيام يضربون بها اليمين واليسار[7] إلا أن هذا لم يثني من عزيمة الحكام في تحريرها وإعادة الكرة نذكر محاولة

---

[1]– محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512–1543)**، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2012)، ص109.

[2]–احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص409.

[3]– حسن الصادقي: "مدينة وهران وأعلامها في الكتابات المغربية"، **عصور جديدة**، ع7 – 8 – 2012– 2013، ص189.

[4]–يذكر برنارد كابورال بأنها كانت خمسة محاولات في الفترة ما بين (1509–1708). ينظر:

Bernard Caporal, **Oran capital du Beylik de l'ouest (1792–1831),** (Alger: éditions Alpha, 2012), p17.

[5]**حسن بن خير الدين:** أمير أمراء الجزائر، كان كرغليا، أمه إحدى بنات الشيخ الحسن بن القاضي ولد سنة 1516، كان رجلا مثقفا يحسن عدة لغات من بينها الإسبانية، وكان على دراية بشؤون البحر، (توفي سنة 1570)، نصب أمير أمراء ثلاث مرات متتالية الأولى ما بين 1544–1551 والثانية ما بن 1557–1561، وأما الأخيرة ما بين 1562–1567، توفي سنة 1570. ينظر: توفيق المدني، المرجع السابق، ص356.

[6]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص356.

[7]–Berbrugger, A: « Mers El Kbir et Oran de 1509 à 1608 », d'après Diégo Suarez Montanes", **R A**, n°11, 1867, p79.

إبراهيم باشا[1] سنة 1658م مدعوما من القبائل المجاورة لوهران[2]، وعلى الرغم من إسراع الباشا إبراهيم لقصف المدينة بالقنابل والمدافع إلا أن محاولته باءت بالفشل نظرا لكثرة مناعة التحصينات[3] وقد فشلت كل محاولات الجزائر ومحاولات الداي "محمد بكداش" الذي حمل على عاتقه مسؤولية تحريرها من الإسبان[4].

أعد الداي محمد بكداش حملة عسكرية، وخرج الباي "مصطفى بوشلاغم"[5] بجيش كبير سنة 1707م، من مدينة معسكر تجاه وهران، يضم بالدرجة الأولى الطلبة وحملة القرآن، واتحد مع جيش صهر الداي "حسن الطويل" في أوت 1708م، فحفروا الخنادق وأقاموا التحصينات، وبدئوا الهجوم، واستمر القصف عدة أيام[6].

كانت وهران تتعرض للحصار والقصف، ما أضعف الأسبان وحتم عليهم الإنسحاب فدخل الباي المدينة ومن معه يوم 20جانفي 1708[7]ثم انتقل الباي مصطفى بالشلاغم من معسكر إلى وهران حيث جعلها مقرا لحكمه[8] واعتقل العديد من الأسبان الذين قدر

---

[1] –**إبراهيم باشا اليوشناقي**: نسبة إلى إقليم بوشناق بالبوسنة، تولى الحكم لأول مرة في 12 ربيع الثاني 1656/1066، ثم عزل ليعود يوم 22 ذي القعدة 1067هـ/1657، إلى غاية 1659 وهو آخر حاكم في عهد الباشوات وتولى مكانه بعد العزل الأول الحاج أحمد باشا. ينظر: ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق، فارس كعوان، (الجزائر: بيت الحكمة، 2009)، ص ص 53–54.

[2] – من أهم القبائل التي كانت عدوة للإسبان نذكر: قبيلة هبرة، قبيلة مجاهر، قبائل المخزن (الدوايرـ الزمالة، الغرابة، البرحية، والمكاحلية). ينظر: هاشمي بن براهيم، المرجع السابق، ص30.

[3]–طاهر متومي، **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على ضوء المصادر المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، 2014–2015، ص191.

[4]– دغموش كميلة، المرجع السابق، ص136

[5]–مصطفى بوشلاغم، أول بايات وهران مصطفى أبو الشلاغم ابن يوسف بم محمد ابن اسحاق المسراتي الذي جمع له في توليته بين الإيالة الشرقية والغربية تولي بايا على مازونة وتلمسان وهو أول من جمعت له الإيالة الغربية بتمامها سنة 1098هـ ونقلي كرسي المملكة من مازونة وتلمسانمعا للقلعة ثم لمعسكر وجعلها قاعدته.ينظر: الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، صص274–275.

[6]– عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص458.

[7] –هاشمي بن براهيم، **قبائل وهران والاحتلال الإسباني، قراءة في مواقف التحالف والولاء**، رسالة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020،2021، ص132.

[8]– محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**،(الجزائر،دار الوعي،2018)، ص28.

عددهم بحوالي ألفي أسير من بينهم فرنسيون، وأسبان، ومالطيون وعلى رأسهم الحاكم الإسباني "ميلشيور دوافلاند Melchior de Avellannada [1] .

كان وقع فتح وهران صعبا ليس على الأسبان وحدهم وإنما على جميع البلاد المسيحية، ففي 06 جوان 1732 أعلن ملك إسبانيا "فيليب الخامسPhillipp V" منشورا بعنوان "سياسة الإسترداد مع حفيد ملك فرنسا "لويس الرابع عشرLouis XIV"[2] فقد هيأ فيليب الخامسPhillipp V أسطولا انطلق من أليكانتAlicante تحت قيادة الكونت مونتيمار[3]Montemart، واستطاع الأسبان من إعادة احتلال وهران والمرسى الكبير بعد معركة حامية وشديدة يوم 01جويلية، ويبدأ مونتار بإقامة التحصينات[4].

يمكننا القول أن الحصار على مدينة وهران، لم ينقطع منذ سنة 1732م، حيث قام الباي مصطفى بوشلاغم بحصارها حتى وفاته سنة 1733م، وواصل خلفاؤه الحصار إلى غاية تولي "محمد بن عثمان الكبير" سنة 1779م الذي أعاد تجديد الحصار، وقيامه بعدة هجمات ما بين سنوات 1780-1784 م وبعد مناوشات محمد الكبير ضد الأسبان أصدر قرار بعملية الحصار في 1787م، أين فرض حصارا طويلا واعتمد فيه على تشجيع العلماء، وما ساعده أكثر هو الزلزال المدمر الذي ضرب المدينة يومي 08 -09 أكتوبر 1790، فقد دمر أكثر من ثلثيها وقتل خلالها أكثر من 3000 شخص، وحطمت المنازل والقصور والأبراج والقلاع[5].

---

[1]- يحي بوعزيز، **علاقات**.....، المرجع السابق، ص95.

[2]- Fey Henri, op, cit, p151.

[3]-Mercier, **Histoire de l'Afrique**..., Op Cit, p173.

[4]- سامح ألتر، المرجع السابق، ص482.

[5]- بن عتو بلبراوات: "التحرير الثاني والنهائي لوهران والمرسى الكبير عام 1206هـ/1792م"، **عصور جديدة**، ع 4-5، ديسمبر 2003/جوان2004، ص265.

اقتنعت إسبانيا أن سبيلها الوحيد هو الوصول إلى الصلح والسلام مع الجزائر، وهذا ما توضحه الرسالة التي بعث بها المالطي "أستورمال" "M. d'Esstourmel" قائد سفينة "Le Saint Louis" إلى وزير الشؤون الخارجية الإسبانية التي جاء فيها:

"... هذه وجهة النظر الحقيقية سيدي الكونت التي نظرت من خلالها إلى الحملة، فلم يتبق لإسبانيا إتباع نفس الطرق لإخضاع الجزائر، والنزول بها وإن في ذلك تدميرا لإسبانيا... ولا نستطيع فعل شيء ضد الرجال الذين يدافعون عن وطنهم، أتمنى أن تقتنع أنه ترسل عبثا فرقاطات وسفن سعادتك، إن طريقة التفاوض هي السبيل الوحيد المتبقي للتعامل هو السلام..."[1].

طلب فلوريدا بلانكا "Florida Blanca"، أن ينسق في التفاوض مع الداي الجزائري مع القنصل الفرنسي دوكيرسيDe Kercy من أجل تمهيد طريق المحادثات للمفاوض الإسباني الرسمي مزاريدو D. Jose Mazarredo[2] وقد وصف أبو راس الناصري هذه المفاوضات بالعبارات التالية:

"إن الكفرة أذلهم الله لما علموا من المنصور بالله ما هو عليه من كثرة جنوده وشدة حزبه... جعلوا للتواصل بالصلح وسائط وألزموا أنفيهم عدة أمور وشرائط... حتى أنهم توصلوا بسلطان الجزائر" محمد بن عثمان باشا" وبعد موته طلبوا في ذلك خليفته "حسن دولاتي" وألحوا عليه في المراسلة وكذلك توسلوا بجميع أهل دولته..."[3].

---

[1]– D'Estournel, M: « Entreprise de Don Angelo Barcelo contre Alger (1784–,) »,**R A,** 1882,v26, p228.

[2]– شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص131

[3]– محمد أبو راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، تح محمد غانم، ج2، (وهران: crasc، 2008)، ص36.

لقد بدأت المفاوضات بين البلدين في جوان 1785م بعد مفاوضات استمرت لمدة سنة توصل فيها الطرفان في 17 شعبان 1200هـ الموافق ليوم 14 جوان 1786م إلى إبرام معاهدة تألفت من خمسة وعشرين مادة[1].

تحدث الداي مع أعضاء مجلس الديوان حيث قال: "... لقد صرنا منذ اليوم الأول لا نخاف الكافر الذي هزمناه في البر والبحر، شأنه في ذلك شأن أجداده، وإن عقد الصلح معه لا يعد أبدا عارا بالنسبة إلينا، لأن ذلك الصلح سنعقده معه وهو تحت سلطان سيوفنا، كما أن هذا الصلح سيوفر للإيالة أمولا كثيرة"[2].

تم توقيع المعاهدة من قبل الداي "محمد عثمان باشا" بينما أمضاها عن الجانب الإسباني الوزير الأول "الكوندي دي فلوريدا بلانكا Compte De Florida Blanca" وكتبت في ثلاث نسخ الأولى بالإسبانية، واحتفظ بها الملك الإسباني، والثاني باللغة التركية احتفظ بها داي الجزائر، والثالثة احتفظ بها القنصل الإسباني المقيم بالجزائر[3].

أثناء فترة المفاوضات تم تبادل الرسائل بين الطرفين تختص بعدة مواضيع، ولعل ما يهمنا هنا وما يجدر بنا ذكره هو رسالة بتاريخ 29 مارس 1786، من الداي إلى "بلانكا"، حول قضية التمثيل القنصلي حيث أبلغه فيها بأنه قبل تعيين التاجر الإسباني "دون جوان وولف" "Don Juan Wolf" قنصلا لإسبانيا بالجزائر[4].

---

[1]- عبد القادر فكاير: "معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و1792 ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**،ع2، ماي 2016، ص218.

[2]- صباح نوري، هادي العبيدي: "معاهدة 1786 لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر"، **مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية**، ع6، مجلد 03، تشرين الأول، 2016، ص246.

[3]- نفسه، ص247.

[4]- يحي بوعزيز، **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798م**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعة،1993)، ص36.

تحدث شريف الزهار عن الجوّ الذي حدث فيه إمضاء الصلح، وافتداء الأسرى الذين جاء بهم الأسبان إلى الجزائر غداة إبرام الصلح، وأبدلوهم بالأسرى الأسبان أمام الأسرى الباقون فقد دفعوا عليهم أموالا، وذكر أن الصلح وقع بينهم على مائة سنة، وذلك في البحر فقط، أما في البر من جهة وهران فلم يقع الصلح، وقد دفع الأسبان ثمن هذا الصلح وغرامات، كما تم إنزال القنصل..."[1].

احتوت هذه المعاهدة على 25 بندا نجدها مطابقة تقريبا لبنود المعاهدة التي عقدتها الجزائر مع فرنسا عام 1689م، وهو الأمر الذي أصر عليه الأسبان أثناء المفاوضات[2] حيث تناولت جوانب سياسية واقتصادية وأمنية بين البلدين ووضعية الجالية الإسبانية، والصلاحيات الممنوحة للقنصل الإسباني.

2/ العلاقات الجزائرية-البرتغالية:

سارت البرتغال على النهج الإسباني باعتبارها جزءا من إسبانيا فقد كانت جزء من معاهدة تور ديسلاس سنة 1494[3]، وقد كثرت مؤتمرات البرتغال ضد الجزائر ومساعيها لخلق تكتلات حربية ضدها منها سعيها سنة 1785م لإقناع الدول الأوروبية المعادية للجزائر بخلق تحالف ثلاثي برتغال-بريطاني-إسباني من أجل الضغط على الداي بعقد معاهدة سلام دائمة معهم[4]، وحصلت البرتغال على معاهدة سنة 1785م في عهد الداي "محمد عثمان باشا (1766-1791) والملكة البرتغالية "ماريا الأولىMaria I" بوساطة

---

[1]- شريف أحمد الزهار، **مذكرات أحمد الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تقديم وتحقيق أحمد توفيق المدني،(الجزائر،1982)، ص34.

[2]-صباح نوري، هادي العبيدي، المرجع السابق، ص247.

[3]- شوقي عطاء الله الجميل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص87.

[4]- جميل عائشة، المرجع السابق، ص158.

إنجليزية[1] وانعقدت معاهدة هدنة أخرى سنة1793، ومعاهدة ثالثة عام 1795، وأخيرة في 14جوان1813م[2].

3/ العلاقات الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية:

كانت السفن التجارية الأمريكية حين كانت مستعمرة تجوب البحر الأبيض المتوسط آمنة لحملها علم بريطانيا وجوازات سفر تضمن صلاحية الملاحة لها وتكفل حرية رعاياها، ولكن انفصال أمريكا عن بريطانيا عقب حرب الاستقلال 1776م جردها من هذه الامتيازات، فأصبحت السفن التجارية الأمريكية بدون حماية وعرضة للقرصنة وخاصة في البحر الأبيض المتوسط[3].

عقب الإعلان عن وثيقة الاستقلال يوم 04جويلية 1776[4]، والإنفصال عن التاج البريطاني أصبحت السفن تحمل الراية الأمريكية الجديدة، والتي لم تكن معروفة في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبحت سفنها عرضة لسفن الإيالة الجزائرية إذ كانت السفن الجزائرية تقوم بتفتيش السفن الأوروبية، فإذا قدمت الوثائق الرسمية من المعاهدات والجوازات يسمح لها بالملاحة ولا تمس بأذى[5].

لقد وجدت الأمة الأمريكية الناشئة بعد حرب استقلالها أنها تواجه عالما معاديا من الإمبراطوريات الكبيرة التي تمارس الاحتكار التجاري ولا توافق على مبدأ التجارة الحرة، لذلك أدرك التجار وأصحاب السفن الأمريكية، أنهم لن يتمتعوا مطلقا بالمزايا التجارية التي

---

[1]– رابح كنتور: "العلاقات الجزائرية الخارجية في عهد الدايات"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 15، سبتمبر 2014، ص164.

[2]– Abdelkader FKair : « les relations Algéro-Portugaise pendant la période ottomane », **History studies**, V3, 2011, p239.

[3]– إسماعيل العربي، **العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978)، ص62.

[4]– عبد العزيز نوار، عبد المجيد نعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، (القاهرة: دار الفكر العربي،1988)، ص 09.

[5]–أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص284.

كانت للإنجليز[1]، إلا أن ذلك لم يمنع السفن الأمريكية بأن تغامر من حين إلى آخر لاجتياز مضيق جبل طارق نحو البحر المتوسط، وذلك إما عن طريق شراء جوازات متوسطية عادية أو مزورة[2].

لقد كانت الجزائر من بين أولى الدول التي اعترفت باستقلال أمريكا بعد الإعلان عنه مباشرة[3]، إضافة إلى أن الجزائر أصدرت عريضة تعترف من خلالها بشرعية الثورة الأمريكية واستقلالها سنة 1776م، وما يوضح وقوف الجزائر إلى جانب أمريكا واعترافها هو قول "الداي حسن"[4]: " أنه معجب بالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأمة الجديدة وذلك أن أي امة تزيل عن نفسها كابوس أمة قوية مثل بريطانيا تستحق الإعجاب من العالم..."[5].

ورغم مبادرات الجزائر إلا أن أمريكا سعت منذ تحقيق استقلالها إلى إثارة نوع من التحريض في الأوساط الأوروبية ضد الجزائر مدعية أن هذه الأخيرة عبء وهيمنة عن طريق فرضها للضرائب على الأمة المسيحية، وكذا عامل القرصنة الذي اعتبر هو الآخر مشكل يهدد التجارة الأمريكية[6].

من هنا حاولت أمريكا أن تكون تكتلا ضد الجزائر يضم كل من الدنمارك، المدن الإيطالية، هولندا، اسبانيا وفرنسا وأخيرا روسيا، إذ أرسل جورج واشنطن George

---

[1]– يسرا محمد سلامة: "العلاقات التجارية العثمانية الأمريكية(1830–1800)، دراسة وثائقية"، **مجلة جامعة الإسكندرية، بحوث الشرق الأوسط**، العدد 48، (د.ت)، ص 40.

[2]–جامس ستيفن ويلسون، **الأسرى الأمريكان في الجزائر**، تر علي تابلت، (الجزائر: ثالة للنشر، 2007)، ص 69.

[3]– محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (الجزائر: الشرك الوطنية للنشر والتوزيع،1984)، ص 42.

[4]–**الداي حسن باشا**:1798–1791 تولى الحكم بعد وفاة محمد عثمان باشا، كانت من بين أولوياته تأمين الأسلحة والمدافع والذخيرة لتفادي أي ضرر يصيب الايالة. ينظر: حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، (الجزائر: دار الهدى،2007)، ص 86.

[5]–بلقاسم نايت بلقاسم مولود، المرجع السابق، ص284 .

[6]– كاثكارت جيمس ليندر، **مذكرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007)، 165.

Washington[1] الرئيس الأمريكي الأول مبعوثه دانا "Dana" الى كاثرين الثانية[2] Catherine II) قيصرة روسيا ليحثها على الانضمام إلى الحلف الأوروبي–الأمريكي ضد بلدان شمال إفريقيا، بل تعدى الوضع إلى نصح "جورج واشنطن" "لويس السادس عشر Louis XVI" ملك فرنسا بغزو الجزائر والتي يرى فيها أكبر عملية صليبية تقوم بها فرنسا، وستكون الجزائر أرضا خصبة للاستيطان أبنائها[3].

نفس المساعي قام بها "جفرسون Jefferson" الذي كان يفضل منطق الحرب على السلام مع الجزائر مطالبا بلاده بإنشاء أسطول أمريكي لحماية تجارة الولايات المتحدة في البحر المتوسط، لأن شرف أمريكا حسب رأيه يتمثل في قوتها البحرية، كما أعد "جفرسون Jefferson"[4] مشروع حلف يتكون من معظم الدول الأوروبية حرر بثلاث لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية)، ووزعت نسخ منه على السلك الدبلوماسي المعتمد في فارساي Verssaille، فوافقت كل من البرتغال ونابولي وصقلية والبندقية ومالطا والدانمارك والسويد على الانضمام إلى هذا الحلف[5].

لكن مشروع تكتل الدول الأوروبية وأمريكا الذي دعا إليه "توماس جيفرسون" عام 1783م فشل لمقاومة بلدان المغرب، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخضع

---

[1]– **جورج واشنطن:** ولد عام 1732 م في فرجينيا، رجل دولة وقائد عسكري، وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حققت استقلالها في عام 1776 م حيث اختير رئيسا لها ما بين 1797–1789، توفي في فرجينيا1799م. ينظر: مجموعة من المؤلفين، **موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة العسكريين والسياسيين**، ج03، (بيروت: دار الصداقة العربية، 2002)، ص 27.

[2] **كاترين:** من مواليد1729، تزوجت في سن 15 سنة من الأمير كريستيان اوقست في 1745، ص،ص 65،70، ينظر:
–Troyat Henri, **Catherine la Grande**, (Paris : ed Flammarion, 1977), p,p 07,65.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص220.

[4]– **توماس جيفرسون:**ولد في 3أفريل1743م هو كاتب وسياسي وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، ينظر:
Mark O Hatfield. **Tomas Jefferson (1797–1801)**.(Washington: the US Government Printing Office, 1997), p 1.

[5]–علي تابليت: "معاهدة السلم والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، ع 04، م 1987.02 ، ص 98.

لمنطق القوة الذي تخضع له الدول الأوروبية البحرية ودفع مبالغ مالية لفدية أسراها ومستحقات معاهدة السلام مع إيالة الجزائر[1]، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تقوم على مبدأين أساسيين: **مبدأ الإكراه** هو أن كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الجزائر، **مبدأ التسامح** هو أن كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن قبولها من طرف الجزائر[2].

وبموجب ذلك أعلنت الجزائر الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال سفنها إلى المحيط الأطلسي لأسر السفن الأمريكية، وقد قام الجزائريون في 25جويلية 1785 م بأسر سفينة أمريكية ماريا"Maria"من بوسطن بقيادة القبطان ستيفن"Stephens"والتابعة الى السيد"فوستر Fostert"، وبعد خمسة أيام القي القبض على سفينة "دولفين""Dolphin"بقيادة "أوبراين O'brien" والتابعة للسادة "اروين" Irwines"من "فيلادلفيا"، ووجد على ظهر هاتين السفينتين 21 شخصا مع حمولتهما، نقلوا كلهم إلى مدينة الجزائر حيث أصبحوا عبيد[3].

ولكي تحمي أمريكا سفنها وتجارتها ومواطنيها كان عليها إما أن توقع معاهدة صداقة مع الجزائر أو تواجه الحرب، ونظرا لمشاكلها الداخلية وقوة الجزائر العسكرية، قررت أمريكا أن تشد السلام مع الجزائر، غير أنها لم تملك طريقا مباشرا، في البداية فالتجأت إلى أصدقائها الأوروبيين ليساعدوها على تحقيق ذلك[4].

---

[1]–إسماعيل العربي، **العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978)، ص 35.

[2]–أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،283.

[3] –جايمس ويلسون ستيفن، المرجع السابق، ص 69.

[4]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، 284.

وفي ظل هذا الصراع وتزايد خطر الجهاد البحري الجزائري على سفن أمريكا، فتحت الولايات المتحدة مفاوضات مباشرة مع الجزائر، هذه المفاوضات التي انتظرها الأسرى بفارغ الصبر لنيل حريتهم[1]، وقد كلف الكونغرس"جون لامب John Lamb" للقيام بهذه المهمة[2]، وإرسال "راندال" (Randal) معه وكان ذلك سنة 1786م للتفاوض على عقد معاهدة سلم، إلا أن الداي "محمد عثمان"رفض استقبالهما[3].

غادر "لامب" الجزائر بعد فشله في إبرام معاهدة سلم وفي تحرير الأسرى الأمريكان بالجزائر ويرجع ذلك إلى أن وصول "لامب " إلى الجزائر لم يكن في أوانه كما اخبره بذلك قناصل في الإيالة أن الداي لن يقيم أية معاهدة مع أمريكا، فبالرغم من المقابلات الثلاث التي أجراها "لامب Lamb" مع الداي، إلا أن هذا الأخير رفض رفضا تاما أن يبحث أمورا تخص السلم مع المبعوث الأمريكي، وطلب60,000 دولارا تقريبا كي يسرح الأسرى الأمريكيين، وكان الكونغرس قد خصص اعتمادا قدره 80,000 دولارا لإبرام معاهدات السلام مع دول شمال إفريقيا الأربع[4] .– المغرب الأقصى والجزائر وتونس وطرابلس الغرب–.

بالإضافة إلى رسوم إضافية التي كانت على النحو التالي:

- 10% من مبلغ الفدية الإجمالي للجمارك.
- 15% من مبلغ الفدية للداي.
- 4% لوزراء الخارجية للدولة.

---

[1]– جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 41.

[2]–سلوى سعد الغالبي، **العلاقات العثمانية الأمريكية 1337–1246/1912–1830**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص27.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 219.

[4]– الإمام، هيفاء معلوم: "العلاقات الأمريكية– شمال افريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 16–15 تونس، 1979، ص 86.

- 7% من أجل حراس السجون.

ويقول "ديبيDuppy " في كتابه أن الإيالة وافقت للتقليص من هذه الإتاوات نوعا ما، ورغم ذلك لا زال متوسط الفدية لكل أسير يبلغ 800. 2 دولارا في حين كان للامب تعليمات لأن لا يتجاوز 200 دولار [1].

يشير كاثكارت Cathcart[2]انه من أسباب فشل "لامب Lamb" أنه كان رجل شبه عامي، وهو سوقي الذوق والسلوك ولم يعط صورة مشرفة عن حكومته[3]، هذا بالإضافة لعدم إتقانه أي لغة غير اللغة الإنجليزية[4]، إلا أن بعثته قد أفادت الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة من ناحية المعلومات الدقيقة والتقارير التي قدمها "لامب" عن كل ما يخص الجزائر[5].

نظرت الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا إلى هذه المساعي الدبلوماسية على أنها تهديدا لمصالحها الاقتصادية، فراحت تعمل على تأليب الداي على مهاجمة السفن الأمريكية وأسرها، إذ قامت بريطانيا بكشف عن المسالك البحرية التي تسلكها السفن الأمريكية[6]. فقد ظنت الولايات المتحدة الأمريكية أنه بسبب البعد الجغرافي أن الجزائر

---

[1]– Dupuy Emile, **Américains and Barbaresques 1776–1824**, présentation de Alain Blondy, (Alger: édition Bouchène, 2002), p43.

[2]– **كاثكارت:** بحار ودبلوماسي أمريكي وقع في الأسر عام 1785 بعد استيلاء البحرية الجزائرية على سفينة تجارية أمريكية (The Maria Boston) وهي في طريقها إلى قادس. قبع في الأسر لمدة 11 سنة تمكن خلالها من جمع ثروة من خلال نشاطه في حانات السجون، تزوج بعد تحرره من الأسر من السيدة جان بايكر Jane Banker Wooudsideو أنجب منها 12 طفلا، في 1802م عين قنصلا بتونس ثم في طرابلس الغرب ثم قنصلا في قادس ما بين 1807–1817... ينظر:

Ali Tablit, **The journal and letter book of James Leander Cathcart 1788–1796**, (Alger : ed Thala, 2012), pp 3–5.

[3]– جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 47.

[4]–Dupy Emile,Op,Cit, p 43

[5]– إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص17.

[6]–ليندر كاثكارت، المصدر السابق، ص16.

لن تكون بعلم بآخر المستجدات، إلا انه بفضل القنصل البريطاني "لوجيLaugier" الذي عمد إلى تقديم التفاصيل إلى الداي، وأخبره أنه كلما عثر الجزائريون على سفينة أمريكية فهي غنيمة مباحة، وكأنه نوع من الانتقام عن الاستقلال عن بلاده[1] .

أمام هذا الوضع المتأزم، التجأ المفاوضون الأمريكيون إلى "الماثوريون Les Mathurins" الذين وعدوهم بالتوسط لتحرير أسراهم في مدينة الجزائر، إلا أنها لم تتمكن من الوفاء بوعدها لصعوبة التي لاقتها وارتفاع أسعار الفدية، لم يترك "جون آدمز John Adams "[2] و"توماس جيفرسونThomas Jefferson" أي طريقة لتحرير الأسرى حتى أنهم حاولوا الإتصال بالباب العالي من أجل التدخل في هذا الأمر[3]، إلا أنهم تراجعوا بعد أن علموا أن الجزائر مستقلة في قراراتها عن الباب العالي.

علم "دافيد همفرز"[4] في 17 سبتمبر1793 م بالهدنة التي عقدتها الجزائر مع البرتغال وهذا ما سيكون له عواقب وخيمة على السفن الأمريكية، حيث فتح ذلك المجال للبحارة الجزائريين بعبور مضيق جبل طارق[5]، ولهذا اقتنعت الولايات المتحدة الأمريكية أن عقد السلام مع الجزائر أصبح ضرورة حتمية خاصة بعد أن علمت الولايات المتحدة الأمريكية بحدوث عملية استيلاء البحارة الجزائريين على 13سفينة أمريكية وأسر 100بحار أمريكي[6]، أسرع الرئيس "جورج واشنطنGeorge Whashington" إلى دفع

---

[1]– تابليت علي، المرجع السابق، ص53.

[2]– **جون ادمز**: 182–1738 ، وهو ثاني رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بين 1801–1797. ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص229.

[3]– العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص81 .

[4]– **دافييد همفرز**: عين قنصلا في الجزائر بعد أن غادر أمريكا في أفريل1795، ينظر:جيمس ولسون ستيفن،المرجع السابق، ص78 .

[5]––Dupuy Emile ,Op, Cit, p 64.

[6] –Frank Ross : « the mission of Josef Donaldson,Jr, to Algiers, 1795–97 »,**the journal of modern history,University of Chicago press**, vol 7, n° 04, 1935 ,p425.

مبلغ أربعين ألف دولار لفدية الأسرى، كما وافق الداي"حسن" أواخر 1794 على أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة سنوية في شكل عتاد وأجهزة بحرية، ومبلغ خمسة وعشرين ألف دولار كجزية سنوية وقد أصر الداي حسن على العتاد البحري أكثر حيث أنه يفضله على الدولارات[1].

عين الكونغرس "دونالصونDonaldson"[2]، كمفاوض مع الجزائر، وبدأت المفاوضات في 04 سبتمبر بعد أن رفض الداي أن يكون ذلك اليوم يوم المفاوضات اعتباره يوم جمعة إلا أنه وبحدود الساعة التاسعة صباحا أرسل كاتبه "كاثكارت Kathcart" الذي كان أسير إلى "دونالصون Donaldson" ليخبره بمطالب الداي لعقد معاهدة السلام والمتمثلة في: بناء فرقاطتين قادرة على حمل 35 مدفعا ودفع مبلغ مالي للخزينة الجزائرية على ست دفعات(6000 سكوين[3] جزائري في كل دفعة وهو ما يعادل 1080000دولار مكسيكي ومبلغ 3000 سكوين (540000 دولار مكسيكي) وفدية 130أسير أمريكي بقيمة 354.000 دولارا بالإضافة إلى مبلغ آخر يدفع لكبار المسئولين، بمبلغ 115 ألف دولار ليصبح المبلغ الكلي 2.247.000دولار[4].

---

[1]Michael Kitzen : « Money Bags or CannonBalls: the Origine of the Tripolitan war, 1795-1801 », **journal of the Earl Republic**, University of Pennsylvania press, vol 16, n° 04, 1996, p603 .

[2]- **جوزيف دونالصون:** هو المبعوث الأمريكي إلى الجزائر في 3 سبتمبر 1795، وقد كان في الخمسينيات من عمره. ينظر: جيمس ليندر كاثكارت، المرجع السابق، ص 162.

[3]- **السكوين:** عملة ذهبية جزائرية ذات قيمة غير ثابتة كانت تستعمل في الجزائر وفي الدويلات الإيطالية وفي تركيا، وكانت في ذلك الحين في الجزائر تساوي دولارين اسبانيين. ينظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص130.

[4] -Frank Ross, Op, Cit, p 425.

بعد الاتفاق تم عقد المعاهدة يوم 5 سبتمبر 1795بين الداي "بابا حسن" والرئيس "جورج واشنطن"، فوقعها عن الجزائر الداي وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص "جوزيف دونالصون"[1].

[1] –**Naval documents related to the United States wars withe the Barbary powers**, (2011), volum 01, United states government printing Office Washington, 1939, electronically archives published by American naval records society, new york,p107.

الفصل الثالث

الحماية القنصلية وتطورها

المبحث الأول:الحصانة القنصلية بين المفهوم والمبادئ

1/ مفهوم الحصانة لغة.

2/ الحصانة في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني:الحصانة في الفترة الحديث

المبحث الثالث:ممثلي البعثة القنصلية في الجزائر

1/القنصل consul.

2/ نائب القنصل vice-consul.

3/ موثق القنصلية le chancelier.

4/ المترجمين drogmans.

5/ رجال الدين.

إن ظهور مصطلح "الحصانة الدبلوماسية" مرتبط بظهور مصطلح "الدبلوماسية" نفسها، حيث سجل لنا التاريخ في جانبه السياسي، تطور العلاقات السلمية بين الدول من خلال البعثات واستقبال الرسل والسفراء، ومن أهم الركائز الأساسية لهاته العلاقات والتي تضمن للبعثة الدبلوماسية ممارسة مهامها والقيام بوظائفها بأكمل وجه تم إقرار مبدأ "الحصانة الدبلوماسية".

المبحث الأول: الحصانة القنصلية بين المفهوم والمبادئ

1/ مفهوم الحصانة:

أ- لغة: جاء في قاموس معجم مقاييس اللغة أن "حصن" هو الحفظ والحيطة والحرز، فالحصن مفرد والجمع حصون"؛ والحاصن والحَصَان: المرأة المتعففة الحاصنة فرجها والفعل من هذا حَصُنَ، فكل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة، وكل متزوجة فهي محصنة لا غير ويقال كل ممنوع محصن، وذكر أن القفل يسمى محصنا"[1].

هذا ما نجده أيضا عند "بطرس البستاني" عندما مثل الحصن بالعفة لأنها تحصن من الريبة، فالحصنا من النساء الحاصنة، والحصين من الأماكن المتبع، ويقال درع حصنة أي محكمة، والمحصن من الرجال العفيف المتزوج وأطلق لفظ الحصن أيضا على السلاح والهلال، وسمي الفرس بالحصان لأنه كالحصن لراكبه[2].

أما التعريف الذي أورده "رينهارت دوزي""Reinheart Dozy" في معجمه "تكملة المعاجم العربية": أن حصن تعني وضع الرجال والدواب والأمتعة والأموال في مأمن، وقال أيضا أن حصنه تعني حماه من أو صانه من شيئ ما، أغلق أو قفل، ويضيف

[1]- أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ج2، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1979)، ص 69.

[2]- بطرس البستاني، **محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية**، ج1، (لبنان: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، (د، ت)، ص 174.

أحصن: صان، منع، وتحصن تعني أيضا: احتمى من؛ زهد في؛ امتنع عن؛ أمسك، والحصن سور يحيط بالمدينة، والتحصين ما يحتمى به المحاصرون كالخندق، ويقال أيضا: "ختم بالدعاء وتحصن واستعاذ بالله، بمعنى احتمى بالله تعالى[1].

لا يختلف "ابن المنظور" في تعريفه للكلمة حيث ذكر أن الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه وحصنت القرية إذا بنيت حولها، وتحصن إذا دخل الحصن واحتمى به، وتحصنت المرأة إذا صانت نفسها، وفي التنزيل العزيز "والتي أحصنت فرجها" وهي العفيفة، ورجل محصن أي متزوج وإحصان الأمة أسلامها[2].

نجد نفس التعريف في "المعجم الوسيط"، فالإنسان تحصن أي إتخذ الحيطة والوقاية من المرض، وحصن المكان أي منع[3].

أما الكلمة في القانون الروماني هي ذات طابع مالي ضريبي أيضا، إذ أن جذر هذه الكلمة هو الإعفاء من أعباء الدولة، ومن دفع الضرائب، غير أن قاموس "روبير" يقول إن القانون الحديث يعطي كلمة الحصانة بمعنى الإعفاء من القواعد العامة أو إمتياز يمنح لفئة معينة من الأشخاص[4].

ب- اصطلاحا: تعني عدم جواز التعرض للمبعوث وحمايته من أي إعتداء يوجه إليه، أو فعل فيه مساس بشخصه أو إمتهان لصفته[5]. أي حق المبعوث في حماية زائدة من

---

[1]- رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة وتعليق، محمد سليم النعيمي، الجزء 3، (العراق: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص 223.

[2]- ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص 903.

[3]- إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية للنشر، 2004)، ص 180.

[4]- خالد عبد القادر منصور التومي: "الحقيقة الدبلوماسية وحصانتها في القانون الدولي"، **مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية**، عدد 10، رقم 6 نوفمبر 2019، ص 761.

[5]- معن إبراهيم جبار شلال حبيب، **الحصانات الخاصة لمقر البعثة الدبلوماسية والإستثناءات الواردة عليها في ضوء اتفاقيات فيينا**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق المتوسط، 2013/2012، ص 27.

جانب البلد المستقبل ضد أي اعتداء سواء من مواطني الدولة أو من السلطات، وعرفت أيضا بأنها التحرر النهائي من الواجبات أو الإعفاء من العقوبة[1].

وللحصانة جانبان:

الجانب السلبي (الحق السلبي): حق يمنح لشخص المبعوث ليحول دون ممارسة الدولة المضيفة أي اعتداء عليهما، حيث أنها تقوم على عدم ممارسة الدولة المضيفة سلطتها القضائية أو المالية على المبعوثين الدبلوماسيين الخاصين بالدولة الموقدة.

الجانب الإيجابي: وهي توقيع العقوبات المقدرة لمن اعتدى على المبعوثين الدبلوماسيين ومقرهم[2].

إن جل ما تطرقنا له من التعريفات للحصانة يدور حول معنى واحد، توفير الحماية والحصانة لشخص المبعوث الدبلوماسي من أي أذى، وعدم التعرض له من قبل الأفراد والسلطات للدولة المضيفة بدنيا أو قضائيا أو حتى فرض التزامات مالية عليه.

قد حرصت الأمم قديما على احترام وتقديس الممثل الدبلوماسي في إطار المهمة الموكلة إليه، ويجدر بنا الإشارة أنه وردت بعض القوانين الرومانية التي تنص على حصانة المبعوث نذكر منها: "إن من يعتدي على سفير دولة أجنبية فهو يخرق أحكام القانون الدولي، ويجب تسليمه إلى حكومة السفير وأبناء شعبه للاقتصاص منه على هذه الإهانة[3]، وعليه فإن تعرض الدبلوماسي لأي اعتداء أو اعتقال أو إهانة يشكل في نظر العرف الدبلوماسي اعتداء على سيادة الدولة التي يمثلها[4] لإقامته في موطنه أي

---

[1]– أحمد عطية، **القاموس السياسي**، ط3، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص 467.

[2]– خالد عبد القادر منصور التومي، المرجع السابق، ص 762.

[3]– نفسه، ص 761.

[4]– إيناس محمد أحمد: "الحماية الجنائية للبعثات الدبلوماسية"، **مجلة تكريت للحقوق**، مجلد 1، عدد 3، ج2، آذار 2017، ص 136.

أن مقر البعثة الذي يقوم فيه بأعمال وظيفته يعتبر كامتداد جغرافي لدولته الأصلية[1]، فهم غير ملزمين بالخضوع لسلطة وقضاء سلطان ملك أو أمير البلد الموفدين إليه.

إذ أنهم صوت ملكهم الذي بعثهم، وهذا الصوت يجب أن يكون حرا وألا يعترض سبيل عملهم أية عقبة، ويجب اعتبار المبعوث مقدسا أي أن يحاط بالاحترام الذي يحاط به ملكه[2]، فلا يجوز إلقاء القبض عليه ولا يجوز محاكمته أو إجباره على المثول أمام المحاكم أو إصدار الحكم بإدانته بتهم ارتكبها، لكن هذا لا يعني أنه لا يسأل على جرائمه التي تقع منه في البلد المضيف، بل في هذه الحالات يطلب من دولته محاكمته وتوقيع العقوبة عليه[3].

استنادا لما سبق نقر أن مبدأ الحصانة الدبلوماسية هو من أقدم عناصر العلاقات الخارجية، فقد منح اليونان والرومان والمسلمون وضعا خاصا للسفراء والرسل[4].

2/ الحصانة في الشريعة الإسلامية:

ومن زاوية أخرى نرى أن وجود المزايا والحصانات مستمد من اعتبارات دينية، فقد أثبتت الشريعة الإسلامية الحصانة الكاملة للرسل والمبعوثين الذين يوفدون من طرف دولهم للقيام بالمهام الدبلوماسية لدى الدولة الإسلامية في حالتي الحرب والسلم، فترى أن الإسلام جعل لهم حرمة تكفل لهم القيام بممارسة التي بحثوا من أجلها حيث أن الإسلام

---

[1]- علي الصادق أبو هيف، **القانون الدبلوماسي، دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها**، ط2، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2009) ص 133.

[2]- عبد الفتاح على الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، ص 176.

[3]- ايناس محمد أحمد، المرجع السابق، ص 137.

[4]- خالد عبد القادر منصور التومي، المرجع السابق، ص 763. ينظر أيضا: الطيب بياض" الحماية القنصلية: "أدلة التغلغل الأجنبي في المغرب: بلاد الشاوية أنموذجا"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع02، 2010، ص 51.

اعتبر الاعتداء على الرسل جرم يوجب العقوبة عليه، وردع كل من تجاوز ذلك واعتبروا أن ذلك من هيبة الدولة نفسها.

إن الدولة الإسلامية منذ تأسيسها في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، اعتمدت على الرسل لتبليغ الدعوة الإسلامية، وبالمقابل استقبل الرسول صلى الله عليه وسلم وفودا لأغراض مختلفة فنشأت من هذه الممارسة قواعد تقر أمان الرسل ومنح الحماية اللازمة لهم، وكانت تلك القواعد مستمدة من أحكام الشريعة وليس المعاملة بالمثل[1].

لذلك نرى أن الدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم قد منحت عددا من الامتيازات للدول الأوروبية المسيحية وقدمت تنازلات مارست بموجبها في بلادها مهام هي من صميم ما تختص به سياسة البلد، فأصبحوا بذلك وهم مقيمين فوق أرضها غير خاضعين لقوانينها، ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر المواطنين أداؤه[2].فالرسل والسفراء في الفقه الإسلامي يتمتعون بامتياز الأمان لأشخاصهم، ولمن معهم من أشخاص وأموالهم إذا دخلوا دار الإسلام، كما يتمتع هؤلاء الرسل بالإعفاء من العشور[3].

ويجب الإشارة هنا إلى أن التميز والعنف والتجاوزات بكافة أنواعها اتجاه المبعوث أو الرعايا يمكن أن يجلب ردود فعل خطيرة، قد تصل إلى حد التدخل العسكري[4]، وشملت الحماية أيضا أعضاء البعثة كاملة[1].

---

[1]– بوزيد الدين: " الحصانة الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، ع 2، أفريل 1996، ص 141.

[2]– عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م**، ط2، (الرباط: المطبعة الملكية، 1985)، ص 5.

[3]– عادل عبد الله مسدي، المرجع السابق، ص 10.

[4]– ألان بلاتيني، **في السياسة بين الدول، مبادئ في الدبلوماسية**، تر نور الدين حندودي، (الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2006)، ص 330.

استنادا لما سبق، نرى أن حصانة المبعوث الدبلوماسي ترتكز على اعتبار أنه لم يغادر دولته وإن إقامته في الدولة التي يباشر فيها مهمته هي في حكم امتداد.

وقد حصل المبعوثين في ديار الإسلام على الأمان، سواء كانت هذه البعثة لطلب الصلح أو المهادنة أو حمل جزية أو تجارة[2]، وهذا ما جاء في التنزيل الحكيم لقول الله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ"[3].

ومما يدل على ذلك أيضا ويثبت أن الإعتداء على الرسل من الأمور التي لا تقبل مما حدث عندما أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم "الحارث بن عمير الأزدي"بكتاب إلى أمير بصرى حيث تعرض له" شرحبيل بن عمرو الغساني" في منطقة "مؤتة"[4] في جنوب الأردن وقتله بعدما علم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحزن عليه الرسول حزنا شديدا، وجهز جيشا بقيادة "زيد بن الحارثة" ليقتص ممن قتلوا رسوله وكانت غزوة مؤتة في السنة 8هـ/629م[5].

وفي ما رواه الإمام أحمد أنه قال : حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا أبو النضر حدثنا المسعودي حدثنا عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: "جاء ابنُ النَّوَّاحةِ وابنُ أُثالٍ رسولا مُسَيلِمةَ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فقال لهما: "أتَشهَدانِ أنِّي رسولُ اللهِ؟"، قالا: نشهَدُ أنَّ مُسَيلِمةَ رسولُ اللهِ، فقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ:

---

[1]– رضوان بن صاري: "الحصانات والامتيازات القنصلية والدبلوماسية" **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع1، جوان 2017، ص 264.

[2]– بوزيد الدين، المرجع السابق، ص 148.

[3]–القرآن الكريم، من سورة التوبة، الآية 06، رواية حفص.

[4]– **مؤتة:** قرية من قرى البلقاء في حدود الشام، وقيل مؤتة من ماشارف الشام، وبها كانت تطبع السيوف زإليها تنسب المشرفية من السيوق. ينظر: بريك بن محمد أبو مايلة،**غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية (دراسة نقدية)**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2004)، ص 238.

[5]– بوزيد الدين، المرجع السابق، ص 431.

"آمَنْتُ باللهِ ورُسلِه، لو كنتُ قاتلًا رسولًا لقتَلْتُكما."[1] وما أخرجه أبو داوود عن نعيم بن مسعود قال: "أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما"[2].

المبحث الثاني: الحصانة في الفترة الحديثة:

لقد ذكرنا سابقا في عنصر الدبلوماسية الحديثة بأن العلاقات الدولية الحديثة تعود إلى مؤتمر "وستفاليا" عام 1648م، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في العلاقات السياسية الدولية وذلك لأنه بالنسبة لأوروبا بمثابة لانطلاق في تنظيم العلاقات الخارجية الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم[3]، ولقد أرسى المؤتمر العديد من المبادئ أهمها نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا المبدأ أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة في الحصانات والامتيازات الخاصة بأعضاء البعثات الدبلوماسية[4].

ظل هذا عرفا تعتمد عليه الدول والممالك، إلى أن قامت الدول الأوروبية بتدوينه ففي عام 1758م وضع المحامي والدبلوماسي السويسري" إمير دو فاتل " Emer de Vattel" المبدأ الأساسي المتمثل في الحماية الدبلوماسية عندما كتب في المادة 72: "لا ينبغي للدولة أو الملك أن يسمح لرعاياه إلحاق الأذى برعايا دولة أخرى، ناهيك عن الإساءة إلى تلك الدولة نفسها"[5]، ومعنى ذلك أن كل من أضر بمواطن فهو يضر بالدولة بصورة غير مباشرة، ومن واجب الدولة أن تحمي ذلك المواطن، وبطبيعة الحال

---

[1]– أحمد ابن حنبل، المسند، ج 1، ط4،(بيروت : المكتب الإسلامي، 1983)، ص 396 .

[2]- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داوود، ج3، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،1998)، ص 191.

[3]– عدي محسن غافل، " صلح وستفاليا Westephalla وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648."، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، ع18، 2015، ص 100.

[4]– هبة الله أحمد خميس بسيوني، **فلسفة االعلاقات الدولية**، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر)،81.

[5]–Emer de Vattel, **the law of nations, or principles of the law of nature, applied to the conduct and affairs of nations and sovereigns, with three essays on the origin and natural law and on luxury**, (Indianapolis: Liberty Fund, 2008), p189.

تحرص الدول المضيفة على صون ذات القنصل والحفاظ على حياته وضمان حريته واحترام كرامته، وتقديم كافة مظاهر الاحترام بعيدا عن الإنفعال والإنزعاج[1].

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول بأن العمل الدبلوماسي قد استقر منذ القدم على ضرورة منح الرسل أو المبعوثين الدبلوماسيين بعض الحصانات والامتيازات والإعفاءات التي تكفل لهم وضعا متميزا وتحول دون المساس بأشخاصه[2]، هذا بالإضافة إلى بعض الإعفاءات المالية.

لا يفوتنا أن نذكر بأن هذه الحصانات رغم كل المحاولات السابقة لم تدون في اتفاقيات عامة تلتزم بها كافة الدول، ولكنها أصبحت جزءا من العرف الدولي الذي ظل المرجع الأساسي للأحكام الخاصة بالمزايا الدبلوماسية[3].

بحلول القرن التاسع عشر تم تقنين هذه الأعراف في شكل أنظمة التي صودق عليها في سنة 1815م عند انعقاد مؤتمر فيينا Vienneالذي أعاد السلام إلى أوروبا[4] حيث قرر الأوروبيون إنشاء اتحاد أوروبي يتقاسم حقوقا مشتركة ويعترف بالإلتزامات مشتركة، ومن أهم قراراته تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول[5].

وتطرق لموضوع ترتيب المبعوثين الدبلوماسيين وبيان قواعد التقدم والصدارة بينهم، ويكمل لائحة فيينا في هذا المجال بروتوكول اكس لاشابيل " Aix La

---

[1]– إيناس محمد أحمد، المرجع السابق، ص 136.

[2]– عادل عبد الله المسدى: "الحصانة في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلوم الفقهية، النظرية الفقهية، مسقط، 6–9 أفريل، 2013، ص 9.

[3]– هايل الزين، **الأساس القانوني لمنح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، رسالة ماجيستر في القانون، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010، ص 39.

[4]– محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من الظريات الى العولمة**، (بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص7.

[5]– G.W.Prothero, The congress of vienna, 1814–1815,(London, H,M.Stationery Office,1920),p 166.

Chapelle"[1]الذي أقرته الدول الأوروبية الكبرى – انجلترا، النمسا؛ روسيا؛ بروسيا– في 21 نوفمبر 1818م.

ظهر نظام الحماية في الدولة العثمانية الإيالات التابعة لها منذ أواخر القرن السادس عشر وانتشر في القرن السابع عشر نظرا للتنازلات التي قدمتها الدولة العثمانية لفرنسا والدول الأوروبية الأخرى وقد طالبت الدول الأوروبية بهذه التنازلات والامتيازات[2]، يجدر بنا أن نفرق بين اللإمتيازات والحصانات فالامتيازات هي حقوق إيجابية تجعل من البلد المضيف منح تسهيلات وتقديم خدمات للممثلين القنصليين، ولم تكن لتمنح لهم هذه الإمتيازات إذا لم يتصفوا بهذه الصفة أي الدبلوماسية والقنصلية، أي بعبارة أدق فإن هذه الإمتيازات لا تمنح عادة إستثناء للرعايا الأجانب المقيمين بهذه الدولة المضيفة، في حين أن الحصانات ماهي إلا حق سلبي يتمثل في منع الدول المضيفة من تطبيق قانونها وممارسة سلطتها على البعثة القنصلية وحتى على البعثة الدبلوماسية.

نظرا لما لمسته من صرامة الأحكام المنفذة، وهي الأحكام والحدود المنصوص عليها في القرآن الكريم ومقررة في كتب الفقه الإسلامي فهي لم تكن لتقبل رجم الزاني، وقطع يد السارق وجلد شارب الخمر سواء تعلق الأمر برعاياها أو تعلق بالمستخدمين عند سفراءها وقناصلها وتحججوا بأن أحكام الشريعة السلامية أحكام دينية خاصة لا تطبق إلا على من

[1]– شادية رحاب، المرجع السابق، ص 51. للمزيد من المعلومات حول المؤتمر ينظر: أبو عبد الله جخدان: المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814–1818 "مؤتمر اكس لاشابيل 1818 aix la chapelle"

[2]–. فرحات بن صاف، **العلاقات القنصلية**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2013/2014،ص139.

يؤمن بها أي المسلمين، أما بالنسبة لغير المسلمين فيجدر إخضاعهم إلى أحكام ديانتهم[1].

فبفضل المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية كان قناصلهم في موانئ الدولة العثمانية يتمتعون بسلطة ونفوذ كبيرين، وهذا ما نصت عليه معاهدة 1740م بين الدولة العثمانية وفرنسا مثلا، حيث جاء في مدخلها "قناصل فرنسا يتمتعون بكل الإمتيازات والحقوق العامة "، وتكرر هذا البند في جميع المعاهدات المبرمة في الفترة الحديثة فنجدها تتكرر في المعاهدات بين إنجلترا والمغرب عام 1750م، وطرابلس سنة 1751م، وتونس أيضا في نفس السنة بين السويد وتونس سنة 1736م والجزائر سنة 1729م وطرابلس الغرب عام 1741م[2].

ولكن السؤال الذي يطرح هنا هل إذا اتهم قنصل بإرتكاب جريمة يعني ذلك مقاضاة القنصل وإخضاعه لإجراءات المحاكم المختصة بذلك وهل أصبح أمر مقاضاتهم موكلا إلى قوانين الدولة المرسلة أو المضيفة؟ وهل القنصل وحده من يتمتع بالحماية القنصلية أم كل فرافقيه؟ ولهذا وجب علينا التعرف على كامل أعضاء البعثة القنصلية.

المبحث الثالث: ممثلي البعثة القنصلية في الجزائر.

تتشكل البعثة الدبلوماسية من عدة عناصر منها ما هو شخصي ومنها ما هو مادي، وتعتبر عملية تحديد الأشخاص المعنيون بالحصانة الدبلوماسية بالغة الأهمية،

[1]– عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880**، ط2، (الرباط: المطبعة الملكية، 1985)، ص 6.

[2]–José Ribeiro dos Santos, **Traité du consulat**, (Hambourg : L'imprimerie de Langhoff, 1839),p 288.

فمن الشروط الرئيسة لإقامة بعثات دبلوماسية بين دولتين أن تتفقا على ذلك، وهذا الاتفاق يحدد موعد استقبال البعثة ويحدد حجمها وأعضاءها.

حدد ذلك على مستوى العلاقات بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية ولقد استقر الشأن فيما يتعلق بأفراد البعثة الدبلوماسية على ثلاثة أصناف من الموظفين يختلفون من حيث الصفة والمراتب، فهنالك صنف يحظى بما يطلق عليه "الصفة الدبلوماسية" ويشمل: رئيس البعثة، الموظفون الإداريون والفنيون، أما الصنف الآخر فلا تنطبق عليه هذه الصفة ويشمل مستخدمي البعثة والخدم الخصوصيين كالحراس والطباخ.

رئيس البعثة هو الشخص الذي تعهد إليه الدولة الموفدة بتمثيلها وبرئاسة بعثته[1]، فهو يمثل الدولة لدى الدولة الأخرى إن كان "سفيرا" أو "قنصلا"، فانه من الطبيعي أن تعلن الدولة الموفدة للدولة المستقبلة اسم الشخص (القنصل) وتطلب منها قبوله[2]، ذلك حتى تتثبت الدولة من أن الشخص رئيس البعثة مرغوب فيه، وللدولة المستقبلة قبول أو رفض المبعوث[3].

1/ القنصل:

تأتي كلمة القنصل من الفعل اللاتيني القديم " consulere" الذي يعني تشير أو أن تنصح، و"consulere" تأتي من " consus" اله النصائح الذي اكتشف الرومان مذبحه

[1]– وليد عمران،**الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية (التمثيل الخارجي والمعاهدات)**، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة قسنطينة1، 2013–2014، ص 24.

[2]– جعفر عبد السلام، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دراسات في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية،(القاهرة: رابطة الجامعات الاسلامية، 2000)، 102.

[3]– كمال اوقاسن: " قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"، **مجلة الصراط**، ع 9، جويلية2004، ص 316.

في السنة الرابعة من تأسيس روما، كان هذا المذبح يوضع عادة تحت الأرض في أحد الساحات، ومن هنا سميت هذه الساحات بسم " consualia"[1].

إن أول من استعمل كلمة قنصل هم الرومان ولكن هذا لا يعني أنها كانت بمدلولها الذي عرفته الدول في الفترة الحديثة، ففي سنة 509 ق.م تم إنهاء النظام الملكي اثر ثورة النبلاء وتم إنشاء نظام الحكم الجمهوري وعلى رأسه حاكمان كبيران من نبلاء يختارهما سنويا النبلاء والعامة ويتوليان إدارة الجمهورية وقيادة الجيش، والحفاظ على القوانين بالإضافة إلى رئاسة اجتماعات مجلس الشيوخ والجمعيات الشعبية ويمثلان بلادهما في الخارج أطلق عليهم تسمية القنصل[2].

أما في العصور الوسطى عرف القضاة باسم القضاة القناصل أو القناصل التجار، وقد كانوا قضاة المحاكم التي أنشئت خصيصا في جميع المدن البحرية في جنوب أوروبا للفصل في المنازعات التجارية، سمى الأشخاص الذين أرسلتهم المدن التجارية إلى بلد آخر بقناصل الخارج أو قناصل ما وراء البحار، وذلك لرعاية امتيازات بلدهم وحماية التجارة بالإضافة أيضا إلى قناصل البحر وهم قضاة تم تعينهم على متن السفن وكانوا مسئولين عن الحفاظ على الأمن طوال الرحلة البحري[3].

ونشير إلى أن التمثيل القنصلي في الفترة الحديثة يرتبط بتاريخ المؤسسة القنصلية الفرنسية إرتباطا وثيقا بمدينة مرسيليا التي لعبت المدينة دورا في إدارة جزء من الشبكة القنصلية الفرنسية، ومن خلال ثقل تجارة مرسيليا في النشاط الاقتصادي الفرنسي في

[1]– François Borel, **de l'origine et des fonctions des consuls**, (Russie : imprimerie Adolphe Pluchart, 1807),p01.

[2]– فرحات بن صاف، **العلاقات القنصلية**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة 1, 2013-2014، 13-10

[3]–Ernest Watebled : « Apercu sur les premiers consulats Français dans le levant et les états Barbaresques », R.A, v 16,1872,p 20.

البحر الأبيض المتوسط، في الواقع منذ نهاية القرن الثاني عشر أي قبل الفرنسيين بأكثر من ثلاثة قرون نصبت المدن الإيطالية في العصور الوسطى شبكة من المراكز القنصلية حول البحر الأبيض المتوسط، ولقد كان قناصل مرسيليا يراعون المصالح التجارية الفرنسية كاملة وليس مرسيليا فقط.

لقد سلبت من مرسيليا حريتها في تعيين قناصلها البحريين وعلى هذا النحو عارضت مرارا وتكرارا تعيينات القناصل من باريس إلا أنه كان على مرسيليا أن تخضع في النهاية للسلطة الملكية، وفي سنة 1669م تم اعتبار مرسيليا ميناءا حرا، فحصلت بذلك على الاحتكار الفعلي للتجارة الفرنسية في بلاد الشام وشمال إفريقيا، فمنذ ذلك الوقت عهد إلى المدينة أو على وجه التحديد إلى غرفة تجارتها بالإدارة العامة لتجارة بلاد الشام وشمال إفريقيا[1].

والجدير بنا الإشارة إلى أنه لم يكن للقنصل في هذه العصور أي صفة رسمية، إذ كان يعتبر وكيلا للتجار الذين يختارونه وحاميا لمصالحهم، إلا أن تطور التجارة الدولية وازدهارها أشعر الدولة بأهمية العلاقات القنصلية فأخذت تتدخل في اختيار القناصل في نهاية العصور الوسطى بأن تشترط مصادقتها اللاحقة على هذا على اختياره للتأكد من صواب الإنتقاء، وذلك قبل أن تتولى هي بنفسها فيما بعد عملية الاختيار والتعيين بحيث أصبح هذا الأخير ممثلا لدولته في علاقاتها الخارجية[2].

وكما ذكرنا سابقا لقد عملت الدول الأوروبية جاهدة لتعيين قناصل مقيمين لها في الجزائر لكننا نلاحظ أن القناصل الفرنسيين كانوا أبرزهم ولعل ذلك راجع لأسبقيتهم في

[1]– Jorg Ulbert, « l'origine géographique des consuls Français sous Louis XIV », **cahiers de la Méditerranée**, 98 , 2019, P .7 PP 4–23

[2]– فرحات بن صاف، المرجع السابق، ص، ص 10، 13.

الحصول على الإمتيازات. ولا يباشر القنصل وأعضاء البعثة وظائفهم بصورة تلقائية بل يوجد شروط يجب التقيد بها وأهمها تقديم وثائق إعتماده لما يجرى عليه العمل في الدولة الموفد إليها، فللدولة المستقبلة أن ترفض اعتماده لديها [1].

إذا رجعنا للعلاقات الجزائرية–الأوروبية فإننا نجدها في العديد من المرات ترفض استقبال القنصل وإعتماده لديها وكمثال على ذلك رفضت الجزائر أولى محاولات الملك الفرنسي شارل التاسع "Charl IX" تعيين قنصله "بارتول" " Bartholle"، ورفض الباشا "حسن فنزيانو" أيضا قبول تعيين القنصل الفرنسي "موريسسورون" "MauriceSauron"[2].

فإذا أردنا أن نُعرف رسالة الإعتماد نقول بأنها وثيقة رسمية تثبت صفة حاملها وتبين أهليته في ممارسة الوظيفة القنصلية، وينقل الدكتور علي حسن الشامي تعرفها بقوله "هو كتاب موجه مبدئيا لحاكم الدولة المعتمد لديها، بحيث يسمح لحامله بأداء الأعمال الموكلة إليه متمتعا بالصفة واللقب الذين يمنحهما له، ويتضمن الرجاء لحاكم الدولة المستقبلة إيلاء حاملها الثقة التامة وحسن الوفادة والشرف الذي يستحقه.

تتضمن رسالة الاعتماد كافة البيانات المتعلقة بالقنصل كإسمه ومرتبته صفته والغرض من إعتماده، كما يتضمن بعض عبارات المجاملة التي تعبر عن رغبته في توطيد العلاقات والصداقة والتعاون ويختم برجاء حسن قبوله[3].

---

[1]– لدغش رحيمة، المرجع السابق، ص 160.

[2]– Moulay Belhamissi, **Alger, l'Europe et la guerre secrète 1518–1830**,(Algérie : edition ANEP,2009)

[3]– وليد عمران، المرجع السابق، ص 24.

يقوم القنصل بتمثيل ويشارك باسم دولته في الحفلات والاستقبالات ومراسيم استقبال قناصل الدول الأخرى[1]، وتطور العلاقات بين الدول تحولت هذه المراسيم إلى قواعد وإلى صفة الإلزام ويجب أن يحرص القنصل على المجاملات في السراء والضراء، وقد يترتب عن إغفالها إلى حدوث أزمات حادة في العلاقات الثنائية[2]، وكثيرا ما تؤدي إلى طرد القناصل مثلما حدث مع القنصل الإنجليزي "فريزر" "Freizer" الذي رفض تقبيل يد الداي وهو التقليد الذي كان سائدا.

يجب أن تتوفر عدة شروط في القنصل:

-أن يكون مواطنا متمتع بالحقوق في بلده وأن لا يكون له ولاء لبلد آخر، لأن السفارة صفة تمثيلية للأمة، فلا يصح فيها الولاء المتعدد.

- يجب أن يتدرج في سلك وظيفي فلا ينال هذا المنصب إذا لم يختبر في منصب عام نظرا لمسؤوليتها وأماناتها، فهي وظيفة تتطلب الخبرة والتمرس ولا يصح المغامرة فيها.

- أن يكون على دراية بثقافة البلاد التي يعين فيها، فمعرفة المبعوث بآداب الدولة الموفد إليها وثقافتها وقوانينها، فمن يكون جاهلا بثقافات البلدان وتاريخها وعاداتها سيؤدي إلى ضياع مصالح بلده ولعل فئة التجار هي الوحيدة التي كانت تتميز بهذا بسبب الاحتكاك المستمر مع السلطات وسكان المنطقة.

[1]- لدغش رحيمة، المرجع السابق، ص147.

[2]- بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2010-2011، ص 57.

– أن يكون من المعروفين بالصلاح والإستقامة لأنه يعكس صورة بلده، وسلوكه ليس شأنا خاصا به[1] ففي الكثير من الأحيان رفضت الجزائر اعتماد قناصل أوربيين لديها نظرا لسمعتهم السيئة مثل ما حدث مع "تشارلز بلاك" " Charles Black" حيث رفضه الداي بعدما وصل إلى أسماعه بأنه أزيح من منصبه في قنصلية "قادسCadix" نتيجة شكوى عامة بسبب انحرافه، فخشي الداي أن يتسبب في المشاكل بالجزائر[2].

إن وظائف البعثة القنصلية هي بلا شك وظائف القنصل يمارسها كعضو في البعثة، ويساعده فيها جميع أعضاء البعثة، التي تقوم كجهاز قائم بذاته بمهام قنصلية، ويفرض على الدولة المستقبلة السماح للبعثة الدبلوماسية بممارسة المهام القنصلية [3].

عرفت وظيفة القنصل وصلاحياته تطورات عدة عبر مختلف العصور وذلك وفقا لما كانت تراه الدولة التي تعينه والوظائف التي توكله إليها، والصلاحيات التي تمنحها له، فالقنصل المسؤول الوحيد في قنصليته وصلاحياته تتعلق بالوظائف الثلاث: السياسية، الإيدارية والقضائية[4].ونوجز أهم المهام التي يقوم بها القنصل في ما يلي:

أ– تمثيل دولته لدى الدولة المعتمد لديها: Représentation

إن أهم مهمة يقوم بها القنصل والتي تعتبر أساس إيفاده هي مهمة التمثيل التي يقصد بها قيام القنصل بتبليغ المعلومات والمواقف الرسمية ووجهات النظر، والقيام بالإتصالات الرسمية والغير رسمية نيابة عن دولته بالسلطات الموفد لديها، كما يقوم

[1]– محمد حبش، **الإسلام والدبلوماسية (قراءة في القيم الدبلوماسية في الإسلام)**، (قطر: اسباير للطباعة، 2013)، ص63–61

[2]– محمد الأمين بوحلوفة، **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية م 1620م إلى 1827م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران،2018–2019، ص 163.

[3]– عدنان البكري،المرجع السابق، ص 56.

[4]– دهان بركاهم، **دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689–1789**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012–2013، ص 14.

بالإتصالات والتنسيق مع زملائه قناصل الدول الأوروبية الوفدين في نفس البلد، وغالبا ما يطرح إشكال وجدل حول السلطة أو الهيئة التي يمثلها القنصل، هل يمثل دولته؟ هل يمثل شخص الملك كل هذه الأسئلة تم الإجابة عنها في اتفاقية فيينا 1815م حيث اعتبرت القنصل ممثلا رسميا لدولته، وعليه كل ما يصدر عن البعثة من عمل أو قول أثناء قيامه بواجباته الرسمية يعزى ذلك إلى الدولة المعتمدة.

ب-المفاوضات Négociations:

تعد المفاوضات الدبلوماسية من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعا ويشير بعض الكتاب أن الدول كانت تشعر منذ العهود القديمة، بوجود إلتزام قانوني يفرض عليها التفاوض قبل اللجوء إلى استخدام القوة [1].

يقصد بذلك محاولة التوفيق والمباحثات ضمن الإتفاقيات وإعداد المعاهدات والتوصل إلى الترتيبات السياسية والمباحثة في أي أمر يهم الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها والمفاوضات تحديدا يمكن أن يكون لها معنى واسع وهي أن تكون بإعتبارها إحدى المهام الأساسية للبعثة الدبلوماسية على شكل طلب أو رد أو الدفاع عن وجهة نظر أو شكوى، وهذا هو المعنى الواسع للمفاوضة لعقد إتفاق أو معاهدة.

والمعنى الضيق للتفاوض، هي عملية طرح مقترحات محددة بهدف الوصول إلى إتفاق إما على أساس تبادل المصالح المختلفة أو على أساس تحقيق المصالح المشتركة في حالة تضارب المصالح .

[1]- يخلف نوري: "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، ع 02، مجلد 07، 2018، ص 291. صص289-311.

وتجدر الإشارة إلى أن الممثل الدبلوماسي حين يدخل في المفاوضات فإنه يقوم بها بوسائل متعددة فقد تكون بصورة خطية أو شفوية أو كليهما، وقد تأخذ بعض المفاوضات خاصة تلك المتعلقة بكيان الدولة وهيبتها زمنا طويلا وإجتماعات متكررة مما يستدعي مهارة القنصل والدقة للتغلب على الصعوبات وفرض رأيه في حالة عدم التفاهم[1]، وتكون المفاوضات أحيانا من أجل إستدراك المنازعات وأحيانا للتخفيف منها [2].

يقوم القنصل بالتفاوض مع الدولة الموفد إليها نيابة عن دولته في كل ما يهم الدولة من الموضوعات السياسية والاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى تقريب وجهات النظر في المسائل المشتركة مع الدولة المستقبلة، وإزالة التوتر وتخفيف من المواقف العدائية، كما يجب عليه إبداء الإعتراض بطريقة لبقة وإحترام رأي البلد المستقبل[3]، والبلد المستقبل بدوره عليه حسن إستقبال القنصل المفاوض وينصت إليه حتى ولو كانت عروضه غير مقبولة، وبهذا وجب إعطاءه فرصة الكلام وشرحه ما يدعو إليه[4].

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأقدم في العلاقات مع الجزائر في الفترة الحديثة، والأكثر عقدا لمعاهدات السلم والتجارة معها، وقد كانت فرنسا عند عقد أي معاهدة أو تجديدها، أو للمفاوضات في شروط السلم عقب قطيعة توفد مبعوثا خاصا لذلك، أو توكل

[1] عدنان البكري، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،(الكويت:كاظمة للنشر والتوزيع،1986) ص 58.

[2]– يحي سعيدي: " الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية، **مجلة كلية الصراط**، ع 9، جويلية2004، ص 345. صص352–328.

[3]– صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**،(القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 52.

[4]– نعيمي زيغمي، سفيان قوق: "دبلوماسية النبي صلى الله عليه وسلم"، **مجلة الدراسات الإسلامية**،ع4، سبتمبر 2014، ص 616. صص–622 .605

هذه المهمة لقنصلها بالجزائر، فمنذ القرن السابع عشر رأينا القنصل "لوفاشي" "Levacher" وهو يفاوض في شروط السلم عقب حملة "دوكيين" " Dequesne"[1].

ج-حماية مصالح الدولة الموفدة:

تشمل وظيفته الحماية ورعاية مصالح الدولة المرسلة إذ يسهر القنصل على حماية مصالح دولته ويقوم بمساعدة رعايا دولته وحمايتهم والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تصيبهم. إلا أننا يجب أن نشير إلى أن القنصل لم يستطع التدخل دائما لحماية المواطن ضد القوانين والأنظمة المحلية السائدة في الدولة المضيفة، وبالتالي فإن حماية مصالح الدولة يكون بمراقبة تنفيذ المعاهدات الاقتصادية والتجارية وأهمها السياسية [2].

يعمل القنصل في بيئة دولية معقدة ونظام دولي متشعب له قواعده وأصوله، لذا وجب عليه الإلمام بالعلاقات الودية والقوى المحركة لها والمؤثرة عليها واتجاهاتها، ومنه أن التعامل الدبلوماسي والقنصلي ووظائفه وممارساته والأعراف الدولية المنظمة له كي يعرف موطئ قدمه وحقوقه وواجباته، وعليه أن يلتزم بأوامر وتعليمات دولته وينفذها بحذافيرها[3].

كما يعمل القناصل على حسن تطبيق المعاهدات ففي حال مخالفتها كان القناصل الأجانب بالجزائر يحتجون على ذلك، ويستشهدون ببنود المعاهدات ويطالبون بالتعويض أو إعادة ما أُخذ مثل ما حدث مع القنصل "لومير" "Lemaire" حيث احتج أمام الديوان

[1]- دهان بركاهم، المرجع السابق، ص 44.

[2]- عدنان البكري، المرجع السابق، ص 63.

[3]- نفسه، ص66.

عندما قام مركبان تابعان للجزائر بأخذ قارب فرنسي وطقمه وكان محملا بالسلع متجها إلى مرسيليا [1].

د-المراقبة والتجسس:

من أهم المهام الموكلة إليه بعض النشاطات السرية المتمثلة في إعداد التقارير بعد جمع المعلومات التي نوجزها في ما يلي:

- دراسة الأوجه المختلفة لجميع نواحي الحياة في الدولة المضيفة التي تؤثر على مصالح الدولة التي يمثلها القنصل، وإعداد التقارير وإرسالها إلى الجهات المعنية في دولته، إضافة إلى ذلك يقوم بتقييم الأوضاع وشرح المواقف والقيام بالمراسلات الرسمية وغير الرسمية التي يرى بأنها ضرورية لانتقاء المعلومات، وهذا لا يعني بالضرورة القيام بعملية التجسس.

- يقوم القنصل مع أعضاء بعثته الآخرين بتحليل المعلومات التي تم جمعها ويرجع الفقهاء أن هذا هو وجه الإختلاف بين العمل القنصلي وبين الجوسسة فالأخير يرسل التقارير دون تحليلها، أما القنصل فتقع على عاتقه مهمة تحليل المعلومات وتقييمها.

وقد مارس العديد من القناصل الأوروبيين في الجزائر العثمانية الجوسسة لصالح دولهم فنذكر تجسس القنصل الفرنسي "لوفاشي" " Levachier" والذي ثبت عنه تخابره مع أسطول بلاده الذي كان محاصرا لمدينة الجزائر، مستخدما في ذلك نشر غسيله

[1]- دهان بركاهم، المرجع السايق، ص45.

بترتيب معين وقطع متميزة بألوان مختلفة، بحيث كانت هذه الإشارات تعطي للعدو معلومات سرية تساعده في توجيه مدفعيته وتحديد أهداف قصفه[1].

– كما يراقب القناصل عن كثب السياسة الخارجية للدولة المستضيفة ومواقفها من بلده، ويجلي بعض الغموض عنها ويفسر مواقفها العدائية وتقلباتها المفاجئة التي تثير شكوك دولته في الكثير من الأحيان[2].

ومن وظائف القناصل الإستعلام عن أوضاع الدولة المستقبلة وتطور الأحداث فيها وذلك ما نجده في تقارير كل من "دوبوا دو تنفيل" Thainville دو كرسي Dekercy، يندرج إسم هذا الأخير ضمن قائمة الشخصيات الفرنسية البارزة التي ألحت على ضرورة إرسال حملة عسكرية ضد الإيالة الجزائرية، حيث فكر هذا القنصل العام مليا في كيفية الإستيلاء عليها وقدم بالتالي مقترحات حول تحقيق نجاحها[3].

بالإضافة إلى تقديم التقارير بهذا الشأن يجب أن يتم بكل الوسائل المشروعة وهذا يعني بكل وضوح الإدانة التامة والتحريم المؤكدة لكل أشكال الجوسسة، وتجدر الإشارة إلى أن العرف يدين كل تصرف ضار بمصالح وأمن الدولة المستقبلة[4]، فقد كان في الكثير من المرات يشارك في إذكاء الصراعات والمنازعات وهذا ما يبرر الموقف العدائي الذي كانت تتخذه الدول ضد المبعوث الدبلوماسي حيث كانت تثار حول مهماتهم الشكوك وكانوا في الكثير من الأحيان مبعث عدم ثقة واطمئنان[5].

---

[1]– عبد الكريم شوقي، **الإستخبارات الجزائرية في العصر الحديث897–1246هـ/1492–1830م**، (الجزائر: دار هومه، 2017)، ص234.

[2]– عدنان البكري، المرجع السابق، ص63–62.

[3]– فريد بنور، **الجواسيس الفرنسيون في الجزائر1782–1830**،(الجزائر: دار الواحة للكتاب، 2009)، ص40.

[4]– عدنان البكري، المرجع السابق، ص 56.

[5]–هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (بيروت: دار المنهل البناني، 2006)، ص 20.

يذكر "شالر" "Shaller" أن إيالة الجزائر لا تحترم ولا تصون القناصل بحجة أنه تعرض للضرب والإهانة وهو في نزهة في فحص مدينة الجزائر مع خادمه عندما كان من بالقرب من المنزل الريفي للخزناجي فأُسقط من حصانه بأمر من الآغا ويشير في مذكرته بأنه عرف بهويته على أنه قنصل أمريكا ويجب إحترامه[1]. لكن القنصل لم يشر إلى أنه لم يحترم التعليمات التي تمنع أي شخص من المرور في تلك المنطقة بسبب الأشغال والحفر، وهذا إن دل فهو يدل على أن القنصل أراد الإستعلام والتجسس في المناطق المحظورة مستندا على حصانته.

وفي إيطار الخلافات بين القناصل اتهم القنصل الإنجليزي لوجي " Logie" "وليام" "William" بالتجسس لصالح الداي وإخبار قراصنة الجزائريين عن أماكن تواجد السفن الأمريكية في البحر المتوسط من خلال تقرير المستر "سلون" "Mr Slown" المقيم في فترة المفاوضات مع الو.م.أ[2].

هـ/الفصل في المنازعات:

إذا كان لدى أحد سكان البندقية مشكلة مع مسلم فسيتم الاستماع إلى قضيته بحضور الداي، وأحدثت مشكلة بينهم، فإن قناصلهم مفوضون في هذا الشأن إذا حدثت مشكلة بين بندقي وجزائري وحدثت نتيجة لذلك جريمة قتل، فإن عقوبتهما تقدر وفقا لقانون المكان الذي يوجدان فيه، وفي حالة التي يقتل فيها أحد سكان البندقية مسلما، إذا هرب القاتل فلن يتحمل ممثلو البندقية المسؤولية، وإذا كان أي تاجر من البندقية مدينا بدين إلى

[1]- وليام شالر، المصدر السابق، ص201.

[2]- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 92.

جزائري، فلن تتم محاولة تحصيل هذا الدين من القناصل وفي الحالات التي تنقطع فيها الصداقة بين الطرفين يسمح للقنصل أو التاجر بمغادرة الجزائر ولا تصادر بضائعهم [1].

امتدت واجبات القناصل إلى مجموعة من واسعة من الوظائف بعيدة كل البعد عن التجارة وهذا ما يؤكده "ديسموند بلات" « Dismond Platt » في مقاله حينما قال" هو منصب فريد من نوعه، لا يمكن الحصول على الكمال فيه إلا من خلال الخبرة العملية وحدها، إذ يشمل منصبه العديد من واجبات رجل الدولة: القاضي، المحامي، الموثق، التاجر والمحامي، وأيضا عالم الجيولوجيا وعالم الطبيعة وعالم اللغات بل وعالم العلوم بشكل عام؛ لهذا يتطلب أن يكون القنصل ذكيا ذو عزيمة وحكمة في العمل وربما أكبر من أي مهنة أخرى..."[2].

يمارس وظيفته في القنصليات هي مكاتب تمثلها دولة في دولة أخرى عادة ما تكون القنصليات مسئولة عن حماية مصالح مواطني بلادها في الدولة المضيفة وتعزيز العلاقات بينها خاصة التجارية منها وتقديم الخدمات القنصلية للمواطنين مثل تجديد جوازات[3].

وبالتالي يمكننا القول بأن مهام القنصل تتركز في النقاط التالية:

– الإشراف على الاتفاقيات التي يتم عقدها بين دولته والدولة الموفد اليها.

–اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية التجارة البحرية والحفاظ على حقوق التجار وأصحاب السفن اللذين مثلهم عند حدوث اعتداء بحري عليهم.

---

[1]–Oralözgür: " Osmanli–Vendik diplomatik ilişkileri tarihine bir katkI:1763tarihli Cezayir–Vendik atlaşmasI", **Avrasya incelemeleri Dergisi**, say 1/2,2017, s 116.

[2]– Platt Desmond Christopher Martin : « The role of the British consular service in Overseas trad 1825–1914 », Economic history review, V15,P 494. PP 494–512

[3] Jorg Ulbert,Lukian Prijac, consuls et service consulaires au XIX siècle, (Hambourg : DOBU verlag, 2010), p11.

-رعاية مصالح الجماعة التي يمثلها وبالأخص المصالح التجارية، ومساعدة أفرادها وحمايتهم إضافة إلى القيام بدور الوسيط بينهم وبين السلطات الحاكمة.

-كما يسهر على حماية معتقداتهم الدينية، وتسهيل ممارستهم لعاداتهم وتقاليدهم والإشراف شؤون التركة عند وفاة أحدهم دون وارث.

- الفصل في النزاعات التي تنشأ بين أفراد الجماعة، وفقا لقوانينهم الخاصة وفرض العقوبات على المذنبين منهم، وقد امتدت هته الصلاحية لتشمل تولي نزاع افراد مجموعته مع فرد من مواطنين الدولة المضيفة.

2/ نائب القنصل:

لم يكن باستطاعة القنصل القيام وحده بجميع المهام الموكلة إليه، لذلك وجب على الدولة الموفدة تعيين عدد من الأشخاص لمساعدته، وكان الطاقم الدبلوماسي يتكون غالبا من نائب القنصل.

في أوت1681م حدد "لويس الرابع عشر Louis XIV" حقوق وامتيازات وواجبات القناصل، ثم أمر بأن تكون مؤسسة القناصل تسلسلا هرميا وتدرجا للسلطات فلا يمكن للشخص أن يصل إلى رتبة قنصل عام إلا بعد أداء وظائف قنصل معين، ويجب أن تتوفر فيه النزاهة والخبرة. وأن يبرهن على ولائه لبلده. كما اشترط في القناصل أن لا يقل سنه عن الثلاثين عاما، ولضمان استمرارية وجود السلك الدبلوماسي تم إنشاء طلاب نواب القناصل[1].

كل نائب قنصل يعتبر تابعا للقنصل الموجود في تلك البلاد، ويقوم بتقديم التقارير إلى القنصل يجوز تعيين قنصل إلا بعد أن يشغل منصب نائب قنصل لمدة ثلاث سنوات،

[1]– Laget de Podio, de la juridiction des consuls de France à l'étranger et des devoirs et obligations qu'ont à remplir ces fonctionnaires,(Paris, C.J.Trouvé Imprimerie,1826,p 139.

وإن جميع الأحكام المتعلقة بالقناصل هي أيضا مشتركة بين نواب القناصل في جميع الحالات التي لم يحكم فيها بخلاف ذلك [1].

لقد ظهر منصب نائب القنصل لأول مرة في العلاقات الجزائرية- الأوروبية عام 1704م، حيث عين أول نائب قنصل من قبل القنصل الفرنسي بأليكانت "Alicante" نظرا للاحتلال الاسباني لوهران والتحالف بين فرنسا واسبانيا[2]، وعلينا الإشارة أيضا أن فرنسا لم تتمكن من إقامة نيابة قنصلية بوهران إلا بعد إحدى عشر سنة أي بعد مفاوضات "دوسو" "Dussault" والتوقيع على معاهدة 1719م لتكون تابعة للقنصلية العامة بالجزائر[3] أي في فترة تحرير وهران الأول.

كما أضاف لويس السادس عشر Louis XVIعلى هامش مرسوم 3مارس 1781م أنه يتعين على طلاب نواب القناصل تعلم اللغات الشرقية، وقد حدد المرسوم الصادر في 15ديسمبر 1815م وكذلك اللائحة الصادرة في 11 يونيو1816م الإنضباط وطريقة التدريس التي يخضع لها الطلاب والهدف من ذلك هو ضمان الفعالية للقنصليات الفرنسية وذلك بتجهيز قناصل يتصفون بالأخلاق والمعرفة اللازمة لجعل هاته الوظيفة مفيدة بقدر ما يجب أن تكون لصالح فرنسا[4].

يجب تكوين طلاب نائب القنصل تكوينا يرتكز على المعرفة الشاملة بالقوانين والمسائل التجارية، وبموجب الأمر الملكي الصادر في 15ديسمبر 1815 والأمر

---

[1]– Laget de Podio,Op,Cit,p15.

[2]– A.Pestemaldjoglou : « Le consulat Français d'Oran de 1732à1754 » R.A, v 86,1942,p221.

[3]– رحمونة بليل، القناصل ....،المرجع السابق، ص 26.

[4] – Alexandre Massé, « servir l'état, trouver des moyens d'existence ou suivre une brillante carrière : avantage et désavantages d'être consul pendant le premier XIX siècle (1814-1852), **cahiers de la Méditerranée**, 98 , 2019, p 129.

الصادر في 11 يونيو 1816 يجب وضع نواب القناصل الطلاب بالقرب من القناصل العامين. وليتم قبولهم في منصب نائب القنصل الطالب يجب أن لا يقل سن المترشح عن عشرين سنة وأن لا يتجاوز الخامس والعشرين وأن يكون يتقن أحد اللغات الثلاث: الألمانية، الاسبانية أو الإنجليزية.

يهدف هذا التكوين إلى تعريفهم بمنصب القنصل ومقتضياته بالإضافة إلى تحليل المعاهدات والقرارات والتعليمات، وتمكينهم من أساليب المفاوضات ومعاملاتهم مع التجار والسلطات الأجنبية وغيرهم[1].

ولقد كان عدد نواب القناصل غير مستقر فقد كان يتزايد ويتناقص وفقا للإحتياجات أو وفقا للنشاط التجاري الفرنسي فأحيانا يتم اعتماد نواب قناصل وأحيانا أخرى يتم الاستغناء عندما يتلقى القنصل أوامر بالتغيب مؤقتا عن مكان إقامته، أو عندما يضطر إلى المغادرة قبل وصول القنصل الجديد يقوم نائب القنصل بسد الشغور، أو عند وفاته على نائب القنصل أن يكون مسئول عن شؤون القنصلية[2].

3/موثق القنصلية " Le chancelier":

في الفترة الممتدة بين 1579-1830م كان هنالك دائما موثق القنصلية وهو شخصية مهمة كان يمثل الساعد الأيمن للقنصليات الأجنبية في الجزائر فكانت تسند له مهام جد حساسة فعند وصول القنصل يقوم القنصل السابق أو القائم بأعمال القنصلية في حالة غيابه بعرض أوراق إعتماده على الموثق الذي يسجلها في سجلات القنصلية.

---

[1]– Laget de Podio,Op,Cit , P16.

[2]– Féraud Giraud,**La juridiction Francaise des les échelle du Levant et de Barbarie**, (France : Aix imprimerie,1859),p18.

يجب على القنصل قبل المغادرة أن يستدعي نائبه ليشغل مكانه ويقوم بمهامه، عند استدعاء القنصل للعودة إلى بلاده يجب أن يترك كل المراسلات والتقارير المتعلقة بالخدمة التي كان مسئولا عنها عند الموثق سيتولى هذه الوظيفة المترجمين الذين كانوا يعملون مع القناصل أو نوابهم، يقوم الموثق بمهام الكاتب سواء في المسائل المدنية أو الجنائية ويكون له خمسة سجلات توقع كل صفحة من قبل القنصل أو نائب القنصل ويدرج فيهم جميع الأعمال والالتزامات والعقود المزعم عقدها وكذلك التقارير وأوامر الملك وقرارات الديوان وأوامر القناصل أو نوابهم[1].

يتم تكليف الموثق من قبل القنصل أو نائبه بفحص قوائم السفن والبضائع المفرغة القادمة من فرنسا أو على متن السفن الفرنسية ويسجلون الأشياء التي تم سحبها أو بيعها أو إرسالها إلى غرفة التجارة بمرسيليا مع الإشارة في التوقيع إلى التاريخ الذي سيتم فيه الودائع أو بيعها أو إرسالها مع ثمن البيع وأسماء من يسحبون هته الودائع والسندات التي سيتم سحبها بموجبها وأسماء قبطان السفينة التي سيتم إرسالهم بها إلى غرفة التجارة بمرسيليا[2].

من بين الموثقين الفرنسيين في مدينة الجزائر نذكر "موريلو" " Morelot" سنة 1686م، "كاريير" "Carrier"، "فرانسوا ميركاديي" "Francois Mercadier" من 1686-1690، "كلود رنيه" " Claude Reynier" سنة 1689م[3].

4/ المترجمين Drogmans:

[1]- Féraud Giraud,Op, Cit, p101

[2] -De steck, **essail sur les consuls,essai sur les consuls**,(Berlin :Frederic Nicolai, 1790), p.107

[3]- A.Dvoulx, relevé, Op,Cit,pp 359-361.

نظرا لوجود عائق اللغة بين العثمانيين والأوروبيين تحتم إيفاد المترجمين إلى الإيالات العثمانية ومنه الجزائر، فقد كانوا حلقة ربط بين الهيئة القنصلية والسلطة في الإيالة، وكذلك الأمر بالنسبة للسفراء العثمانيين الأوائل لم تكن لهم دراية باللغات، ما توجب اعتمادهم على المترجمين الرسميين، وقد كان أغلب المترجمين الأجانب من الجالية اليونانية، نظرا لإتقانهم اللغات المتوسطية، نظرا لممارساتهم التجارية الطويلة موانئ البحر المتوسط والبحر الأسود [1].

من المشاكل التي واجهت القناصل إبان القرن 17م مشكل المترجمين Drogmans فغالبا ما اشتكى التجار لدى الملك الفرنسي، ما جعل الملك يأخذ إجراءات لحل المشكل بإصدار مرسوم بأن مترجمي القنصليات يجب أن يكونوا فرنسيين واختياراتهم من قبل التجار كما أمر في نفس المرسوم بإرسال 05 أطفال فرنسيين إلى مدينة بيرا Pra بالقسطنطينية لتعلم اللغات[2].

كما يمكن إدراج ضمن الحريات والإمتيازات التي تمتع بها شخص القنصل في إختيار ترجمانه دون أن يفرض عليه من قبل سلطات الإيالة حسب البند العشرين من معاهدة 1689م مع فرنسا، لكن هذا لم يمنع الدايات من فرض المترجمين على القنصليات عنوة من فئة الأعلاج[3].

ومن بين أهم المترجمين الفرنسيين في مدينة الجزائر "لوجي دو تاسيي" " Laugier de Tassy" الذي أقام في الجزائر من سنة 1688م أقام في الجزائر من جانفي 1717

[1]– زكرياء الهكار، " السفراء والدبلوماسية في الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **مجلة البحوث التاريخية**، ع 1، مجلد 6، جوان 2022، ص 337.

[2]– رحمونة بليل، القناصل.....، المرجع السابق، ص 42.

[3]– J. Balvin, **la condition de la vie des Français dans de la vie des Français dans la régence d'Alger**,(Alger : (s.e),1899,p91.

إلى جويلية 1718م[1].بالإضافة إلى " جون ميشال فونتور دو بارادي " Jean Michelle De Paradis" وقد عمل مترجما في العديد من القنصليات بالمشرق[2].

5/رجال الدين:

لقد أرسلت الدول الأوروبية القساوسة إلى جانب القناصل ليلبوا الحاجات الدينية والروحية لمواطنيهم وقد كان عملهم مقتصرا على كنائس القنصليات، فيقيمون فيها الطقوس الدينية والعطل الأسبوعية ويلقون المواعظ على أفراد جالياتهم أيام الأحد وفي مختلف الأعياد والمناسبات وكان لهم الفضل الكبير في الفصل في القضايا والنزاعات بين مواطني بلدهم بالإشتراك مع القنصل بالإضافة إلى دورهم في افتداء الأسرى المسيحيين من بني جلدتهم[3].

كان رجال الدين ينتمون إلى العديد من التنظيمات والجمعيات الدينية، كالثالوث المقدس St Trinité[4]، تمكنت هذه الجمعية من تحرير 500000 أسير طيلة 6 قرون

---

[1]– عبلة صغير:" البعثات والإرساليات الأوروبية بإيالة الجزائر خلال القرن 18م، عرض تاريخي لمخطوط رجل الدين الإسباني دالونسو كانوا D'alonso Canon() "،**مجلة العبر للدراسات التاريخية والإثرية في شمال إفريقيا**، ع1، جانفي2023،ص112.

[2]–Charle Féraud, lesinterpretes de l'armée d'Afrique (Archives du corps),(Alger :A. Jourdan Libraire Editeur,1876),p 22.

[3]– خديجة حالة، **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني(1700–1830)**، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013/2012،ص 15.

[4]– خديجة حالة، **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني(1700–1830)**، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013/2012،ص 15.

488– رحمونة بليل، القناصل و القنصليات.... المرجع السابق، 193:

–**الثالوث المقدس:** تنظيم فرنسي بالدرجة الاولى. تأسس في 1198 على يد القديس جان دي ماتا

–**الماثوربين:** نسبة الى القديس ماثور التي قسمت مهامها حسب المقاطاعات و بذلك شكلت مجموعة من الفروع: فرع اسبانيا و البرتغال المنتمة بافتدار أسرى فاس و مكناس في حين فرع ايطاليا و فرنسا مكلف بافتداء أسرى الجزائر وطرابلس الغرب. أنظر أيضا: بليل رحمونة ، العلاقات التجارية لايالة الجزائر ...، المرجع السابق، ص 24.

ومن أشهر من إفتداهم هذا التنظيم الأسير الإسباني سرفانتس Cervantes و تنظيم الرحمة La Merci، والماثوريين Mathurinsو قد تمكن هذا التنظيم من تحرير 37720 أسير أوربي في الفترة قيد الدراسة.

بمجرد وصول هؤلاء رجال الدين يتم التواصل بقنصلياتهم مهما كانت مهامهم دائمة أو مؤقتة، فعملهم لا يتم بمعزل عن الهيئة القنصلية و غالبا ما كان القنصل الفرنسي هو الحامي غير الرسمي لرجال الدين وبذلك يكون عملا تنسيقيا بين رجال الدين والقناصل من خلال مساعدتهم في أداء مهمتهم الأساسية في تحرير أسراهم و تسهيل مهمتهم أمام الديوان وسلطة الإيالة وقد اعتمدت "الدكتورة بليل" في رسالتها على وثيقة أرشيفية للغرفة التجارية بمرسيليا ACCM, serie j, 1381[1]و هي مراسلة موثق القنصلية الفرنسية جرمان Germain J.B للاستعلام على نشاط رجال الدين الثالوثيين و الرحمة من أجل إيداع أوراقهم لدى القنصلية لتحرير الأسرى.

لم يكن رجال أعضاء و موظفين فقط في القنصلية بل كان يتم إختيارهم كقناصل لا سيما في القرن 17م الذي ارتبط بالعصر الذهبي للبحرية الجزائرية وزيادة عدد الأسرى الاوربيين في إيالة الجزائر، كان من الضروريات اختيار القناصل من رجال الدين بدلا من التجار، هذا الانتقال كان بفضل الكاردينال سان فانسون St Vincent الذي اشترى

–الرحمة: الذي تم تأسيسه ي 1232 و هو تنظيم أيطالي–إسباني ، حلته ماري دي مديتشي خلال القرن 17م.

[1]- بلبل رحمونة، القناصل... المرجع السابق، ص 195.

حقوق القنصلية من دي فياس De Vias[1] أما من دفع عن رجال الدين فهي الدوقة ايقيون Duchesse Aiguillon[2] و بعد موافقة المللك والحكومة الفرنسية منح التمثيل القنصلي الفرنسي لرجال الدين اللازاريين.

لقد تم تعيين ثلاثة من رجال الدين كقناصل فرنسيين و هم كل من الأب بارو Bareau لو فاشي Vacher و الاب بيول Piolle، جعل القناصل من السلك الديني تحرير الأسرى من أولويات اهتماماتهم على حساب التجارة، لذا واجهتهم الكثير من المشاكل مع التجار الفرنسيين الذين أكثروا من الشكاوي للحكومة والغرفة التجارية المرسيلية، ما سيدفع الحكومة إلى انتزاع حق القنصلية من رجال الدين اللزاريين واختيارهم من جديد من الوسط التجاري تنفيذا لسياسة كولبير Colbert

الخارجية اذ جاء في إحدى مراسلاته: "لا بد من إيجاد شخص مناسب يمتلك من المال ليوزعه[3]

6/ موظفون آخرون:

لقد تم إحضار أطباء من أوروبا من فئات مختلفة وكانوا يعملون في القنصلية التابعة لبلدهم(4). هذا وبالإضافة إلى الموظفين المساعدين مثل الحراس الذين كانوا من الانكشارية والطباخين يقوم القنصل أو نوابه بحماية جميع رجال الدين الكهنة والقساوسة

[1]– بلبل رحمونة، القناصل... المرجع السابق ، ص 39.

[2]- Moulay Belhamissi : « les relations entre l'Algerie et l'eglise catholique à l'epoque ottomane », majallat ettarikh, 1980 pp 60-61

[3]- انظر رحمونة بليل، القناصل...، المرجع السابق، ص41

[4]– خديجة حالة، المرجع السابق، ص123.

الموجودين في البلد المضيف وجميع المتدينين، فهم تحت طائلة سلطة وحماية الملك كما يتمتعون بالامتيازات المختلفة الممنوحة لهم بموجب المعاهدات.

في نهاية الفصل نستطيع أن نقول أن البعثات الدبلوماسية الأوروبية كانت متكاملة من حيث أعضائها إذ أوكلت لكل موظف مهام محددة مسئول عليها وتصبوا جميع وظائفهم وخاصة القنصل إلى خدمة ورعاية مصالح دولته مما يتوجب توفير له كامل سبل الراحة وهذا ما تحققه لهم الحماية القنصلية.

الفصل الرابع
أشكال الحماية القنصلية

المبحث الأول: الحماية الشخصية

المبحث الثاني: الحماية الضريبية والقضائية.

المبحث الثالث:حماية المقر.

المبحث الرابع: ضمان أمن الملاحة.

المبحث الخامس: خرق الحماية القنصلية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الخارجية.

لقد عرفت المؤسسة القنصلية منذ القرن السابع عشر تطورا مهما بحيث قامت الدول الأوربية بتضمين معاهدات الصلح والسلام مع إيالة الجزائر بنود تؤكد على الإمتيازات والحماية لقناصلها ومع تطور واتساع أدوار القنصل ووظائفه اقتضت الضرورة بتنوع أشكال الحماية واعتبار خرقها انتهاكا للمعاهدات الدولية، فما كان موقفها من الاعتداءات على ممثليها؟

المبحث الأول: الحماية الشخصية:

نظرا للعدوان الذي يمكن أن يصيب القنصل ويهدد سلامته اضطرت الدول بأن تقر مبدأ الحماية الشخصية له، وتتجلى هذه الحماية في مظهران:

المطلب الأول: يتعلق بالعمل على منع أي اعتداء قد يقع على شخص المبعوث الدبلوماسي، وإذا حدث أي ضرر من طرف الحكام على القنصل فان الدولة عليها تقديم اعتذار رسمي لدولته وقد يصل الأمر إلى حد التعويض المادي إذا كان الضرر كبير والإعتذار اللفظي غير كاف.

المطلب الثاني: فيتعلق بسن القوانين الرادعة للأفراد الذين تخول لهم أنفسهم الاعتداء على القنصل[1].

إن الهدف من الحصانات والامتيازات المعطاة للقناصل تهيئ جو ملائم لهم بحيث يتمتع بقدر كاف من الاستقلالية والحرية في تصرفاته، علاوة على ذلك أنه ممثل لدولة ذات سيادة فيقتضي الأمر معاملته بقدر كبير من الاحترام والرعاية.

[1]– عائشة راتب، ا**لتنظيم الدبلوماسي والقنصلي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1963)، ص 139.

ولابد علينا من التأكيد على أن الفقهاء قبل إبرام اتفاقية "فيينا" قد اجتهدوا في البحث عن سند يبرر شرعية هذه الحصانات، ولهذا قد قاموا بتبني العديد من النظريات سنشير إلى أبرزها:

1/ نظرية التمثيل الشخصي:

فإذا عدنا إلى نصوص الشريعة الإسلامية التي تقر بالحماية الشخصية للقنصل فإننا نجد العديد من النصوص التي تقر بمبدأ احترام النفس الإنسانية وضرورة حمايتها، فقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية ما يؤيد وجود هذا المبدأ.

يقول الله تعالى في سورة "الأنعام" " وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ "[1]، وقوله تعالى أيضا في سورة المائدة: "مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا"[2]، فهذه الآية الكريمة تقرر حرمة الاعتداء على النفس البشرية بغير حق لأن حق الحياة من أهم ما قفلته الشريعة الإسلامية، فهو هبة من الله تعالى للإنسان فعليه الحفاظ عليها، وبهذا يعتبر كل اعتداء على هذا الحق وسلبه من صاحبه جريمة عظيمة.

أما في نصوص السنة النبوية التي تدل على حماية الممثلين الدبلوماسيين الشخصية فمنها ما روي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الحسن بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة، وان ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما"[3].

---

[1]- القرآن الكريم، من سورة الأنعام، الآية 151، رواية حفص.

[2]- القرآن الكريم، من سورة المائدة، الآية32، رواية حفص.

[3]- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ج6،(السعودية: نشر إدارة البحوث العلمية والافتاء)، ص312.

إن هذه الأحاديث النبوية الشريفة صريحة الدلالة على وجوب حماية المعاهدين والمستأمنين، وكذلك الرسل والسفراء وجميع الممثلين الدبلوماسيين الذين يقومون بنقل الوثائق وتبادلها، فيجب حمايتهم حتى الإنتهاء من أداء واجباتهم، كما أنها دليل على الحفاظ عليهم حتى ولو لم يكونوا من المسلمين فلا يجوز حبسه ولا التضييق عليه فدخوله أرض المسلمين أمان له، وفي حالة ما أنه أساء استخدام منصبه فلا يتم حبسه بل إرجاعه إلى دولته [1].

بهذا فإن حق الحياة حق مقدس في الإسلام فلا يجوز انتقاصه وسلبه وهو مصون لكل مواطني الدولة الإسلامية من المسلمين وغيرهم، كما اعتبر المعاهد والمستأمن مصونا أيضا، ويتم تطبيق نفس الحقوق على القنصل الذي قبلت الدولة الإسلامية باستضافته في أراضيها لإقامة فيها وأداء مهامه.

ترجع جذور هذه النظرية إلى العصور الوسطى، فمنذ ذلك الوقت والى حتى قبيل الثورة الفرنسية، كانت العلاقات الدولية تعتبر علاقات شخصية بين الملوك والأمراء، ولقد كان مبعوثو هؤلاء الملوك والأمراء يعدون الممثلين الشخصيين لهم، وأي اعتداء أو هجوم عليهم كان يعد نفسه اعتداءا على الملك نفسه؛ وهذا نظرا إلى مبدأ المساواة بين الملوك الذي كان سائدا آنذاك مستندين على مقولة:" إن النظراء لا يجوز أن يكون لأحدهم سلطان على الآخر"[2]. وما نستشفه من هذه النظرية أن القنصل يعتبر كأنه هو نفسه الحاكم الممثل له يتمتع في الدول المضيفة بالحصانات والامتيازات التي تمنح لهذا الأخير.

[1]– محمد إبراهيم أبو جريبان، المرجع السابق، صص623–624.

[2]– رحاب شادية، **الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي(دراسة نظرية وتطبيقية)**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006–2007، صص 28،29.

انتشرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر في العصر الملكي في أوروبا، وتفيد بأن الامتيازات والحصانات المقررة للقناصل تستند إلى صفتهم النيابية باعتبارهم يمثلون دولتهم نيابة عن ملوكهم، وبذلك يجب تجنب أي اعتداء عليهم أو على كرامتهم صيانة لكرامة وهيبة الملك.

يعد الفقيه الفرنسي "مونتسكيو"على رأس هذه النظرية والذي يقول" أن قانون الشعوب اقتضى أن يرسل الأمراء سفراء لبعضهم البعض، والحكمة المستفادة من طبيعة الأمور لم تسمح بأن يتبع هؤلاء السفراء الأمير الذي يوفدون إليه ولا أن يخصها لقضائه ولا تعترض سبل عملهم أية عقبة، يمكن اتهامهم بارتكاب الجرائم لكن لا يمكن إدانتهم إلا من قبل ملكهم الذي أرسلهم، من الضروري أن يتمتعوا بالكرامة الطبيعية وأن يكونوا قادرين على التحدث بحرية، وإذا أساءوا استخدام وظائفهم يمكنه إرسال شكوى إلى ملكهم الذي يصبح بذلك قاضيهم"[1].

وقد أكد الأوروبيون في إبرامهم لمعاهداتهم مع الجزائر على هذه الحماية لشخص القنصل فنجد في معاهدة السلم 7 جويلية 1640م المبرمة بين الجزائر وفرنسا إدراج لبند 12 الذي يذكر بوجوب احترام شخصية القنصل وأن يتمتع بنفس التشريفات والامتيازات والحقوق التي يتميز بها نظراؤه في موانئ السلطان العثماني [2].

2/ نظرية الامتداد الإقليمي:

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات التي تم التبرير بها لحماية القنصل ومنحه الإمتيازات والحصانات، ولقد كانت هذه النظرية سائدة طوال القرن السابع عشر، وبداية

[1] –Montesqieu, **l'esprit des loi**,(Paris : Garnier Frères Libraire–Editeur,1871),p 1043.

[2] – محمد أمين، " مسألة تعميم الامتيازات القنصلية بإيالة الجزائر خلال القرن 17م"، مجلة كلية الأداب جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ع 18، ص 337.

القرن الثامن عشر، وهي تقوم على افتراض يقوم على أساس أن القنصل يعتبر افتراضا ممثلا لشخص ملكه، ويعتبر خارج نطاق حاكم الدولة المستضيفة وأن إقامته فيها هي امتداد لإقامته في بلده[1].

تقوم هذه النظرية على افتراض أن الممثلين الدبلوماسيين ومكاتب البعثة الدبلوماسية ومبانيها تعتبر إمتدادا جغرافيا لدولته، أي أن المبعوثين الدبلوماسيين يعتبرون وكأنهم لم يغادروا دولتهم ولهذا فهم لا يخضعون لقوانين الدولة المستضيفة؛ فهناك من يرى بأن كل شيء يحصل كما لو أن القنصل يقيم على أرضه.

إلا أننا ننوه بأن هذه النظرية قد تعرضت للإنتقاد إذ أنها من ناحية لا تمثل الواقع ولا تتماشى مع الأوضاع فمن المتفق عليه أنه يتعين على القنصل الإلتزام بقوانين الدولة المبعوث لديها، فليس من المنطقي اعتبار مقر إقامته إمتدادا لإقامته في بلده[2].

ومن النتائج التي يسوق إليها اعتبار مقر البعثة مكان أجنبي، أنه إذا وقعت جريمة داخل المقر وجب إخضاعها لقوانين الدولة صاحبة البعثة، كما أنه إذا لجأ مجرم إلى دار البعثة بعد إرتكابه للجريمة خارج مقره لم تستطع سلطات الدولة المضيفة إلقاء القبض عليه، ويعتبر كما لو أنه فر إلى بلد أجنبي، وهذا ما يتعارض مع سيادة الدولة ولا يمكنها أن تتقبلها[3].

3/ نظرية مقتضيات الوظيفة:

[1]– عائشة راتب، المرجع السابق، ص 130.

[2]– لدغش رحيمة، المرجع السابق، ص 166.

[3]– لدغش رحيمة، المرجع السابق،ص 166.

مفاد هذه النظرية أن المزايا والحصانات التي يتمتع بها القنصل نتيجة قيامه بمهامه بعيدا عن الضغط أو تدخل الدولة المعتمد لديها، وتعد هذه النظرية الأصح بين النظرات الأخرى[1].

في القرن السابع عاشر أتاحت الامتيازات للقناصل قدرا كبيرا من الحرية والحماية لهم ولمواطنيهم، فاستنادا على المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية نلاحظ أنها دائما كانت تؤكد بأنه ليس لحكومة الجزائر أي سلطة على القناصل فإنهم لا يخضعون لدين وعادات وقوانين البلاد، وحكومتهم وحدها من لها صلاحية محاكمتهم والحكم عليهم، فبمجرد قبولهم كقناصل، فان السلطة تدين لهم بالحماية، وبالتالي كل الأمن والحرية وجميع الامتيازات[2] ، إن منزلهم هو ملجأ مقدس لا يمكن الوصول إليه ويعتبر في الكثير من الأحيان مخبئ للمسيحيين أو حتى المسلمين والسكان المحليين.

عند وصول القنصل أو نائب القنصل إلى المدينة التي سيقيم فيها يجب إخطار الديوان بوصوله حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقباله وفقا للشروط والعادات السائدة هناك، ونظرا لوجود جماعات للمسلمين الذين يتعصبون ضد المسيحيين فقد جرت العادة على منح القناصل كإجراء أمني حرس يؤخذ من بين الانكشارية التابعين لحرس الداي أو الباي، ويكون هذا الحارس تحت تصرف القنصل حيث يأتمر بأوامره ويخضع له[3].

---

[1]– نفسه، ص 167.

[2] – C.R.Pennell: « the social of british diplomats in northafrica and how it affected diplomatic policy », **Oxfored university press** , 2008 , p 348.

[3]–Laget de Podio, Op,Cit, P 10.

لقد اعتبرت الدول الأوروبية مطلب حماية رعاياها حق مكتسب ففي معاهدة الصلح التي تم انعقادها بين فرنسا والجزائر في اليوم السابع عشر من شهر شوال عام 1210هـ، المتضمنة 18 مادة تؤكد في المادة رقم 16 على إلزامية تمتع القائم بالأعمال الفرنسي المقيم بالجزائر والمشرف على الأمور التجارية بصفة مطلقة حسب شروط المعاهدة القديمة وبمقتضاها بجميع الامتيازات والمراعاة والمحاباة التي كانت تجرى في حقه منذ مدة ويقدم على موظفي سائر الأمم في المعاملة والمراعاة كما كان يقدم عليهم فيما مضى من الزمن[1].

وفي المادة السابعة عشر تنص على أنه بعد هذه المعاهدة لو حصلت حرب تعطى للفرنسيين المقيمين والمتواجدين بالجزائر مهلة ثلاث أشهر ليتمكنوا فيها من النظر إلى شؤونهم الخاصة وأوضاعهم الاجتماعية، ويتمتعون أثناء هذه المدة بجميع الحقوق التي كانوا يتمتعون بها وقت المعاهدة، كما تطبق وتسري هذه الشروط في حق السفن الفرنسية التي ترسى بالموانئ الجزائرية في غضون هذه المدة.(ينظر الملحق01).

لقد عانت الدول الأوروبية من التجاوزات التي كانت تحدث ضد قناصلهم، وقد نادوا بأنه في حالة إرتكاب القنصل لخطيئة فإن الإحترام للسيادة التي يمثلها واجبة وعلى حكام الجزائر أن يعيدوه إلى دولته المسئولة عن محاكمته على الأقل هذه هي الطريقة التي تتصرف بها الدول التي تريد إتباع مبادئ الدبلوماسية.

منحت السلطة العثمانية لغير المسلمين عدة امتيازات بما في ذلك حق الإقامة والتجارة، بالإضافة إلى ذلك فإنها وفرت لهم الحماية القضائية خارج بلادهم، يمنح الباب

[1]- الرصيد العثماني، خط همايون، 5837، سنة1216هـ.

العالي للأوروبيين الإمتيازات وجميع الحريات والصلاحيات، والحصانات والإعفاءات للتجارة والملاحة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، والتي تتمتع بها الدولتان الفرنسية والإنجليزية بموجب امتيازاتهما، والتي كانت قاعدة لجميع الدول، وأن لهم الحق في تعيين القناصل في جميع الأماكن التي تراها مناسبة لها، وأن يعاملوا بنفس الاحترام الذي يعامل به قناصل الدول الصديقة الأخرى[1].

يتمتع قناصل الأوروبيين بحماية الباب العالي وسيتلقون كل أنواع المساعدات والتسهيلات وسيتم إعفاؤهم وتحريرهم من جميع الضرائب وسيتمتعون بجميع الحصانات وجميع الامتيازات؛ بالإضافة انه يمنع على الحكام وتحت أي ذريعة سجن أحد رعايا الأوروبيين، فعندما يجب القبض عليهم أو مثوله أمام قاض فان هذا يحدث بحضور ومشاركة وموافقة القنصل ويجب أن يكون المترجم حاضرا [2].

إن الدارس للتاريخ الدبلوماسي في العهد العثماني يلاحظ أنه لطالما ميزت الدولة العثمانية الأمة الفرنسية فإن الإمتيازات التي منحها السلطان العثماني لفرنسا تؤكد لرعاياها المزايا الملحوظة التي تحصلوا عليها، لذلك تمتع القناصل الفرنسيين بها في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية بامتيازات كثيرة، بحيث تمتعوا بما عرف بالأسبقية، بحيث نجد في معاهدة 28 ماي 1740م في البند 18 بأنه يتمتع القناصل الفرنسيين بجميع الامتيازات وسيتم حمايتهم والحفاظ عليهم في كل راحة وهدوء[3].وفي البند 59 التجار والقناصل الفرنسيون في أعمالهم ومشترياتهم ومبيعاتهم وتجارتهم وودائعهم وغيرها

[1]– Ferry de Goy : « les consuls et les relations internationales au XIX siecle », Cahier de la Mediterrané », p66.

[2]–féraud géraud, Op, Cit, P26.

[3]– De Steck, Op, Cit, p28,29.

يتم تسجيلها عند موثق القنصلية بحيث إذا حدث نزاع يلجئون إلى قانون السجلات لإصدار الأحكام[1].

لقد كانت حرية القناصل مصانة داخل مدينة الجزائر وكذلك المناطق التابعة لها، ويتم معاقبة كل من يمسهم بسوء أو يتعرض لهم، وخير دليل على ذلك الحكم على الجزائري الذي ضرب القنصل الإنجليزي "طوماس طومسون" " Thomas Thomson" بالفلقة 1200 ضربة مما أودت بحياته[2].

فقد حرص حكام إيالة الجزائر على احترام حماية القنصل ورعاياه وهذا ما نجده في رسالة من "محمد باشا" إلى آغا النوبة بعدم إيذاء نائب القنصل الفرنسي ومعاملته باحترام بحث يقول:"..... *لإخباركم بشأن القنصل الفرنصيص القاطن ببلدتكم المذكورة فإن المراد منكم والمؤكد به منا عليكم والذي أمركم ساعة وصول أمرنا إليكم أنكم تكونوا من القنصل المذكور وتنوصوا به خيرا بحيث لا تدع أحدا يتعدى عليه ولا من يظلمه ولا من يتحدث فيه بدعة من البدع المحدثات أصلا بوجه ولا حال* ....."[3] (ينظر الملحق رقم 02).

ورسالة أخرى من "حسن باي" إلى نائب القنصل الفرنسي بالقل بحيث يؤكد له بأنه أمر الجزائريين بعدم التعرض له بقوله ".... وأوصينا أهل القل بحيث لا يتعدى على الرومي أحد ولا من يضره بإذاية ولا مكروه....."[4].(ينظر الملحق رقم 03).

فمن خلال هذه المراسلات يتسنى لنا معرفة إلى أي مدى كان حكام الجزائر حريصين على حماية القناصل ورعاياهم .

---

[1]–Ibid,p32.

[2]– Laugier de tassy, Histoire de royaume d'Alger,(paris :Edition Loysel,1992),pp70–71.

[3]–المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 01، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

[4]– المجموعة 1641 الوثيقة رقم 23، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

وحرصا على حمايتهم أذن "أحمد باي" للرعايا الفرنسيين بتنصيب المدافع في الباستيون لحماية الفرنسيين المقيمين به من هجمات الجزائريين ليلا وجاء في الرسالة "...*قد ورد علينا كتابك وفهمنا ما تضمنه خطابك وما عرفنا فيه من أمر المدافع الذين كانوا في رحات الريح وطلبت منا أن نأذن لك في ردهم ونسرح لكم لتجعلونهم في محلهم لتدفعون عنكم أساءت العرب ومضرتهم كونهم يأتون في الليل إلى النصارى ويهبطون عليهم ولا يتركونهم يبيتون ثمة أصلا نحن كتبنا لسيدنا الباشا بذلك في الربيع واعتذرنا منكم وطلبنا منه أن يسرح ذلك لكم فأجابنا على ذلك وسرح ذلك لكم أن تجعلوا ثمة زوج زرابزر فقط (مدفعين) لتحمون به أرواحهم النصارى الذين يبيتون ثمة*....."[1].

تمنح نفس الإمتيازات إلى قناصل إنجلترا والأراضي المنخفضة المقيمين في كل الأماكن الخاضعة للخلافة العثمانية، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن جل المعاهدات الإنجليزية لا تختلف في بنودها التي تنص على حتمية حصول قناصلهم على الامتيازات، بمعنى أنه سيتمتع القناصل ونواب القناصل والمترجمين المقيمين على أراضي الخلافة العثمانية بالحماية الكاملة سيكون القناصل هم القضاة الوحيدين في جميع الخلافات التي تنشأ بين التجار وملاحين بلادهم.

وهذا ما نستشفه من البند السابع عشر من معاهدة السلم المبرمة بين ملك بريطانيا " شارل الثاني" " Charles II" وباشا الجزائر في 10أفريل 1682م بحيث نصت على :" إن القنصل في الجزائر حاليا أو من يأتي بعده يتمتع بحرية وحصانة تامة في شخصه وممتلكاته، له الحق في اختيار ترجمانه وسمساره، حرية التنقل في الصعود على متن

[1]– المجموعة 1641الوثيقة رقم 32، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

السفن الراسية في الميناء وكذلك الذهاب إلى الريف وأن يمنح مكان لممارسة شعائره الدينية"[1].

ونجد نفس البنود في معاهدة السلام الممضاة مع الدانمارك في 10أوت 1746 والتي تتضمن 22 بندا[2]، وكذلك معاهدة السلم مع البندقية في 23 جوان 1768م تنص على أنه بإمكان قنصل البندقية وتحت كل الضمانات الأمنية والسلامة أن يعيش بدون خوف ولا يلحق أحد الضرر لشخصه أو لأمتعته... وأنه أراد التجول على ظهر أحدى السفن أو الخروج من الميناء فلا أحد يستطيع أن يمنعه من ذلك..."[3].

جدد الملك الفرنسي بأمره الصادر في 3 مارس 1781م الحظر المفروض على جميع رعاياه من المرور عبر مناطق الإيالات العثمانية دون الحصول على جواز السفر أو شهادة أو إذن سفر موقع من غرفة التجارة في مرسيليا تحت طائلة إعادته إلى فرنسا ودفع غرامة قدرها 500 فرنك تحقيقا لذلك يحظر جلالته على جميع قباطنة السفن الفرنسية استقبال أي راكب على متنها إلا إذا قدم جواز سفره أو إذنه[4].

وقد كانت الحماية القنصلية جد مهمة بالنسبة للرعايا الفرنسيين وقد كانوا يمتثلون لأوامره وطلباته لكي لا يعفوا من هذه الحماية وما يؤكد قولنا هذا ما الخلاف الذي وقع بين القنصل الفرنسي في الجزائر "لو مير" Le Maire »و التاجر الفرنسي السيد " نيكولاس بيرانجير" « Nicolas Bironger » هذا الأخير الذي طرد من مقر القنصل يوم 8 مارس 1751م بسبب خلاف وقع بينهم عندما طلب منه القنصل الفرنسي مرافقة

[1]– رحمونة بليل، القناصل....، المرجع السابق،ص80.

[2]–Odegaard Tobjorn,les correspondanses……Op,Cit,p36

[3]– رحمونة بليل، القناصل.....، المرجع السابق، ص 80.

[4] – De Steck,Op,Cit, p 115.

قادة السفن النمساويين المتواجدين في المدينة فاعترض السيد "بيرانجير"، فاشتكى منه إلى السلطات الفرنسية وطلب منها التدخل فان هذا التصرف يهدد حياته وممتلكاته لأنه الجزائريين سيعتقدون أنه لم يعد يتمتع بحماية القنصل[1].

المبحث الثاني:الحماية الضريبية والقضائية

1/ الحماية الضريبية:

تمتع القناصل بامتياز الإعفاءات الجمركية عن المواد المعدة لاستعمال البعثة، وهذا ما تنص عليه المعاهدات في بنودها: فعلى سبيل المثال ما نصت عليه المعاهدة 17 ماي 1666م بين الجزائر وفرنسا إذ ينص البند التاسع على :" إن الأقمشة والمواد الغذائية التي يستقدمها القنصل لسد حاجاته الشخصية أو لتقديمها كهدايا، وكذلك المواد التموينية التي يشتريها في عين المكان لسد حاجاته العائلية..."[2].

وهذا ما نجده أيضا في المادة 21 من المعاهدة مع الدانمارك في 22 رجب 1159 الموافق ل 10 أوت 1746م التي نصت في بندها الواحد والعشرون على: " أن المواد الضرورية لاستعمالات القنصل معفية من أي رسوم"[3].

كما تضمنت المادة الواحد والعشرون من المعاهدة السويدية- الجزائرية في 9 ماي 1729م نفس الإمتيازات "أن القنصل السويدي لا يدفع على لوازم بيته أو الهدايا المقدمة له أي أداء جمركي [4].

[1]- Albert Devoulx, « Querelle Entre Consul et Négociant », R.A, v 15,1871 , P 263.pp 261,270

[2]-جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

[3]- Odegaard Torbjorn, une pais et ....., Op,Cit,p50.

[4]- بديرة المزاري:" الجزائر والسويد: تجارة عالمية وصراعات دولية 1729-1830 حسب مصادر سويدية"، **المجلة التونسية**، ع1990،101

الإعفاء لا يمس القنصل وحده بل طال موظفي القنصليات من المترجمين والموثقين من أي نوع من الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على الرعايا الأجانب، وهو ما يتعارف عليه ب: "الإعفاءات المالية"[1].

تشمل الحصانة الضريبية الضرائب على الممتلكات المنقولة والضرائب على الأرض والرسوم والمراسلات، وفيما يتعلق بالضريبة المفروضة على المنقولات يعفى القناصل العامون والقناصل ونواب القناصل من الضرائب المباشرة والشخصية التي يدفعها الآخرون[2].

إلا أنه يجب على القناصل أن يسمحوا بفحص الأشياء التي يجلبونها معهم في الميناء وعدم السماح بتفتيش مقراتهم، أما الضرائب على العقارات التي يتحصل عليها القناصل بطرق غير شرعية فتوجب عليهم الضريبة عليها[3].

وكذلك عندما نجحت الو.م.أ في توقيع معاهدة الصلح تضمنت بندا ينص على أن البضائع التي تصل إلى القنصل الأمريكي وإلى أسرته تكون معفية من الضرائب[4].

2/الحصانة القضائية:

من بين أنواع الحماية التي يتمتع بها القنصل هي الحصانة القضائية ونعني بها منع القنصل من الخضوع لقضاء الدولة المضيفة، وذلك بهدف تأدية مهامهم من دون ملاحقات، إلا أن هذا لا يعني التغاضي تماما عن أعمالهم المخالفة المضرة بالدولة

[1]– رحمونة بليل، القناصل... المرجع السابق، ص 85.

[2]– Chevalier Laget de padio, Op,Cit, p88.

[3]– Ibid,p 89.

[4]– اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص108.

المضيفة أو مواطنيها، بل هذا الإعفاء يحتمل الاستثناءات فتجوز مساءلة القنصل في الكثير من الأحيان.

إن هذه الحصانة لا تبرر خروج القنصل على أعراف الدولة المضيفة وأمنها، وتسمح له بارتكاب الجرائم في أراضيها، فإذا قام بأي عمل منافي يعتبر شخصا غير مرغوب فيه لدى تلك الدولة، وأن تلفت نظر دولته وتطالب بسجنه أو طرده، لكنها لا تملك إخضاعه لقضائها وقوانينها وهذا ما أقرت به اتفاقية "فيينا"1815م.

أما عن هذه الحصانة في الشريعة الإسلامية، فإن الأصل العام الذي يتلاءم مع واقع الشريعة ونظرتها للأفراد والأزمان، يقتضي خضوع كل من يقوم على أرض الدولة لأحكامها والالتزام بقوانينها ومبادئها، ولا يستثنى أحد منها، بل يشمل الملل والمذاهب كافة، المسلم بإسلامه والذمي بعقد الذمة والمستأمن من الدبلوماسي بعقد الأمان الذي منح له وما ذلك الالتزام إلا أنه يعود بالنفع الكبير والمصلحة العظيمة على كل من يقيم في بلاد الإسلام فبذلك ينتشر الأمن والأمان[1].

وبهذا تفترق نظرة الإسلام عن الأعراف والقوانين، وقد ذهب فرع من الفقهاء بضرورة تطبيق العقوبات على الجرائم الناجمة عن تصرفات القناصل المقيمين بأرض الدولة الإسلامية، فلا يجب التفريق بينه وبين المسلم، مسندين على القياس فقد نادوا بتوقيع العقوبة على المستأمن وفي حكمه القنصل وأعضاء البعثة الدبلوماسية، قياسا على الذمي فكما أن الذمي ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بموجب عقد الذمة، فكذلك القنصل عليه الالتزام بأحكام الإسلام[2].

[1]– وهيبة الزحيلي، **العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث**، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1981)،ص 151.

[2]– فاوي الملاح، **سلطات الأمن والحصانة والإمتيازات الدبلوماسية**،(الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية،1993)، ص626.

وعلاوة على ذلك يوضحون بأن المستأمن لم يدخل للدولة الإسلامية من أجل البقاء والاستقرار فيها، بل إن دخوله من أجل قضاء مهمة كلفه ملكه للقيام بها، وبعد الإنتهاء منها فإنه يعود إلى بلاده ومكانه الأصلي، فإنه ليس من المنطقي اعتباره من أهل ذلك البلد الإسلامي وبتعبير الفقهاء، فإنه ليس من دار الإسلام كالذمي، وكنتيجة لذلك لا يلتزم بجميع أحكام الإسلام، بل يلتزم منها ما يحقق أغراضه ومصالح بلده التي بعث من أجلها[1].

وهذا ما طالبت به الدول الأوروبية وأكدت على تدوين بنود تضمن الحماية القضائية لقناصلها ورعاياهم ومن الأمثلة على ذلك:

البند السادس عشر من معاهدة 28 ماي 1740 بين فرنسا والباب العالي نجد أنه" لن يتم إكراه القناصل الفرنسيين أبدا وإجبارهم على المثول شخصيا أمام القاضي وإذا حدث ذلك فسوف يدافعون على قضيتهم من طرف مترجميهم المعينين لهذا الغرض، في حالة قيام أي شخص برفع دعوى قضائية ضد القناصل المعتمدين فلا يجوز وضعهم في السجن أو إغلاق مقارهم، القناصل الفرنسيين هم القضاة الوحيدين للتجار والبحارة وجميع أفراد أمتهم. وإذا كان لأحد الفرنسيين نزاع مع أحد من السكان المحليين فإن الحكم يعود إلى القاضي المحلي لكنه لا يصدر حكمه دون مشاركة قنصل فرنسا ودون حضور مترجميهم[2].

وعلى هذا الأساس فقد طالب فرنسا جميع إيالات الدولة العثمانية بإدراج هذا الإمتياز في معاهدات السلم والصداقة معها وعليه، نجد في معاهدة السلم والتجارة بين

[1]– ابراهيم ابو جريبان، المرجع السابق، ص،ص، 627،630.

[2]–De steck, Op ,Cit, p 30.

25أفريل 1684 م بين الجزائر وفرنسا تم التأكيد على الإمتيازات السابقة بهذا الخصوص فألغي ذلك البند الذي يجعل الرعايا الفرنسيين يخضعون للقضاء الجزائري العادي في حالة نزاع بين أحدهم وبين رعايا الجزائريين وإنما يجب أن يعرض هذا النزاع على هيئة قضائية خاصة تشكل على مستوى الديوان بالنسبة لمدينة الجزائر أو على مستوى حكام المقاطعات في المدن الأخرى[1].

وفي معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين إسبانيا والجزائر بتاريخ 17 شعبان 1200هـ/الموافق ل 14 جوان 1786م في البند العاشر يتحدث عن إقامة قنصل اسبانيا بالجزائر ويكون له نفس الإمتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا، ويتكفل بجميع شؤون الإسبان وبنفس الكيفية التي يعالج بها قنصل فرنسا قضايا مواطنيه وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الإسبان، دون أن يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر[2].

أما البند 52 من معاهدة 28 ماي 1740 بين فرنسا والباب العالي ينص على أنه إذا حدثت جريمة قتل أو جريمة أخرى أو إضطراب بين الفرنسيين فسيقرر قنصلهم وفقا لعاداتهم وأحكامهم دون تدخل الديوان في ذلك[3].

المبحث الثالث: حصانة المقر:

يقصد بالمقار الدبلوماسية تلك المباني التي تباشر فيها البعثة الدبلوماسية أعمالها في الدولة المعتمدة لديها، والذي تحتفظ فيه بالوثائق الرسمية الخاصة بها وتسمى أيضا دار القنصل، وبالنسبة لحرمته نصت اتفاقية "فيينا" أن تكون دار البعثة مصونة ولا يجوز دخولها إلا برضا القنصل، ويجب للدولة المعتمد لديها اتخاذ جميع التدابير الأزمة لحماية

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 100.

[2]– يحي بوعزيز، المراسلات.....، المرجع السابق، ص41.

[3]– De steck,Op,Cit,p31.

المقر من أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو المساس بكرامتها، كما نقصد بدار البعثة أثاثها وأموالها الموجودة فيها ووسائل النقل من إجراءات التفتيش والاستيلاء عليها[1].

يذكر عدنان البكري" في كتابه " العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" بأن دار البعثة الدبلوماسية وجميع ملاحقها أيا كان موقعها مصونة فلا يجوز لمأموري الدولة المضيفة مهما كانت صفتهم دخولها دون موافقة من رئيس البعثة، وعليه يتوجب على سلطات البلد المستقبل إتخاذ جميع التدابير والإجراءات المناسبة لحماية هذه المباني ضد أي تدخل أو ضرر؛ كما أنه من مسؤولياتها أيضا المحافظة على كرامة البعثة بالإضافة إلى حماية جميع محتوياته، ويشير إلى أنه يدخل في مفهوم مقر البعثة جميع البنايات وأجزاء المباني والأرض والحدائق الملحقة بها. وننوه إلا أن حماية المقر تبقى مصونة حتى ولو حدثت قطيعة بين البلدين[2]. وعليه نقول بأنه هنالك إجماع كلي بضرورة إلتزام الدولة المستقبلة بمنح مقر البعثة وضعا خاصا يخرجه في حدود معينة عن نطاق مجالها الجغرافي [3].

ضمنت المعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية الحق لقناصلها في اختيار أماكن إقامتهم بما يليق بمكانتهم، وذلك ما نجده مثلا في البند العشرين من معاهدة 1689م مع فرنسا حيث يعترف للقنصل بإمتياز حق إختيار منزله وكذلك الأمر بالنسبة للتجار مقابل إيجار، على أن تكون هذه الإقامة في مستوى القناصل ويتم إستئجار هذه الفيلات إما من رياس البحر أو من البايلك. وأكدت معاهدة نيفوس السنة العاشرة الموافق

[1]– رضوان بن صاري:" الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسيةع1، جوان، ص267، 2017.

[2]– عدنان البكري، المرجع السابق، 105.

[3]–معن إبراهيم جبار شلال حبيب، **الحصانات الخاصة لمقر البعثة الدبلوماسية والاستثناءات الواردة عليها في ضوء اتفاقية فيينا**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2012،ص33

ل 23 شعبان 1216هـ في بندها السابع عشر أن مسكن المفوض الفرنسي يعتبر حرمة لا يجوز لأية قوة عمومية الدخول إليه إلا أذا طلب المفوض الفرنسي ذلك من حكومة الجزائر[1].

يذكر الرحالة الطبيب الألماني "هابنسترايت" " Hebenstreit" عند زيارته لمدينة الجزائر بأن القناصل الفرنسيون والإنجليز والسويديون والهولنديون تمتعوا بإقامات ملائمة في المدينة وضواحيها ويسددون مقابلها كل سنة مبالغ مالية لأصحابها[2].ويشير" Bardoux" بأن اقامات القناصل كانت في موقع جميل في مدينة الجزائرفي شارع بالقرب من باب البحر وقد سمي ب"شارع القناصل"[3].

يتمتع السكن الشخصي للقنصل بالحرمة فلا يجوز دخوله أو تفتيشه، ولا يجوز المساس بأموال القنصل كما أن وثائقه ومراسلاته ومتعلقاته الشخصية وغيرها، لا يجوز مصادرتها أو حجزها، ومن الجدير بالذكر كذلك أنه من حق البعثة القنصلية أن تخصص أماكن لممارسة شعائرهم الدينية داخل مقارها وفقا للديانته، وهذا ما ورد في البند 18 من معاهدة 24 سيتمبر 1689م الموقعة بين الجزائر وفرنسا جاء فيه :" يستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو وكيل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم إذا ما أوفدوا إلى فرنسا"[4].

---

[1]– رحمونة بليل: "جوانب من يوميات القناصل الأجانب في الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 57–58، نوفمبر 2018، ص 26.

[2]– ج، او، هابنسترايت، **رحلة العالم الأماني هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس**، تقديم وتعليق وترجمة ناصر الدين سعيدوني،(الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع،2014)،ص 33.

[3]– Bardeoux ,J : « La vie d'un consul auprès de la régence d'Alger », **R.A**, v 65,1924,p274..

[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 360.

إن مسألة حرمة المباني الدبلوماسية تثير مشكلة اللجوء السياسي[1] وهنا يجب علينا طرح التساؤل التالي ما موقف العرف الدولي من قيام الدول بإيواء المجرمين الفارين من العدالة، فهل يصبح هؤلاء الفارين من العدالة بمنأى عن السلطات المحلية؟

إن قاعدة عدم جواز دخول السلطات إلى مقر القنصل إلا بإذن منه، هي قاعدة ثابتة لا خلاف فيها، إلا أنها في المقابل لا تعني ولا تستبيح للقنصل إيواء داخل مقره الشخصي من يفر من السلطات، ولهذا فان حصانة مقر البعثة لطالما أثارت المشاكل بين القنصل وسلطات الدولة المضيفة فكان يرى القنصل أنه من حقه إيواء من يريد في مقره حتى ولو كان فارا من القانون، إلا أن العرف يرفض جملة وتفصيلا مثل هذا التصرف، وذلك على أساس أن الحصانة لا تمتد إلى أكثر ما تطلبه حماية العمل الدبلوماسي ومصالح الدولة الموفدة، واستنادا على ما سبق وجب على القنصل أن يسلمهم إلى سلطات بلدهم، وإذا امتنع عن ذلك فيسمح للبلد المضيف أن يقتحم مقره للقبض عليهم، وغالب الأحيان كانت تكتفي السلطات بمحاصرة المقر وتطلب تسليم المتمردين[2].

إن ما سبق يبرر لداي الجزائر أمره بإقتحام القنصليات الأجنبية بعدما قامت بإيواء مجموعة من القبائل الفارين وهذا ما سنتطرق له في العنصر الأخير، فقد حاولت بعض الدول الأوروبية ترسيخ مبدأ الحصانة للمقرات حتى ولو كان على حساب أمن الإيالة

[1]– اللجوء السياسي: يعرف اللجوء الدبلوماسي بأنه لجوء مؤقت حيث أن الأجنبي يلجأ الى مكان يمنع دخول سلطات الدولة اليه. ينظر: حنطاوي بوجمعة، **الحماية الدولية للاجئين(دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي)**، أطروحة دكتوراهفي العلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2018_2019، ص 12.

[2]– معن إبراهيم جبار شلال حبيب، المرجع السابق، ص 37

الداخلي أو المساس بحالة الإستقرار السياسي، وعلى رأس هذه الدول انجلترا التي قام قنصلها بتطبيق ما يعرف بحق اللجوء وحماية كل من يلجئ إلى مقر القنصلية[1].

المبحث الرابع: ضمان أمن الملاحة:

تعهدت الدولة العثمانية بضمان أمن السفن التجارية التابعة للدول التي أبرمت معها اتفاقية وعملت على إخطار جميع إيالاتها، وفي هذا الصدد تعرضت سفن الدول التي لم تبرم اتفاقية صداقة أو سلام مع الإمبراطورية العثمانية لهجوم من قبل البحرية الجزائرية، إلا أنه في الكثير من الأحيان رغم الأوامر التي أرسلتها لهم الإدارة العثمانية بإبلاغهم بالإتفاقيات المبرمة مع الدول المتعاقدة استمرت الجزائر في السيطرة على السفن الأوروبية ومخالفة لشروط الاتفاقيات.

كان السيد " دي لاكوسيم" « De lacousime »قد تلقى في أفريل1586م مهمة عرض جميع الشكاوي التي أرسلها "هنري الثالث" وعرضها بشكل كامل لدى الباب العالي وكان أهمها عدم احترام الامتيازات الممنوحة وأعمال القرصنة التي يرتكبها البحارة الجزائريين ضد السفن الفرنسية [2].

وجاء في الرسالة" ... تم تعيين القناصل أو نواب القناصل في طرابلس والإسكندرية والجزائر وأماكن أخرى لحماية التجار الفرنسيين أو الذين يبحرون تحت حماية راية جلالة الملك، ولكن هناك العديد من الممارسات الابتزازية التي تفرض على الرعايا المسيحيين على حساب المعاهدات، فنحن نستقبل الشكاوي بشكل يومي؛ كما استولى

[1]– رحمونة بليل، القناصل،.....، المرجع السابق، ص 88.

[2]– Ernest Watbled, « Apercu sur les premiers consulats Français dans le Levant et les états Barbaresque », R,A , V 16,1872,P 33.

خمسة الرياس على سفينتية مرسيليتين، ونهبوا كل شيئ وقتلوا قباطنتها وختنوا طفلا كان بها [1].

تعتبر معاهدة 1604م من المعاهدات البارزة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية العثمانية –الفرنسية، فبفضلها تحصلت فرنسا على ضمانات خاصة فيما يتعلق في الحق في معاقبة ومطاردة المغاربة في حالة تعديهم على الشواطئ الفرنسية، كما أعلنت على أنها لن تتخلى عن الصداقة القائمة بين الإمبراطوريتين بسبب هذه التعديات وفي البند الثالث عشر تعهدت أيضا بحماية فرنسا من تعديات الجزائريين وإن استمروا في تعديهم على الفرنسيين سنأخذ الإجراءات الضرورية بمجرد علمنا بذلك[2].

يجب أن نشير هنا بأن السبب الرئيسي لهذا الوضع هو أن سبل العيش كانت تعتمد بشكل أساسي على الغنائم التي حصلوا عليها عن طريق الجهاد البحري، وبالنظر إلى أنها أبرمت اتفاقيات مع كل الدول الأوروبية تقريبا فإن الإلتزام بهذه الاتفاقيات يعني أن الأوجاق سوف تتضور جوعا. فنلاحظ بأنه عندما كانت تعتدي الجزائر على سفن الدول الصديقة للدولة العثمانية وأخذت بضائعها وأسرت طاقمها وركابها، فقد كانت تناشد مباشرة الدولة العثمانية والمطالبة بالتعويض عن الضرر وتعويض المعتدين.

وما نستشفه من قراءاتنا أن الجزائر لم تلتزم بالاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر خاصة بعدما اكتسبت وضعا شبه مستقل عنها. وقد اقتنع الأوروبيين بأن الاتفاقيات التي أبرموها مع الدولة العثمانية لم تكن كافية لحمايتهم، فقد

[1]– Ernest Watbled, OP, Cit, P 33.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 36.

اختارت العديد من هاته الدول عقد اتفاقيات منفصلة مع الجزائر كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني[1].

إن البند الثاني من معاهدة 21مارس 1619م الموقعة مع فرنسا توقف مختلف عمليات القرصنة والتعديات ولا يتعرض قراصنة الجزائر إلى سفن ومراكب فرنسا في الشرق أو الغرب، كما لا يتعرض إلى التجار الآخرين الذين يبحرون تحت الراية الفرنسية، ولا يسمح بتفتيشهم أو بالاستيلاء على بضائعهم حتى ولو كانت ملكا لأعداء الدولة العثمانية[2].

وفي 17 ماي1665م تم إبرام معاهدة سلام بين البلدين وجاءت في اثني عشر بندا تناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين وهي من المعاهدات الهامة التي تطرقت بالجالية الفرنسية بالجزائر من قناصل وتجار وأسرى بحيث نصت على ضرورة حمل جواز السفر الذي يعطى من طرف فرنسا، وشهادة قنصل فرنسا حتى يتم التفتيش الذي نصت عليه معاهدة 1628م والذي كان مصدر خلاف ومنازعات حادة [3].

لقد كانت النمسا إحدى الدول التي استمر بحارة الجزائر في الإستيلاء على سفنها في الإتفاقية المبرمة مع هذه الدولة سنة 1718م وعدت الإمبراطورية العثمانية بأن السفن التجارية التي ترفع العلم النمساوي ستبحر وتتاجر بأمان، كما سيتم تحذير قراصنة الإيالات المغاربية من التعرض لسفنهم وانتهاك الاتفاقية. ونظرا للاعتداءات المتكررة

[1]–Seydi Vakkas Toprak : « Osmanll yönetimnde Afrika: Garp OcaklaRI »**Istanbul üniversitesi sosyoloji dergisi**,say 26,2013, s229.

[2]– جمال قنان، المرجع السابق، ص .44

[3]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 79.

على السفن النمساوية راسلت الباب العالي من أجل إصدار أوامره للجزائر بمنع التعرض سفنها[1].

في عام 1753م وقعت حادثة من حوادث البحر المعتادة، كادت هذه المرة أن تؤدي إلى القطيعة فكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر وإرسال عمارة بحرية لقصف العاصمة بالقنابل وسبب وقوع الحادثة يعود إلى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند التقائه بأحد السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق، لقد بادر الربان الفرنسي بإطلاق نيران مدافعه على السفينة الجزائرية مما أدى إلى نشوب المعركة وتم الاستيلاء على المركب وسيق إلى الجزائر حيث احتجز وصودرت شحنته وتم أسر ملاحيه ومعاقبة ربان المركب بجلده مما تسبب في وفاته؛ إن رفض التفتيش والمبادرة بإطلاق النار يعتبر انتهاكا صريحا لمعاهدة السلم التي نصت على معاقبة ربابنة السفن معاقبة جسدية على انتهاكهم لها[2].

وفي 07محرم 1177هـ/18 جويلية 1763م وقعت الجزائر معاهدة مع البندقية وتضمنت 23 مادة أهمها قدرة السفن على التحرك بحرية في البحر هي قضية أولية وقد نصت هذه المعاهدة بوضوح على عدم إلحاق أي ضرر بسفن البندقية من قبل البحارة الجزائريين، وعلى هذا النحو تجدر الإشارة أنه بموجب المادة الأولى من هذه المعاهدة تلتزم إصدار جوازات السفر وإضهاره، إذا إلتقت بالسفن الجزائرية[3].

[1]– خط همايون، علبة 09عدد7391، تاريخ 1213.

[2]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 158.

[3]–Oral özgür, Op,Cit,S 110.

إلا أن البحارة الجزائريين كانوا في العديد من المرات يهاجمون سفنهم ويستولون عليها مما أدى بالبندقية الشكاية لدى الباب العالي حيث أرسل السلطان "مصطفى" فرمان إلى الحكومات الجزائرية يأمرهم بإحترام وحماية السفن البندقية[1].(ينظر الملحق رقم05)

المبحث الخامس: خرق الحماية القنصلية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الخارجية:

لا يخف على أحد أن التاريخ الدبلوماسي والتمثيل القنصلي سجل العديد من حوادث عنف استهدفت القناصل في شخصهم وسلامتهم وحياتهم وكذلك رعاياهم وحتى مقراتهم.

[1]– المجموعة 3190الوثيقة رقم 08، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

في هذا العنصر سنحاول استعراض أهم حوادث الاعتداءات على القناصل والمبعوثين الدبلوماسيين.

حماية المبعوث الدبلوماسي من الإحتجاز والسجن تعد قاعدة من قواعد العرف والقانون الدولي العام بيد أن الواقع كان مخالفا لهته القاعدة فهنالك أمثلة عديدة انتهكت فيها الحصانة القنصلية وخاصة أثناء الأزمات والقطيعة بين الدول .

هنالك العديد من القناصل الأوروبيين تعرضوا للسجن وحتى القتل في الجزائر وهذا ما يتعارض مع كل بنود الحماية التي نصت وأكدت عليها معاهدات السلم والصداقة بين الجزائر والدول الأوروبية.

نذكر القنصل بيونو "Bionneau" الذي كان أول قنصل فرنسي يقيم في الجزائر سنة 1585م.

القنصل " دوفياس" " De Vias" بعد شكايته للسلطان العثماني عن هجومات الرياس على السفن الفرنسية في عرض البحر والإستيلاء عليها وإلحاحه في المطالبة بالتعويض عن الأضرار رماه الباشا "مصطفى باشا"[1] في السجن 1606م ولم يتمكن من الخروج من السجن إلا بعد ثمانية أشهر، وغادر الجزائر سنة 1608م.

يذكر" ديفو " أن القنصل " فرانسوا شيس" " François Chaix": تولى إدارة القنصلية عند مغادرة السيد دي فياس" " De Vias أغلب الظن أنه قتل عندما ثار الجزائريون ضد الفرنسيين وهاجموا القنصلية الفرنسية سنة 1622م[2].

[1]– يحي بوعزيز، علاقات الجزائر .....، المرجع السابق، ص 61.

[2]– Albert Devoulx, « reléve des principaux Français qui ont réside à Alger », R.A, 1872, p357

إلا أن "يحي بوعزيز" يذكر بأن الجزائريين قاموا بإعدام نائب القنصل الفرنسي ومعظم الفرنسيين الموجودين بالجزائر والمودعين في السجن وذلك بعدما أرسل "حسين باشا" "الشريف محمد" إلى مرسيليا في شهر جوان 1620م ليسأل عن مصير أعضاء الوفد المبعوث حيث أسر من طرف "التوسكان"[1] مما اضطر القنصل الفرنسي بدفع مبلغ مالي فداء له فعاد إلى الجزائر في أفريل 1621م بعد سنة من سفره[2].

القنصل "نيكولين ريكو" " Nicoline Ricou" (1629-1631) تم القبض عليه لمدة ثمانية أيام بعد أن اعتدى بعض التجار من مرسيليا على ثلاثة مراكب جزائرية حيث استولوا عليها وعلى ركابها وباعوهم رقيقا[3].

نائب القنصل " بلانكار" " Blanchard" تواجد في الجزائر كنائب قنصل القي عليه القبض سنة 1633م، بعدما تواطأ في عملية هروب بعض الأسرى مما أدى إلى سجنه، وتم معاقبة السجناء بالأعمال الشاقة. أدت هذه الحادثة إلى نقض معاهدة السلم بين البلدين وشن بحارة الجزائر هجمات كثيرة على السفن الفرنسية[4].

"بارو" " Barreau" من القناصل اللازاريين عين في الجزائر سنة 1640م وغادر سنة 1661م، في عام 1654م عرفت الجزائر الطاعون للمرة الثانية حيث استمر لمدة ثلاث سنوات، هذا ما انعكس سلبا على التجارة مع الدول الأوروبية مما أدى إلى

---

[1]- توسكانا: مملكة أو دوقية توسكانا المطلة على المتوسط (ايطاليا) عاصمتها فلورانسا كانت تحت حكم أسرة آل ميديتشي حتى سنة 1737م ربطت علاقات سياسية واقتصادية بايالات شمال افريقيا العثمانية وقد مارس بحارتها القرصنة في المتوسط. ينظر: امين محمد بوحلوفة، المرجع السابق، ص 19.

[2]- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر.....، المرجع السابق، ص 65.

[3]- نفسه، ص 70.

[4]- H.D de Gramont : « relations entre la France et la régence d'Alger au XVII siecle », R.A, v 23,1978, p431, pp 448-407

صعوبات مالية كبيرة للقنصل حيث تراكمت عليه الديون، تعرض للسجن للمرة الثانية من طرف "الباشا أحمد"[1].

كان الأب "لوفاشي" " Le père Levachier" قنصلا ما بين 1675م إلى غاية 29 جوان 1683م عند ما قام الجزائريون بقتله عن طريق ربطه بفوهة المدفع المعروف باسم بابا مرزوق La consulaire بالإضافة إلى قتل عشرين آخرين وكان ذلك انتقاما لحملة "دوكيين" Duquesne" [2] الثانية على مدينة الجزائر سنة[3].

القنصل "أندري بيول" "André Piolle" : تم القبض على هذا القنصل وسجنه مع أربعين من الرعايا الفرنسيين وإعدامهم عن طريق قذفهم بالمدفع ووضع جثثهم على ظهر لوح خشبي ودفع بهم إلى الميناء، وكان ذلك نتيجة لقصف "الماريشال ديستري" "Maréchal d'Estrées" لمدينة الجزائر سنة 1688م[4].تعرضت القنصلية الفرنسية للنهب واختفت أغراض "بيول" "Piolle" وأوراقه [5].

ليون ديلان" Leon Delane: رفض هذا القنصل خلع سيفه عند تقدمه للداي مما عرضه للاهانة ولم يمكن من البقاء في الجزائر غادرها سنة 1733م.

---

[1]– H.D. De grammont, histoire….. OP,Cit, p 175.

[2]– حملة دوكين: وصل دوكين إلى الجزائر يوم29 جويلية 1682م على رأس أسطول كبير وسفن مجهزة بالمدفعية، واستمر في قذف المدينة الى غاية 12 سبتمبر فأصاب الكثير من دورها ورحل بدون تفاوض مع الجزائر. ينظر:

Daniel Panzac, **les corsaires barbaresque la fin d'une époque 1800-1820**,(Paris : CNRS Edition, 1999),p30.

[3] –Albert Devoulx, « le canon dit La Consulaire à Alger », R.A, v 17, 1873,p01.

[4]– كرميش عزوز، **الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بداية القرن 10هـ الى الثلث الأول من القرن 19م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2015-2016م، ص 109.

[5]– Albert Devoulx, Relevé des princip…, Op.Cit, P 359.

فرانسوا ديفانت "François Devant" كان مستشار الملك وقنصله في نابولي عين في الجزائر سنة 15 يونيو1742م تعرض هو أيضا للإهانة من طرف الداي لرفضه تقبيل يده فغادر الجزائر عم 1743م[1].

لجأت فرنسا إلى استخدام القوة العسكرية ضد الجزائر سنة 1604م بعد أن هاجم الجزائريون حصن الباستيون فأرسل الملك الفرنسي " هنري الرابع" " Henri IX"، لكن الأسطول الفرنسي لم يتمكن من تحقيق أي نجاح فاضطر إلى الانسحاب.

بعد أن علم المرسيليون أن ريسا جزائريا استولى على سفينة بروفنسالية وأعدم طاقمها بالكامل تقريبا ذبحوا الوفد الجزائري انتقاما في أحد نزل المدينة[2].

لقد كان الإنجليز معرضين أيضا لعملية القتل وانتهاك حصانتهم فقد تعرض القنصل "وارد" " ward" إلى القتل من طرف الجزائرين الذين خرجوا في مظاهرات وتوجهوا إلى منزله فألقوا عليه القبض ثم أعدموه، انتقاما لحملة الأميرال "ادوارد سبارغ"[3] "Edward Spragg" على مدينة الجزائر سنة 1671م[4].

كما تعرض بعض القناصل الإنجليز للطرد من الجزائر مثلما ذكرنا سابقا كيف أن الداي لم يستقبل القنصل الانجليزي "تشارلز بلاك" سنة 1728م بإيعاز من القنصل السويدي "لوجي" "Logie"[5]، وقد كان لهذه الحادثة إنعكاسات على العلاقات الجزائرية

---

[1]–Ibid, 376.

[2]– Daniel Panzac, **les corsaires barbaresque la fin d'une époque 1800-1820**,(Paris : CNRS Edition, 1999),p 26.

[3]– إدوارد سبراغ: ولد سنة 1629م وتوفي في 11 أوت 1673م بدأ حياته المهنية كضابط في البحرية الأرلندية، ثم تحول من العمل النظامي الى لصوصية البحر أين جمع ثروة طائلة. لما اعتلى تشارل الثاني عشر ملك انجلترا عفا عليه ليعود سبارغ للعمل النظامي مرة أخرى. ينظر: حمزة إسحاق زيتوني، نشأة العلاقات الجزائرية الإنجليزية وتطورها خلال الحقبة العثمانية 1535-1698م، (الجزائر:دار الباحث للنشر والإشهار،2021)، 200.

[4]– جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص، ص 328،329.

[5]– لوجي: كان لوجي المفاوض على معاهدة السلام للسويد ثم أصبح قنصلا سويديا

الإنجليزية، حيث قامت إنجلترا بإرسال سرب من السفن بقيادة "الأدميرال كافنديش" " Cavendish" ومعه السيد "بلاك" "Black" من أجل إرجاعه إلى منصبه وأصر على الداي بذلك وتم تجديد معاهدة السلام وتوقيعها في 18 مارس1729م[1].

لقد عانى قنصل انجليزي آخر الداي حيث اضطر القنصل "آسبينول" "Aspinwall" الذي وصل في يونيو 1754 إلى الانسحاب والمغادرة بعد القسوة التي تلقاها من الداي[2].

كان من عادة القناصل الأوروبيون عند دخولهم على الداي تقبيل يده، واعتبر من البروتوكولات التي تعتمدها الجزائر كدليل على احترام وتقدير الداي، لكن هذا البروتوكول كان سبب نشوب صراع بين الداي والقنصل الانجليزي "فريزر" "Frizer" حيث رفض هذا القنصل رفضا قاطعا هذا واعتبره فعل مهين وقد أرسل الداي رسالة إلى ملك إنجلترا "جورج الثالث" "George III" يشرح له فيها هذا التصرف الوقح، وكان رد انجلترا مساندا لموقف قنصلها، وصرح وزير الخارجية الإنجليزي بأن القوة البحرية هي الرادعة لتصرفات الإيالة المهينة لجلالة الملك[3].

لذلك وفي عام 1773م قاد الكابتن "ستوت" " Stott" سفينته الحربية "ألارم" " Alarm" إلى الجزائر وبعد مناوشات وعدم التوصل إلى اتفاقات حول تقديم الأسرى الذين فروا إلى سفينة الكابتن واعتبارهم أحرارا بموجب ما تنص عليه الاتفاقيات والمعاهدات، وأخطر الداي القنصل بأنه إذا لم يمتثل الكابتن إلى طلباته فإنه سيتعرض

[1]– جون وولف، المرجع السابق، ص 422.

[2]– محمد الأمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 171.

[3]– نفسه، ص179.

للطرد، فلم يكن أمام "فريزر" "Friser" سوى المغادرة على متن السفينة "ألارم" بأوراقه وأمتعته[1].

ويذكر لنا "بلايفار" " playfair" كيف اقتحم حارس الداي منزل القنصل شارلز مايس" "Charles Mace" بعد أن أمره بترحيل طباخه لأنه كان مالطيا ونظرا لعدم انصياعه أخذ الطباخ بالقوة وأرسل مقيدا بالأغلال إلى السفينة المبحرة، تعجب القنصل من تصرف الداي خاصة وأن الرجل كان في الجزائر لفترة قصيرة ولم يغادر المنزل تقريبا، وبعد استفساره من هذه التصرفات رد عليه بأن الداي ارتأى القيام بذلك وإن كان للقنصل أي اعتراض فعليه مغادرة الجزائر[2].

وبهذا نلاحظ أنه قد حدثت تجاوزات وخرق لمبدأ الحماية القنصلية على كافة القناصل الأجانب في الجزائر فزيادة على التعديات الحاصلة على القناصل الفرنسيين والإنجليز نسجل أمثلة تعرض فيها قنصل الدانمارك" أولريش" "Ulrich" وقنصل هولندا "فريزيني" "Fraisinet" إلى التقييد والسجن بسبب تأخر بلديهما في دفع الإتاوة السنوية[3].

ولهذا قد إتخذ كل القناصل الأوروبيين في الجزائر موقفا موحدا بكتابة وثيقة احتجاج جماعية، وكانت هذه الخطوة باقتراح من القنصل الإنجليزي "بلانكلاي"" Blanklay"، وتضمنت الوثيقة أن سجن القنصل مساس بحرمة القناصل والتي يجب احترامها وعدم خرق هذه الحصانة الدبلوماسية[4].

---

[1] – Robert Lambert playfair, Op,Cit, p209.

[2]– Robert Lambert playfair, Op,Cit, p 222.

[3] –Grammont.H.d , Op,Cit, P 367.

[4]–Bardou : « Lavie d'un consul aupres la regence d' Alger »,**R.A**, v65,1924,pp 271-272.

يذكر القنصل الأمريكي" أوبراين" "O'Brien" في رسالته للرئيس الأمريكي "مادسون" " Madiso" أنه في صباح يوم 21 أفريل تم العثور على امرأتين أندلسيتن في المنزل البريطاني مع اثنين من خدام القنصل، فدخل الداي في إحدى نوبات غضبه الشديد وأمر القنصل بمغادرة البلاد، لم يستجب القنصل لأوامر الداي فأرسل هذا الأخير قوة وطرد القنصل "فالكون" " Falcon" يوم22أفريل وأبحر في 23 من نفس الشهر إلى اسبانيا وهرب الخادمان واحد إلى منزل القنصل الفرنسي والثاني إلى مخبئ آخر[1].

أما عن سبب الحملة الانجليزية الثانية ضد الجزائر فيذكر "سلامي" " Salamé" – المترجم الشخصي اللورد اكسمونث– أن الجزائر قامت بخرق المعاهدة عن طريق مجزرة شنيعة ضد عدد من الصيادين الفقراء، الذين قدموا من السواحل الأوروبية لصيد المرجان بعنابة، وقد كان هؤلاء تحت الحماية البريطانية، وما زاد الأمر تعقيدا حجز الجزائريين للقنصل الانجليزي.

لقد شهدت العلاقات الجزائرية الانجليزية توترا سنة 1823م بعدما ثارت القبائل المحيطة بجبال" بجاية " ضد السلطة العثمانية في أكتوبر من نفس السنة، وقتل العديد من الأتراك، لعل أبرزهم المفتي الحنفي الذي أخذ أسيرا[2].

يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن سكان القبائل كانوا معظمهم يشتغلون خدما في منازل القناصل فراسل الداي "حسين" كل قناصل الدول الأجنبية يطلب منهم تسليم سكان هاته المناطق باعتبارهم ثوارا لكن القنصل الإنجليزي "روبير ويليام" " Robert William" والأمريكي "وليام شالر"" Wiliam Shaller" رفضا تسليم سكان القبائل متحججين

[1]– To James Madison from Richard O'Brien, 28April1,1803, Fonders Online National Archives

[2] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 293.

"بحقوق الإنسان" أما القنصل الفرنسي " بيار دوفال" " Duval Pierre" جمع كل العمال القبائل ودفع أجرتهم وطردهم، أما القنصل الهولندي فبعد سماعه عن هذه الأحداث جمع عماله وخيرهم بين البقاء تحت حمايته أو الهرب والبحث عن مكان آمن[1].

وفي مساء يوم 25 أكتوبر قامت قوات بحرية جزائرية، باقتحام بستان القنصل الإنجليزي ومطالبته بتسليم سكان القبائل لموجودين لديه، وكان القنصل قد قام بوضع الختم الرسمي ووضع فوقه الإنجليزية، لكن بعد قرار من الباشا تم كسر واقتحام المنزل.

وفي 28 جانفي 1824 أرسل الإنجليز إلى الجزائر حملة بقيادة القبطان "سبنسر" وانسحاب القنصل إلى السفينة الانجليزية وترك أمر تسيير القنصلية إلى القنصل الأمريكي[2].

إن ما يختم كل حوادث خرق حماية القناصل الأوروبيين في الجزائر وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الأوروبية تلك الحادثة التي تسبب بها القنصل الفرنسي "دوفال" Duval" التي عرفت ب "ضربة المروحة" حيث ترتبط هذه الحادثة بالتعامل الأخير للحكومة الفرنسية مع مشكل الديون الواجب تسديدها للخزينة الجزائرية، فقد اعتقد الداي أن الموقف الأخير للحكومة الفرنسية من مشكل الديون هو من اختلاق القنصل متهما إياه بلإستيلاء على تلك الأموال التي كانت الحكومة الفرنسية وعدت بإرسالها للجزائر[3].

---

[1]– قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2015–2016، ص 105.

[2]– محمد الأمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 225.

[3]– محمد أمين، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**،(فاس: مطبعة آنفو،2011)، ص 170.

الخاتمة

.

بالرغم من أن معالجة موضوع حماية قناصل الأوربيين في الجزائر إبان العهد العثماني كغيره من المواضيع يتطلب دراسة أكثر توسعا وتعمقا، إلا أننا حاولنا وبنوع من الجهد أن نبلغ بالبحث إلى الشكل الذي هو عليه وأن نستخلص مجموعة من النتائج أهمها:

– تمتعت الجزائر العثمانية بإستقلالية عن الدولة العثمانية المركزية منذ القرن الثامن عشر، على الرغم من عدم اعتراف الباب العلي بذلك، وكان ذلك من خلال حكمها الذاتي شبه الكامل في شؤونها الداخلية والخارجية، وبحريتها القوية وإقتصادها المزدهر وعلاقاتها الخارجية خاصة، فكانت الجزائر تعلن الحرب وتعقد السلم بحرية دون تدخل السلاطين العثمانيين في قراراتها حيث شرعت الجزائر في هذه المرحلة في ممارسة جديدة وهي رفض لمعاهدات والامتيازات التي لا تخدم مصالحها.

ولهذا فإن العلاقات الخارجية للجزائر أصبحت تقوم على مبادئ أساسية أهمها:

– كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام معها.

– اعتبار الإيالة الجزائرية أية معاهدة لا تعترف بقوة بحريتها وتفوقها في البحر لا يمكن قبولها ولقد كان هذا تقليدا اعتمدته طيلة ثلاثة قرون.

– رفض الجزائر أي تحالف مع دولة أوروبية ضد دولة أخرى.

– إلا أننا نلمس في السلوك الخارجي للحكام الإيالة ما يسمى ب"النزعة البراغماتية" حيث كانت تسعى إلى تجنب الصراعات المباشرة مع القوى الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا خاصة بعد القرن السابع عشر، أما الدول فتية النشأة كالو.م.أ التي كانت تجوب المتوسط فاعتبرتها الجزائر مصدرا للغنائم والأسرى، أما الدول الشمالية فقد اعتبرها الحكام في

الإيالة مصدر المعدات البحرية والعسكرية التي توفرها عن طريق معاهدات السلام والتجارة التي عقدتها معها، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الجزائر هي من سعت إلى إبرام السلام، بل العكس تماما فسلام كان عادة لا يخدم نشاط البحارة الذي يعتمد على استمرار حالة العداء مع الدول الغربية، فالمعاهدات التي أصبحت تعقد في الإيالة يجب أن تقدم البديل عن مداخيل الغنائم البحرية وتعويضها بالهدايا والإتاوات.

ازداد اهتمام الدول الأوروبية بالمعاهدات حيث سعت كل الدول الأوروبية إلى عقد المهادنة والصلح مع الجزائر، فكلما عقد بلد معاهدة سارع بلد آخر للمطالبة بالشروط نفسها قصد توفير الأمن لسفنها التجارية، والدفاع عن مصالحها وامتيازاتها وذلك بتعين قناصل مقيمين في الجزائر.

وبهذا فقد حاولنا إظهار الأهمية الكبيرة التي اكتسبها التمثيل القنصلي في إرساء وتدعيم العلاقات بين الإيالة الجزائرية والدول الأوروبية، فتم التوصل إلى أن البعثات القنصلية تعتبر الأداة الرئيسية والفعالة لهذا التمثيل، ونظرا للصفة التمثيلية التي تتمتع بها البعثات القنصلية فقد نص العرف الدولي على حماية خاصة بها وذلك بمنحها مجموعة من الحصانات والامتيازات على سبيل الحماية لأداء واجباتها على أكمل وجه بكل حرية واستقلالية بعيدا عن تدخل الحكام.

لعبت مسألة الحماية القنصلية دورا هاما في تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية في العهد العثماني فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى إضعاف سيادة الجزائر ومنح الدول الأوروبية امتيازات اقتصادية وسياسية هامة، كما أدت الحماية القنصلية في تأجيج التوترات بين الجزائر والدول الأوروبية.

إن التجارة الخارجية هي الدافع الأول والأساسي الذي أوجد التمثيل القنصلي أي أن التجارة كانت الباعث الأساسي للتجار منذ العصور القديمة لإيجاد أشخاص يعملون على تنظيم وحماية تجارتهم خارج بلدانهم .

إن الحماية القنصلية قد نشأة عرفيا ولم يتم تدوينها إلا بعد مؤتمر فيينا 1815م وبروتوكول اكس لاشابيل 1816م.

لقد نصت المعاهدات والامتيازات بضرورة منح حق الحماية لشخص القنصل وجميع مرافقيه أثناء تواجده في الإيالة ونلاحظ بأنه لم تخلوا أية معاهدة بين الجزائر والدولة الأوروبية من بنود تؤكد على هذه الحماية بالإضافة إلى التأكيد على توفير له كل سبل الراحة والأمان وعلى الجزائر أن تعاقب وتردع أي مخالفة لهذا الحق.

إن مقر القناصل هو ملجئ مقدس يمنع اقتحامه حتى ولو كان ذلك أمرا من الداي، بل يتعين عليه تعيين حراس من انكشاريته للسهر على حرمة إقامة القنصل .

يتمتع القناصل الأوروبيون بكل المساعدات والتسهيلات ويتم إعفاؤهم من جميع الضرائب، بالإضافة يمنع على حكام الجزائر سجن القناصل تحت أي ذريعة أو سبب.

إن الجزائر وعلى الرغم مما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات بينها وبين الدول الأوروبية حول حماية القناصل لم تكن تأبه لهذه البنود فكان حكام الجزائر يخضعون القناصل للمساءلات وفي العديد من المرات للإهانات وهذا إن دل فهو يدل على قوتها واستعدادها لأي رد فعل كان من الدول الأوروبية.

ثبت في العديد من الظروف أن القناصل الأوروبيين في الجزائر كانوا يدفعون ثمن تأزم العلاقات بين الجزائر وبلدانهم إما بالتهديد والسجن، وإما بالإهانة والطرد، رغم الحصانة القنصلية التي تنص عليها المعاهدات.

أكد القناصل على دورهم الكبير في خط سير العلاقات نحو السلم، أو الحرب، أو على الأقل توتر.

إن القناصل كانوا مع نهاية القرن القرن الثامن عشر قد وصلوا إلى مرحلة توحي بالخطر، وذلك بتدخلهم في الشؤون الداخلية للجزائر مما يبين لنا مستقبل العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية الذي انتهى باحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م.

وفي الأخير يستحضرنا قول *"العماد* الإصفهاني":

"... إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده:

لو غُيَر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أجمل، و هذا من

أعظم العبر... وهو دليل على استيلاء النقص على كافة البشر".

فأملنا أن يُقبل هذا العمل وأن نكون قد ساهمنا ولو بمقدار قليل في تعزيز وإزاحة الغموض عن تاريخنا وبذلك قد نكون قد أدينا جزءا من الواجب نحو هذا الوطن الحبيب فإن وفقنا فبفضل الله سبحانه وإن لم نوفق فمن أنفسنا.

الملاحق

الملحق الأول: معاهدة الصلح بين الجزائر وفرنسا
الملحق الثاني:رسالة من محمد باشا إلى آغا النوبة بعدم إيذاء نائب القنصل الفرنسي ومعاملته بإحترام
الملحق الثالث: رسالة من حسن باي إلى نائب القنصل الفرنسي بعنابة
الملحق الرابع: سفير النمسا يطلب احترام سفنهم من القراصنة
الملحق الخامس: أمر الجزائريين بإحترام سفن البندقية
الملحق السادس: رسالة من محمد باشا إلى قائد عنابة بعدم إيذاء القنصل الفرنسي
الملحق السابع: منع الإعتداء على الفرنسيين
الملحق الثامن: شكوى بسبب أعتداء البحارة الجزائريين على السفن الإسبانية
الملحق التاسع: هجوم انجليزي على الجزائر
المحلق العاشر: إرضاء سفير النمسا بدفع 350 كيس من الذهب مقابل سفن أسرها الجزائريون
الملحق الحادي عشر: منع الإعتداء على قنصل فرنسيى
الملحق الثاني عشر: رخصة مرور مسلمة من محمد باشا لمبعوث البابا أمانويل لمنع التعرض له.
ملحق الثالث عشر: رسالة من صالح باي إلى آغا النوبة بحسن معاملة نائب القنصل
الملحق الرابع عشر: الأمر بإلقاء القبض على طباخ إعتدى على نائب القنصل
الملحق الخامس عشر: الإذن بنصب المدافع في الباستيون

1/ الملحق الأول:معاهدة الصلح بين الجزائر وفرنسا[1]

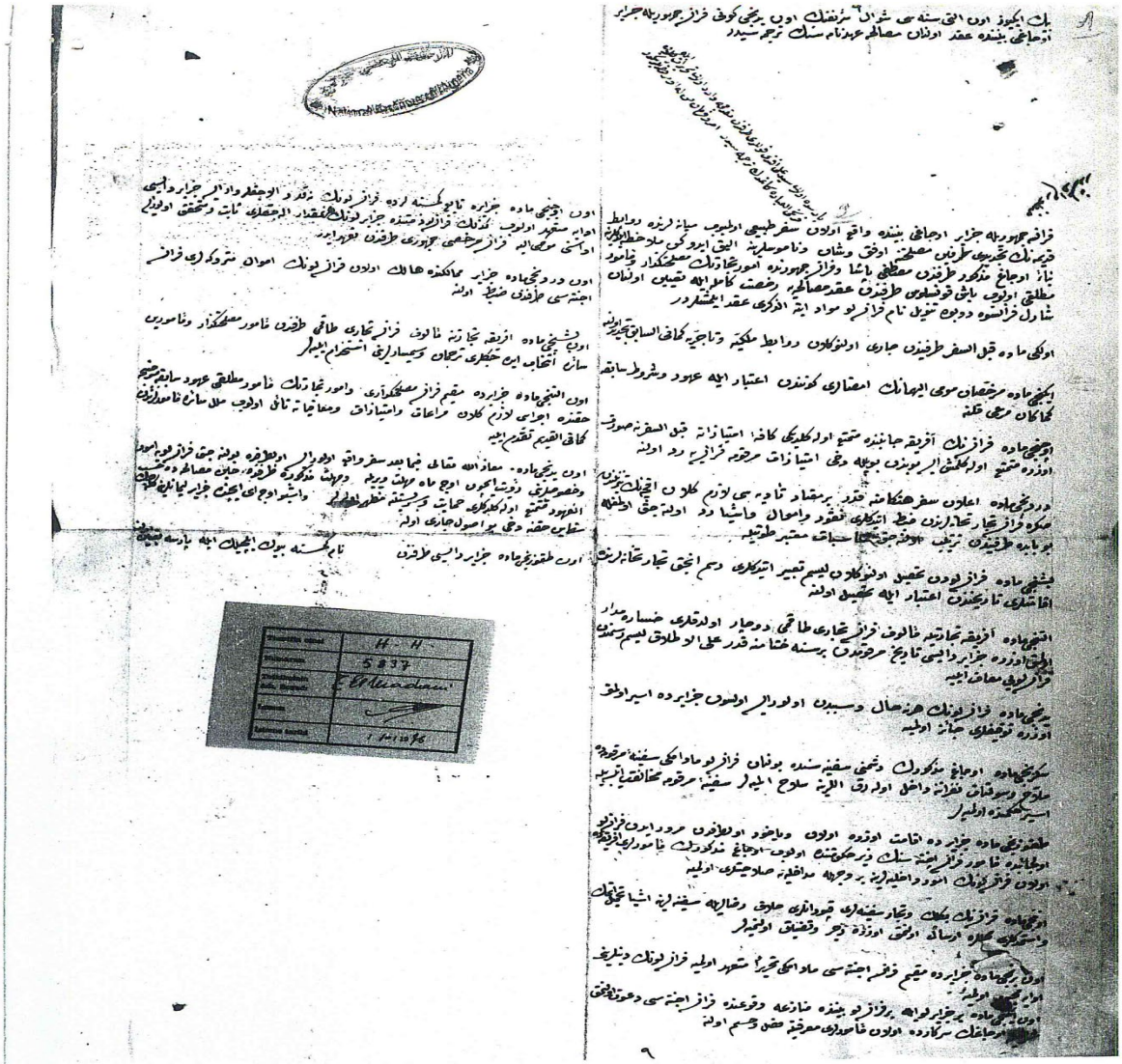

[1]خط همايون ، العلبة رقم 09، عدد 5837،تاريخ 1216.

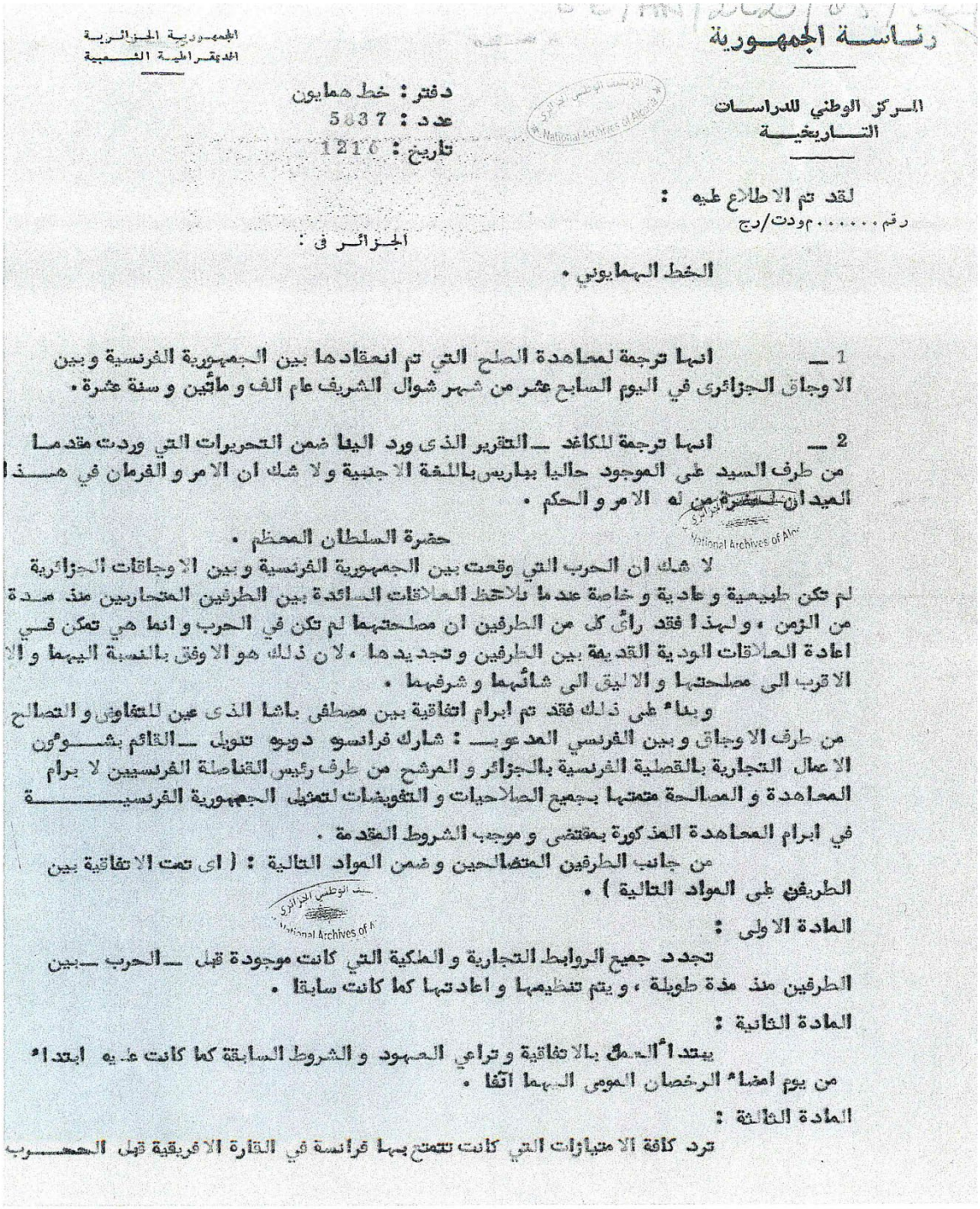

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات التاريخية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دفتر : خط همايون
عدد : 5837
تاريخ : 1216

لقد تم الاطلاع عليه :
رقم ..... م ودت/رج

الجزائر في :

الخط الهمايوني .

1 ـ انها ترجمة لمعاهدة الصلح التي تم انعقادها بين الجمهورية الفرنسية و بين الاوجاق الجزائري في اليوم السابع عشر من شهر شوال الشريف عام الف و مائتين و سنة عشرة .

2 ـ انها ترجمة للكاغد ـ التقرير الذي ورد الينا ضمن التحريرات التي وردت مقدما من طرف السيد على الموجود حاليا بباريس باللغة الاجنبية و لا شك ان الامر و الفرمان في هذا العيد ان لحضرة من له الامر و الحكم .

حضرة السلطان المحظم .

لا شك ان الحرب التي وقعت بين الجمهورية الفرنسية و بين الاوجاقات الجزائرية لم تكن طبيعية و عادية و خاصة عندما نلاحظ العلاقات السائدة بين الطرفين المتحاربين منذ مدة من الزمن ، ولهذا فقد رأى كل من الطرفين ان مصلحتهما لم تكن في الحرب و انما هي تمكن في اعادة العلاقات الودية القديمة بين الطرفين و تجديدها ، لان ذلك هو الاوفق بالنسبة اليهما و الاقرب الى مصلحتها و الاليق الى شانهما و شرفهما .

وبناء على ذلك فقد تم ابرام اتفاقية بين مصطفى باشا الذي عين للتفاوض و التصالح من طرف الاوجاق و بين الفرنسي المدعو ـ شارك فرانسو دوبوه تنويل ـ القائم بشؤون الاعمال التجارية بالقصلية الفرنسية بالجزائر و المرشح من طرف رئيس القناصلة الفرنسيين لابرام المعاهدة و المصالحة متمتها بجميع الصلاحيات و التفويضات لتمثيل الجمهورية الفرنسية في ابرام المعاهدة المذكورة بمقتضى و موجب الشروط المقدمة .

من جانب الطرفين المتصالحين و ضمن المواد التالية : (اى تمت الاتفاقية بين الطرفين على المواد التالية) .

المادة الاولى :

تجدد جميع الروابط التجارية و الملكية التي كانت موجودة قبل ـ الحرب ـ بين الطرفين منذ مدة طويلة ، و يتم تنظيمها و اعادتها كما كانت سابقا .

المادة الثانية :

يبتدأ العمل بالاتفاقية و تراعي العهود و الشروط السابقة كما كانت عليه ابتداء من يوم امضاء الرخصان المومى اليهما انفا .

المادة الثالثة :

ترد كافة الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسة في القارة الافريقية قبل الحرب

- خط همايون ، العلبة رقم 09، عدد 5837،تاريخ 1216.

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات التاريخية

2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم ..... م ودت/رج

الجزائر في :

الأرشيف الوطني الجزائري National Archives of Algeria

و منذ مدة من الزمن اليها بنفس الشكل و الصورة التي كانت تتمتع بها فرانسة قبل الحرب .

المادة الرابعة :

بعد اخراج و تنقيص المبلغ الذى كان يؤخذ حسب العادة حتى وقت اعلان الحرب بين الطرفين ، ترد جميع النقود و الاموال و الاشياء التي اخذت من المؤسسات التجارية الفرنسية الى فرانسة .

و نظرا الى ان مقدار هذه الاموال و الاشياء و النقود لم يكن قليلا فان التدابير و المناسبات التي اتخذت او تتخذ من جانب الطرفين تكون معتبرة لحل المشكل .

المادة الخامسة :

ان الضريبة التي تسمى ـ ليسم ـ و التي كانت تؤخذ من الفرنسيين بطريقة معتادة منذ مدة ، لا تؤخذ منهم اليوم الا اعتبارا من تاريخ اقامتهم مؤسساتهم التجارية .

المادة السادسة :

يعفى داى الجزائر الهيئة التجارية الفرنسية التي يتاجر عادة في افريقية يعفيهم عن الضريبة ، التي تسمى ـ ليسم ـ لمدة سنة ، اعتبارا من تاريخ المعاهدة و ذلك مقابل الخسائر التي لحقت بهم قبل ذلك .

المادة السابعة :

لا يجوز اسر الفرنسيين و توقيفهم كأسرى في الجزائر مهما كانت الاسباب الداعية الى ذلك وكيفما كانت الاحوال .

الأرشيف الوطني الجزائري National Archives of Algeria

المادة الثامنة :

لا يجوز ان ينطبق على الفرنسيين الذين قد يوجدون في سفينة معادية ـ للاوجاق الجزائرى ـ ضمن الخدم و الملاحين حكم الرق و الاسترقاق ما داموا غير حاملين للسلاح ، ولو كانت السفينة تابعة للاعداء و مخالفة للاوجاقات الغربية الجزائرية .

المادة التاسعة :

ان الفرنسيين الذين يقيمون بالجزائر او يمرون على تلك الاطراف يتبعون ـ اداريا للوكالة الفرنسية الموجودة في تلك الجهة ، و لا يحق لموظفي الاوجاق التدخل في الشؤون الداخلية للفرنسيين الموجودين بافريقية باى وجه من الوجوه .

المادة العاشرة :

لا يجوز اجبار و اكراه قباطنة السفن الفرنسية التابعة للدولة الفرنسية او التجار الفرنسيين على شحن بضائع في سفنهم او توجيههم جبرا الى اماكن معينة بدون ارادتهم و رضاهم كما لا يجوز توبيخهم و زجرهم من أجل ذلك .

خط همايون ، العلبة رقم 09، عدد 5837،تاريخ 1216.

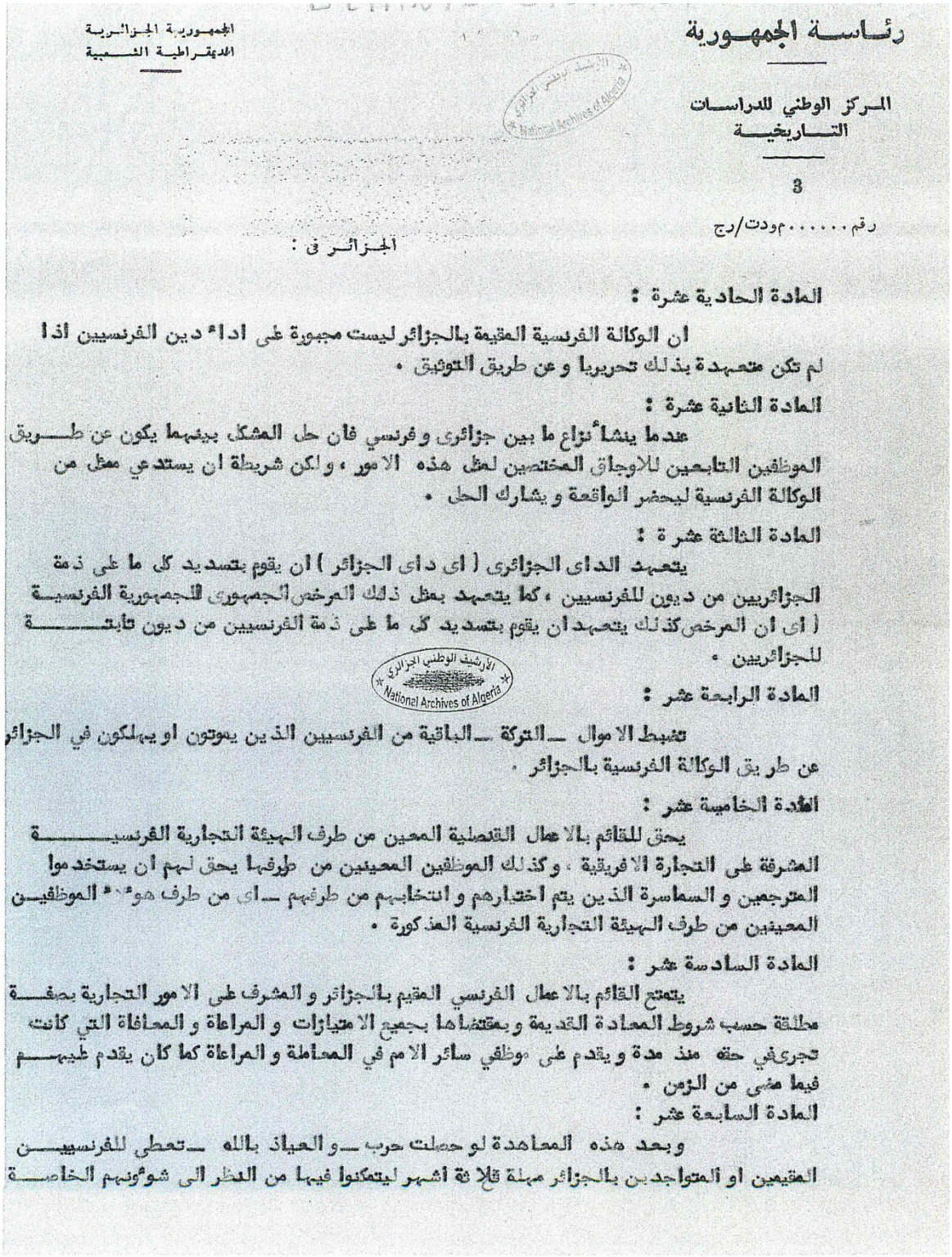

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات التاريخية

3

رقم ..... م ودت/رج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر في :

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

المادة الحادية عشرة :

ان الوكالة الفرنسية المقيمة بالجزائر ليست مجبورة على اداء دين الفرنسيين اذا لم تكن متعهدة بذلك تحريريا و عن طريق التوثيق .

المادة الثانية عشرة :

عندما ينشأ نزاع ما بين جزائري و فرنسي فان حل المشكل بينهما يكون عن طريق الموظفين التابعين للاوجاق المختصين لحل هذه الامور ، ولكن شريطة ان يستدعي ممثل من الوكالة الفرنسية ليحضر الواقعة و يشارك الحل .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد الداي الجزائري (اي داي الجزائر) ان يقوم بتسديد كل ما على ذمة الجزائريين من ديون للفرنسيين ، كما يتعهد بمثل ذلك المرخص الجمهوري للجمهورية الفرنسية (اي ان المرخص كذلك يتعهد ان يقوم بتسديد كل ما على ذمة الفرنسيين من ديون تابتة للجزائريين .

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

المادة الرابعة عشر :

تضبط الاموال ـ التركة ـ الباقية من الفرنسيين الذين يموتون او يهلكون في الجزائر عن طريق الوكالة الفرنسية بالجزائر .

المادة الخامسة عشر :

يحق للقائم بالاعمال القنصلية المعين من طرف الهيئة التجارية الفرنسية المشرفة على التجارة الافريقية ، وكذلك الموظفين المعينين من طرفها يحق لهم ان يستخدموا المترجمين و السماسرة الذين يتم اختيارهم و انتخابهم من طرفهم ـ اي من طرف هؤلاء الموظفين المعينين من طرف الهيئة التجارية الفرنسية المذكورة .

المادة السادسة عشر :

يتمتع القائم بالاعمال الفرنسي المقيم بالجزائر و المشرف على الامور التجارية بصفة مطلقة حسب شروط المعاهدة القديمة و بمقتضاها بجميع الامتيازات و المراعاة و المحافاة التي كانت تجري في حقه منذ مدة و يقدم على موظفي سائر الامم في المعاملة و المراعاة كما كان يقدم عليهم فيما مضى من الزمن .

المادة السابعة عشر :

و بعد هذه المعاهدة لو حصلت حرب ـ و العياذ بالله ـ تعطى للفرنسيين المقيمين او المتواجدين بالجزائر مهلة ثلاثة اشهر ليتمكنوا فيها من النظر الى شؤونهم الخاصة

- خط همايون ، العلبة رقم 09، عدد 5837،تاريخ 1216.

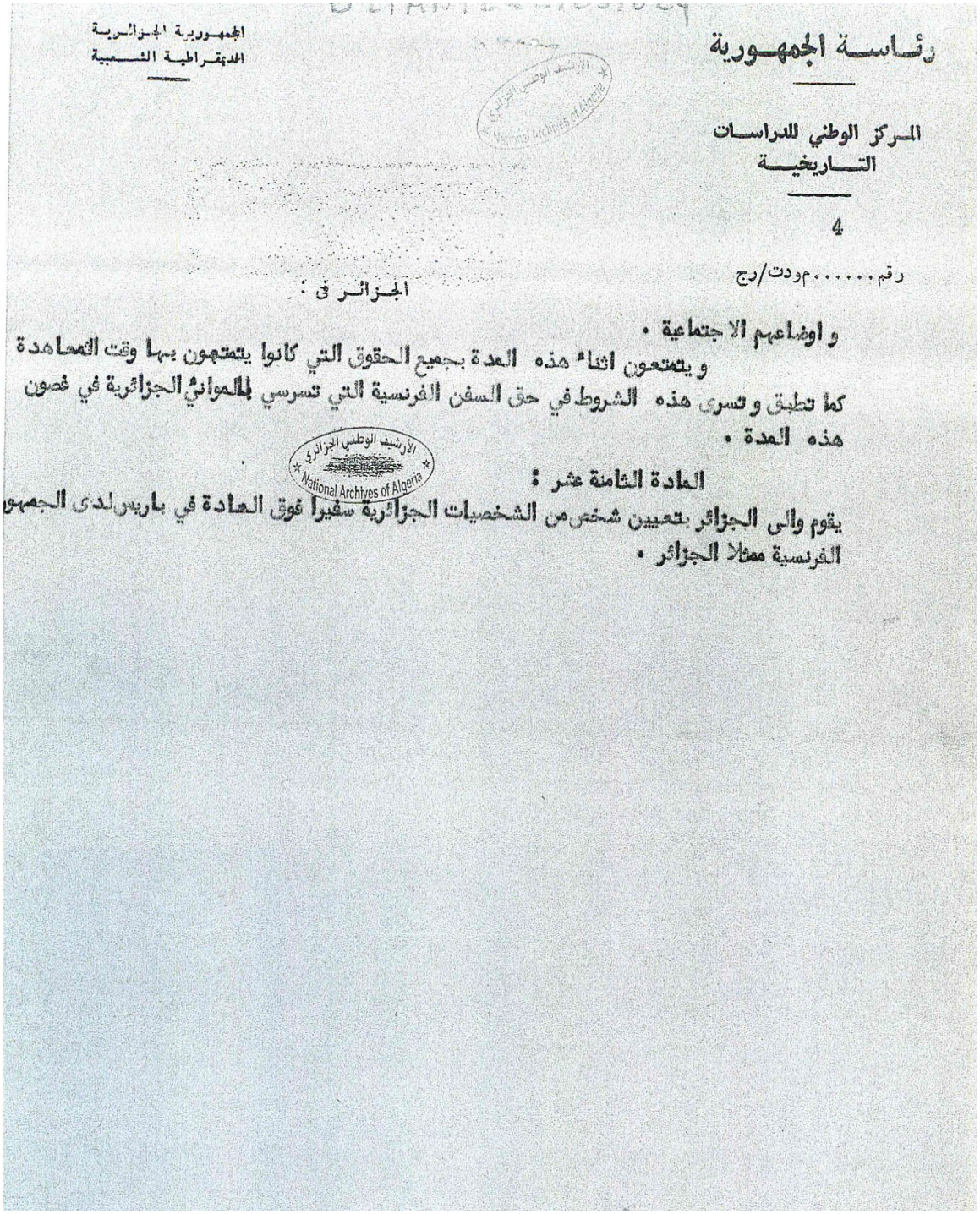

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

4

رقم ..... م ودت/رج

الجزائر في :

و اوضاعهم الاجتماعية .
و يتمتعون اثناء هذه المدة بجميع الحقوق التي كانوا يتمتعون بها وقت المعاهدة
كما تطبق و تسري هذه الشروط في حق السفن الفرنسية التي تسرسي بالموانئ الجزائرية في غضون
هذه المدة .

المادة الثامنة عشر :
يقوم والي الجزائر بتعيين شخص من الشخصيات الجزائرية سفيرا فوق العادة في باريس لدى الجمهو
الفرنسية ممثلا الجزائر .

- خط همايون ، العلبة رقم 09، عدد 5837،تاريخ 1216.

الملحق الثاني:رسالة من محمد باشا إلى آغا النوبة بعدم إيذاء نائب القنصل الفرنسي ومعاملته بإحترام[1]

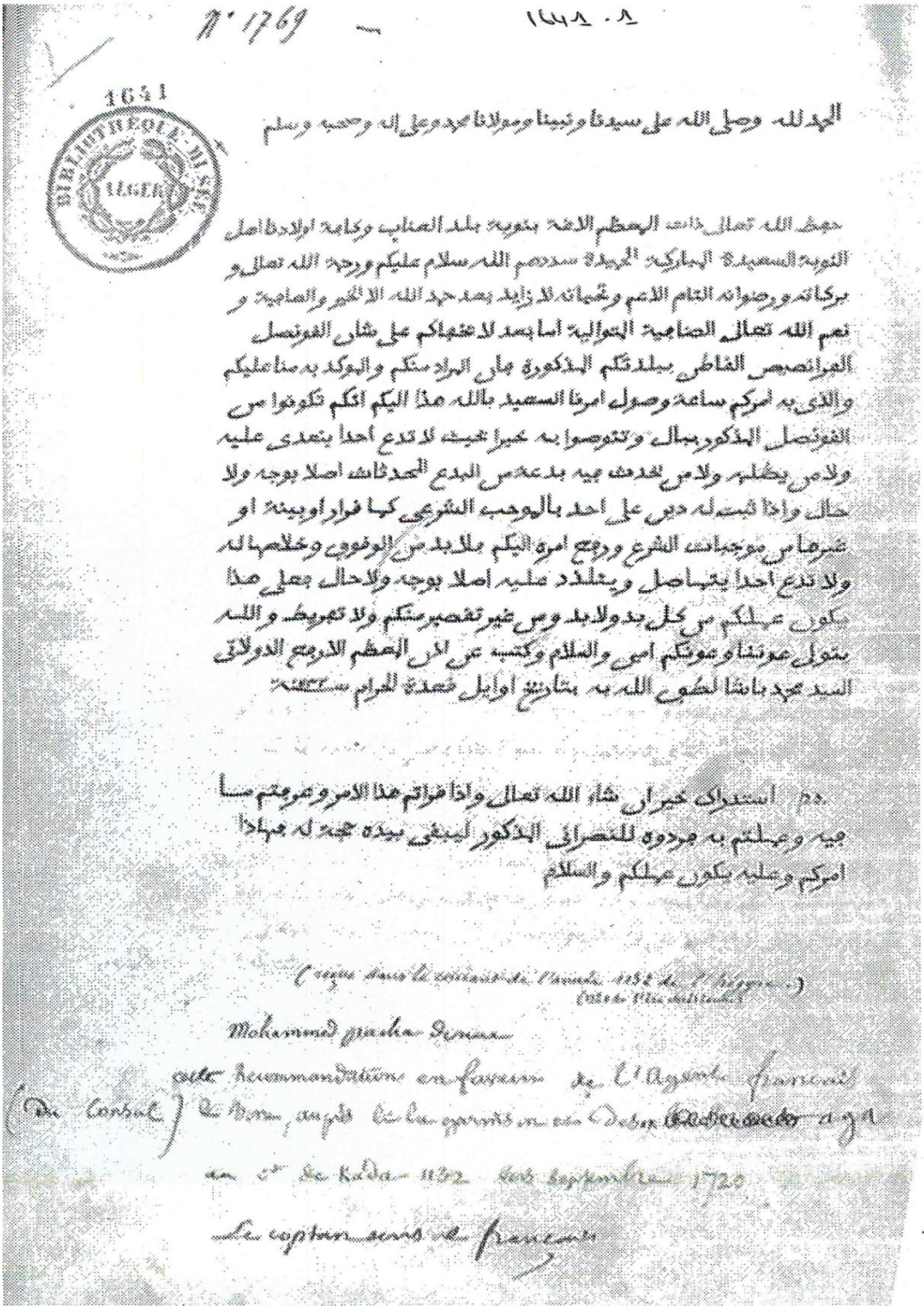

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

حفظ الله تعالى ذات المعظم الاغا بنوبة بلد الصناب وكافة اولادنا اهل النوبة السعيدة المباركة المجيدة سدهم الله سلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته ورضوانه التام الدائم وغفرانه لا زايد بعد حمد الله الا الكم والعافية و نعم الله تعالى الصافية الموالية اما بعد لاعلمكم على شان القونصل الفرانصص الغاطن ببلدتكم المذكورة بان المراد منكم والمؤكد به منا عليكم والذي به امركم ساعة وصول امرنا السعيد بالله هذا اليكم انكم تكونوا من القونصل المذكور ببال وتتوصوا به خيرا حيث لا تدع احدا يتعدى عليه ولا من يظلمه ولا من يحدث فيه بدعة من البدع المحدثات اصلا بوجه ولا حال واذا ثبت له دين على احد بالوجه الشرعي كما قرار اوبينة او غيرها من موجبات الشرع ورجع امره اليكم بلا بد من الوفوق وخلصها له ولا تدع احدا يتماحل ويتلدد عليه اصلا بوجه ولاحال بعلى هذا يكون عملكم من كل بد ولا بد ومن غير تقصير منكم ولا تعريك والله يتولى عونا وعونكم امين والسلام وكتب عن المعظم الدرجة الدولاتي السيد محمد باشا لطفي الله به بتاريخ اوايل شهر محرم سنة

اه استدراك خيرا ان شاء الله تعالى واذا فرائم هذا الامر ومرتم سا فيه وعملتم به مردوه للنصراني المذكور لينفي بيده حجة له بهذا امركم وعليه يكون عملكم والسلام

Mohammed pacha Sennar

cette Recommandation en faveur de l'Agent français

(du Consul) le Bon emploi de la garnison en Dar Mahas

le capitaine de Francesco

[1]- المكتبة الوطنية ، الوثيقة رقم 01، المجموعة رقم 1641.

الملحق الثالث: رسالة من حسن باي إلى نائب القنصل الفرنسي بعنابة[1]

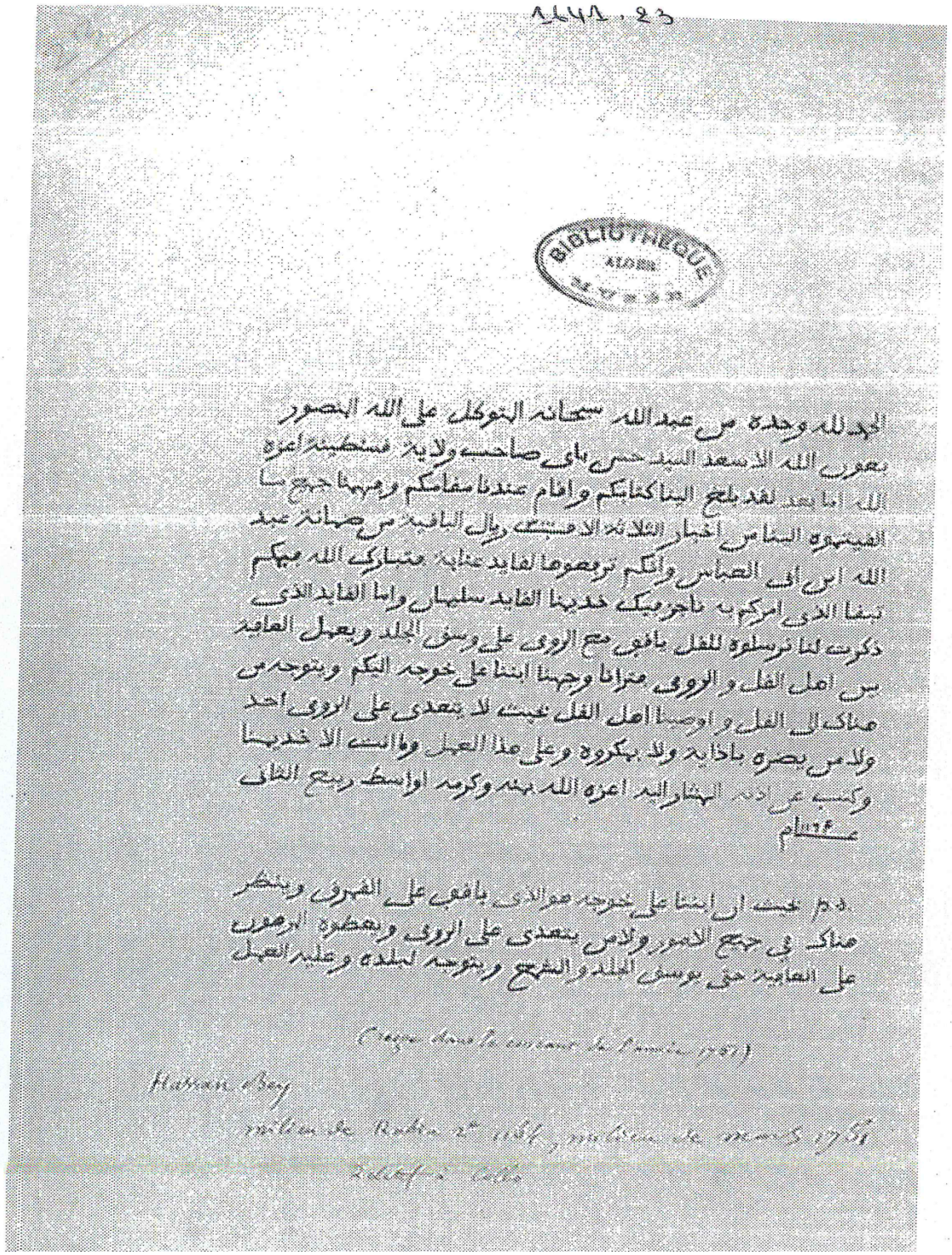

[1]- المكتبة الوطنية ، الوثيقة23، المجموعة رقم 1641.

الملحق الرابع: سفير النمسا يطلب احترام سفنهم من القراصنة[1]

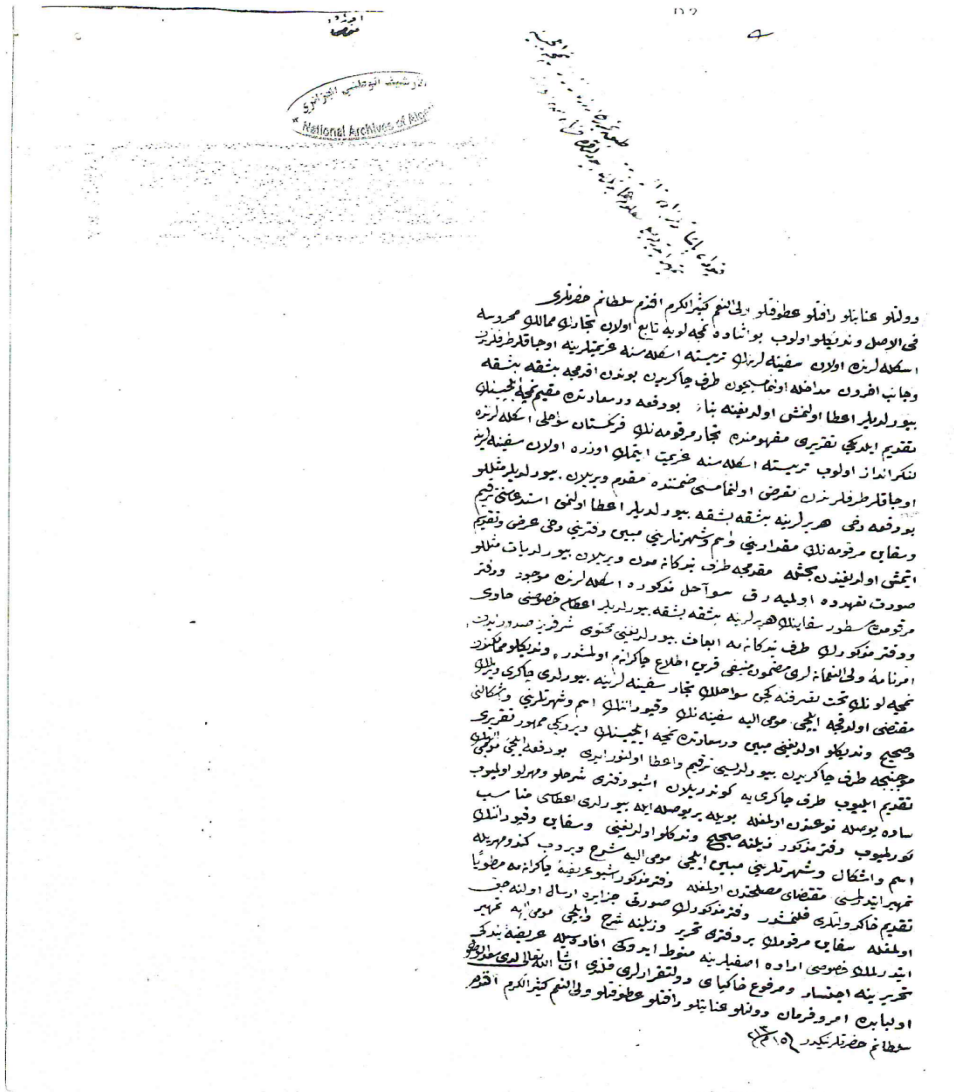

[1]-خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 7391، تاريخ 1213.

DZIAN/2CR/701/04

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الجزائر في :
خط همايون
عدد : 7391
تاريخ : 1213
المحرر : فكري طونا

انه التحرير الذي صدر من حضرة القبطان باشا موجها الى السفير النمساوي التختيم بختمة الرسمي و عرضها بعد ذلك على المقام الهمايوني للعلم و الاحاطة .

الخط الهمايوني .

صاحب الدولة و العناية و الرافة و الحماية ولي النعم و كثير الكرم سيدي و مولاي .

حضرة السلطان المعظم .

للعلم الهمايوني انه كان قد تم سابقا منح و اعطاء عدة ـ فرامين ـ شاهانية للسفن التجارية او لارباب السفن التجارية الوندية كية ـ اصلا ـ و النمساوية من حيث التبعية الادارية المتواجدة اذ ذاك في مختلف موانئ الممالك العثمانية المحروسة ، و ذلك من اجل تامين امنها و سلامتها امام التعرضات المحتملة و المتوقعة من طرف قراصنة الاوجاقات و غيرها اثناء اعتزامها مغادرة هذه الموانئ و الاتجاه الى ميناء " تريستة " .

بناء على هذا العمل و استنادا الى تلك الفرامين الممنوحة لاصحاب السفن التجارية المذكورة انفا ، فان السفير النمساوي المقيم حاليا بدار السعادة قد تقدم هذه المرة ايضا تقرير يفهم من مضمونه انه يرجو و يطلب منح و اعطاء نفس الفرامين الشاهانية الى نفس التجار ايضا من اجل سفنهم التجارية المتواجدة في مختلف موانئ ـ فراكستان ـ اي الدول الغربية ، و ذلك قصد تامين الامن و السلام في الطريق اثناء اعتزامها مغادرة هذه الموانئ في اتجاهها الى ميناء ـ تريستة ـ .

كما قام السفير المشار اليه ايضا بتقديم دفتر و قد سجل فيه بيان وافي امقدار و عدد السفن المذكورة و اسم كل سفينة منها و الشهرة التي تعرف بها في الاوساط البحرية و في تقاليد البحريين .

هذا .. و من جهة اخرى فانني قد احطت علما و اطلاعا بالامر الهمايوني الشريف الذي صدر خصيصا بخصوص اعطاء الفرامين لتلك السفن التجارية المذكورة في تقرير السفير النمساوي لكل واحدة منها " فرمان " حسب البيانات التي سجلها السفير في الدفتر المقدم مرفقا بالتقرير .

كانت الكيفية المطبقة في منح و اعطاء ـ فرامين ـ مماثلة لتلك الفرامين التي كان يتحقق اعطاءها من طرفي لتلك السفن التجارية التي هي و ندكية اصلا و لكنها اصبحت تتبع

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 7391، تاريخ 1213.

DC/IAN/KL2/04/047

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأمانة العامة

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

ـ ٢ ـ

الجزائر في :

نمسة اداريا بعد استيلاء نمسة على السواحل من الاراضي الوندكية ، نعم كانت هذه الكيفية تتدرج و تتبلور في انه كلما أحتاجت هذه السفن الى فرامين أمنية يتقدم اصحابها الى السفارة النمساوية و السفير النمساوي بدوره يقدم الى الاوزاق الرسمية اللازمة مختومة بختمة الرسمي كما يعين في هذه الاوراق جميع ما يتعلق من المعلومات اللازمة بشان السفن من حيث بيان عددها و اشكالها و اسمائها و الشهرة التي تعرف بها في الاوساط البحرية و لدي البحارة و بعد هذه التاليدات الرسمية يتم منح و اعطاء فرامين الامنية للسفن المذكورة لكل سفينة فرمان حتى تكون في امن و هي تتجه نحو ميناء " تريستة " قادمة من موانئ الدول العربية او موانئ الدولة العلية ، الا ان هذه المرة لم يفعل السفير النمساوي ما كان يعطيه في السابق حينما يتقدم الي ليطلب فرامين الامن للسفن الوندكية التابعة لادارة الدولة النمساوية لانه لم يختم الاوارق التي توكد صحة المعلومات المتعلقة بها و باصحابها في كونها وندكية الاصل ام لا .

بل اكتفى بارسال ـ بوصلة ـ رسالة خطية فقط ـ لاعطاء الفرامين المطلوبة .

و انا من جهتي لم ار مناسبا اعطاء ـ الفرامين الامنية ـ المطلوبة من طرفه لاباب تلك السفن الوندكية التابعة للادارة النمساوية مكتفيا و مستندا الى تلك الرسالة الخطية البسيط التي لا يمكن ان تحل محل الختم الرسمي ، ولذا طلبت من السفير ان يقدم شرحا على ذيل الدفتر الذى قدمه الى يوكد فيه و يبين صحة المعلومات المتعلقة بالسفن المذكورة و اربابها من حيث اصلها و اسمائها و اشكالها و اسماء القباطنة الذين يعملون فيها ثم يختم ذلك الشرح بختمه الرسمي كما كان يفعل تماما في المرات السابقة .

حتى يمكن اتمام المهمة التي يطلبها منى الا و هي اعطاء الفرامين الامنية للسفن الوندكية التابعة للادارة النمساوية .

هذا ... ولقد تم عرض و تقديم الدفتر المقدم من طرف السفير المشار اليه مرفقا بعريضتي التي تبين سبب امتناعي عن اعطاء تلك الفرامين الامنية و ذلك حفظا للمصالح العليا لكلا الطرفين و على الاخص مصلحة الدولة العلية ، الى المقام الهمايوني العالي قصد العلم و الاحاطة .

و بما اننا نقوم بارسال صورة لذلك الدفتر المقدم الى الجزائر فانه يرجى تحرير دفتر مماثل لذلك الدفتر بخصوص السفن و مقدارها و اسمائها و اشكالها و اسماء القباطنة فيها و كذلك اصلها من حيث كونها " وندكية ـ " الاصل ام لا ثم يوامر السفير النمساوي ليكتب ذيله ذلك الشرح الذى كتبه في ذيل الاول و يختم بختمه الرسمي ، و كل ذلك بمقتضى الامر الهمايوني الشريف و ضمن ارادته السنية التي تجرات على كتابة العريضة و رفعها الى المقام الشاهاني العالي من اجلها .

و الامر و الفرمان لصاحب السلطان المعظم ، سيدى و مولاى حضرة السلطان المعظم

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 7391، تاريخ 1213.

الملحق الخامس: أمر الجزائريين بإحترام سفن البندقية[1]

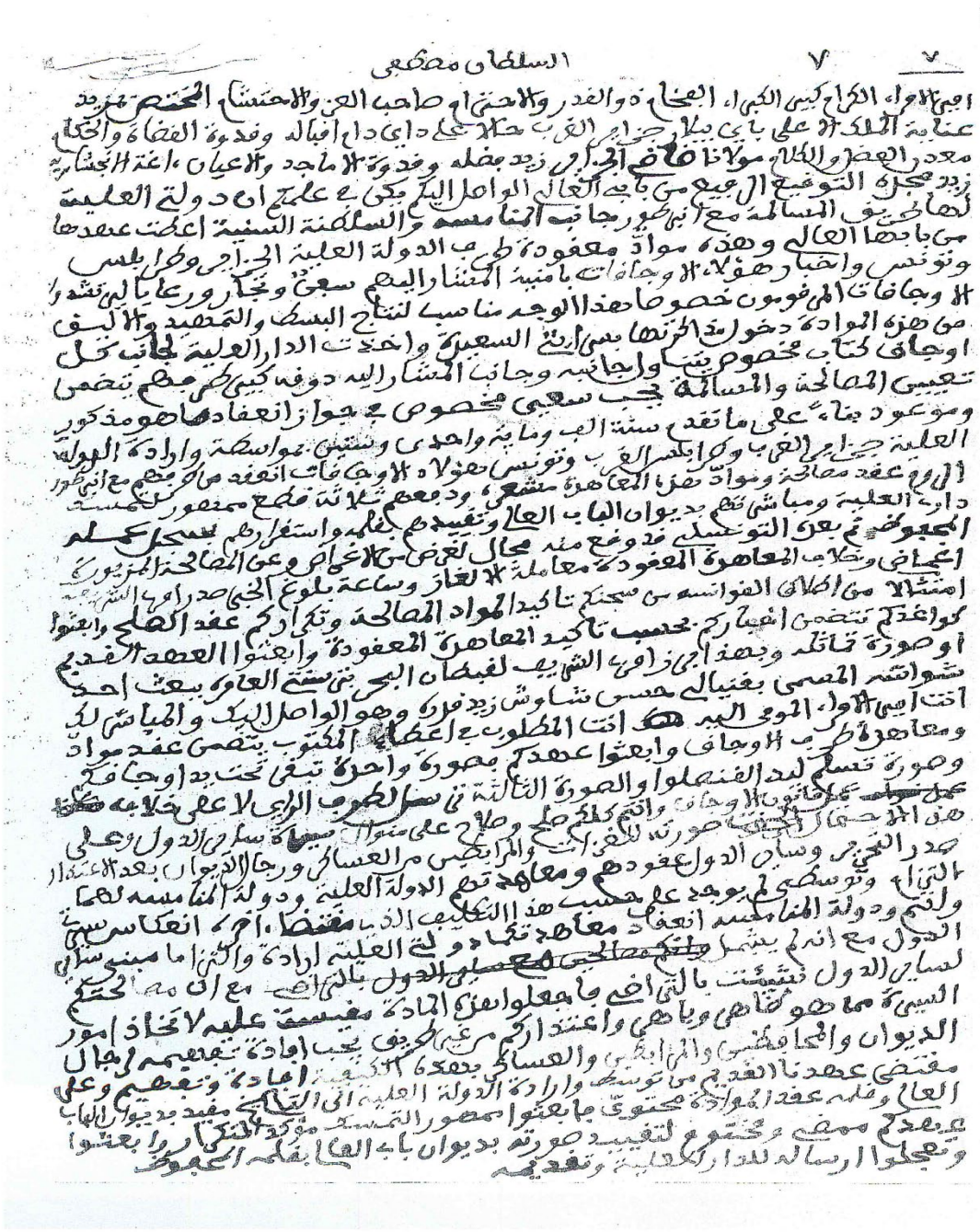

[1]- المكتبة الوطنية ، الوثيقة07، المجموعة رقم 3190.

الملحق السادس: رسالة من محمد باشا إلى قائد عنابة بعدم إيذاء القنصل الفرنسي[1]

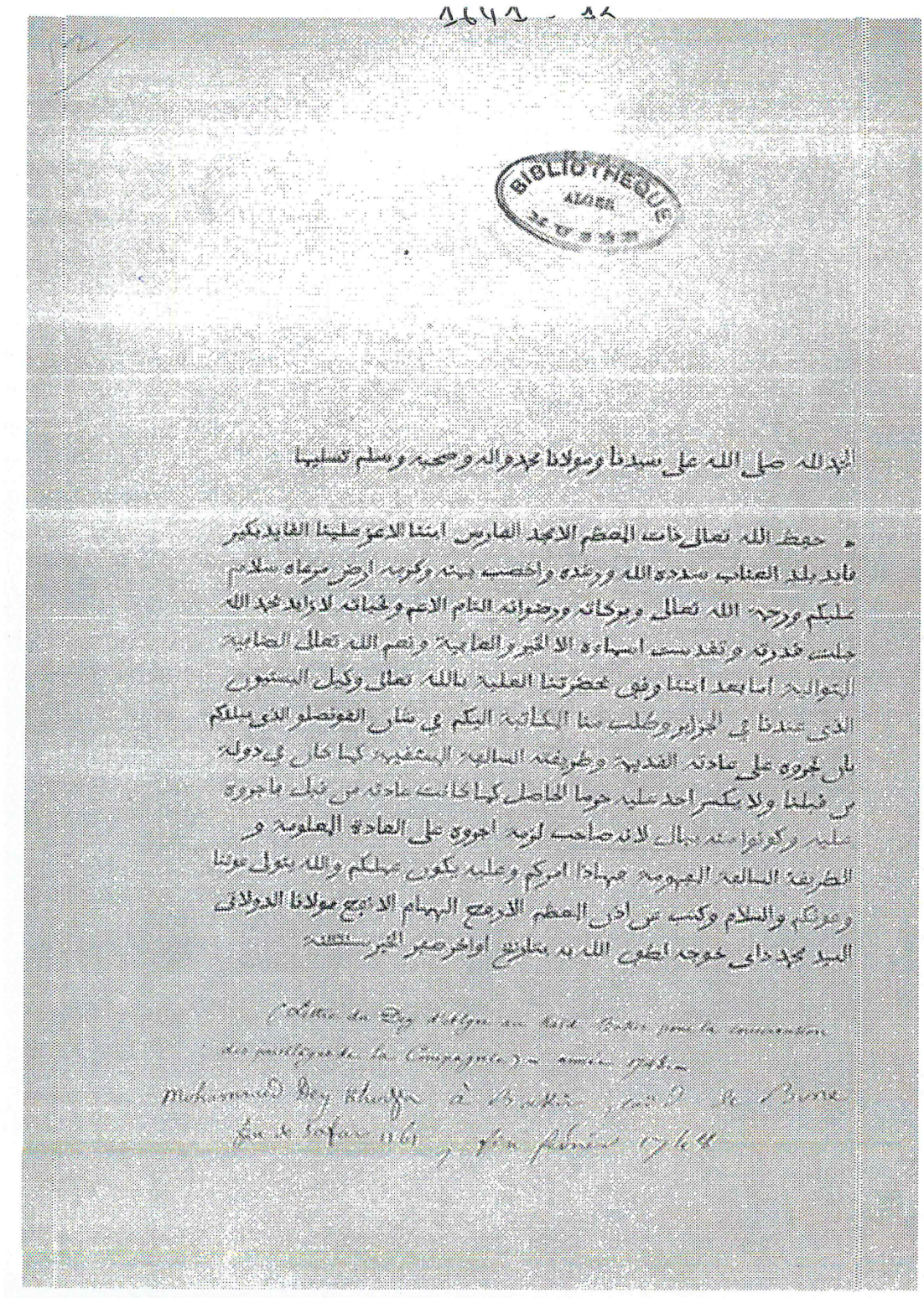

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

حفظ الله تعالى ذات المعظم الامجد الفارس ابننا الاعز سليمانا القايدبكير قايد بلد العنابه سدده الله ورشده واخصب بيته وكرمه ارضى سماه سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورضوانه التام الاعم وخيراته لازايد عبد الله جلت قدرته وتقدست اسماءه الا الخير والعافية ونعم الله تعالى الصانية التوالية اما بعد ابننا ونور خضرتنا العلية بالله تعالى وكيل المستور الذي سبدنا في الجزاير وكتب منا الكتابة اليكم في شان القونصلو الذي سلكم بال خوه على عادته القديمة وطريقته السالفة المستقيمة كما كان في دولة من قبلنا ولا بكسر احد عليه حوما الحاصل كما كانت عادته من قبل ماجوز عليه وكونوا منه ببال لان صاحب لزمه اجوزه على العادة المعلومة و الطريقة السالفة المعلومة جهاذا امركم وعليه يكون عليكم والله يتولى عوننا وعونكم والسلام وكتب من ادن المعظم الارمح الهمام الانبج مولانا الدولاتي السيد محمد داي خوجه اطفى الله به بتارنج اواخر صفر الخير سنة

Mohamed Bey khodja à Bône

BIBLIOTHEQUE

[1]-- المكتبة الوطنية ، الوثيقة02، المجموعة رقم 1641.

الملحق السابع: منع الإعتداء على الفرنسيين[1]

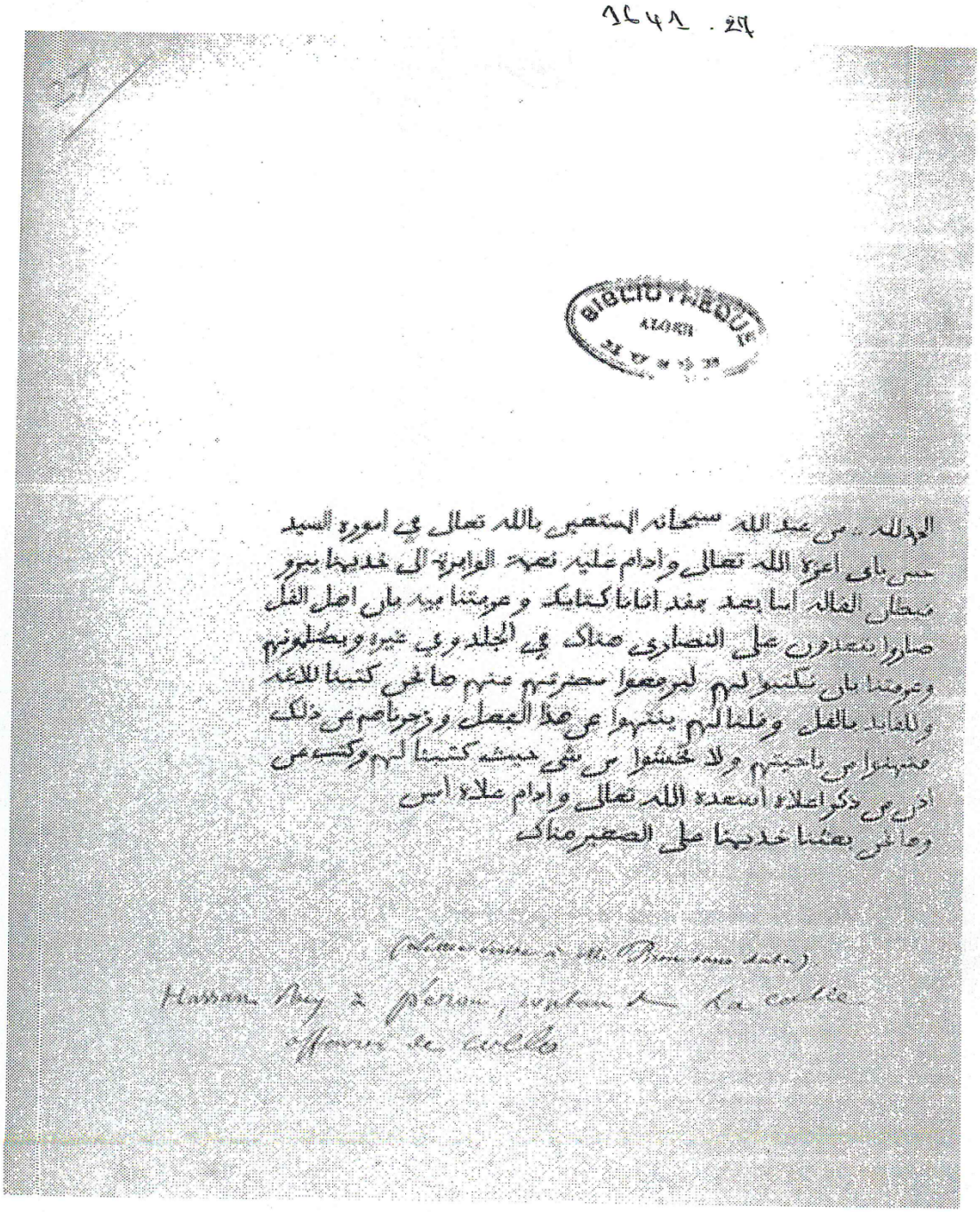

[1]-- المكتبة الوطنية ، الوثيقة23، المجموعة رقم 1641.

الملحق الثامن: شكوى بسبب أعتداء البحارة الجزائريين على السفن الإسبانية[1]

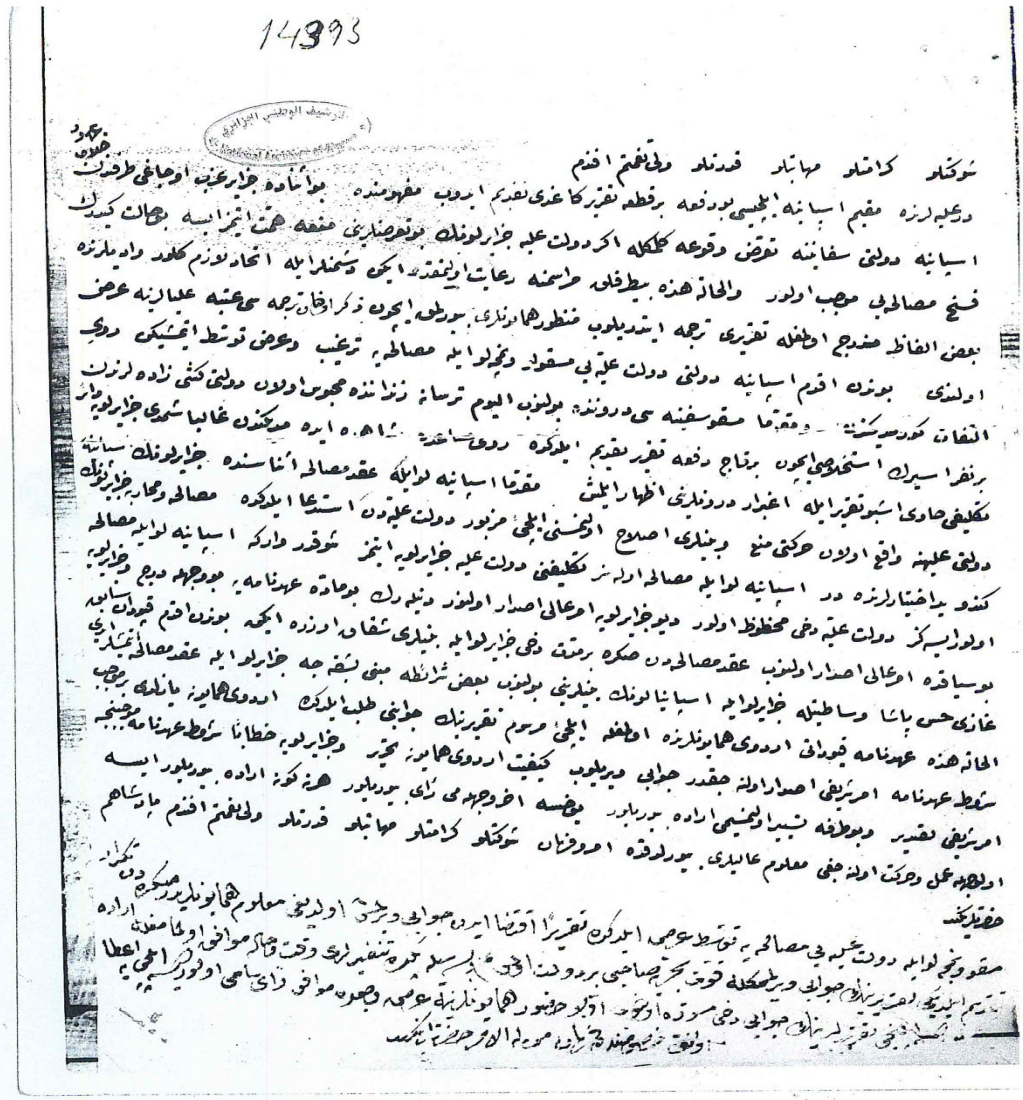

[1] خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14393، تاريخ 1231ه.

DE1MN/2602/08/027

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :
دفتر : خط همايون
عدد : 14393
تاريخ : 1203
الموضوع : بخصوص العلاقات الاسبانية العثمانية
المعرب: فكري طونا

صاحب العزة و الجلالة و القوة و المهابة .
سيدى و ولى نعمتي .

ان السفير الاسباني الذى يقيم ـ بالدار العلية ـ قد قام بتقديم تقرير الى المقام الشاهاني العالي يمكن تلخيص محتواه بمايلي : لقد وقع تعرض و تعد في هذه الاونة على السفن الاسبانية من طرف اوجاق جزائر الغرب خلاف العهود القائمة بين الطرفين ، الامر الذى يدعو و يحتم على الدولة العلية العثمانية القيام بالتدخل في القضية لمنع الجزائريين عن هذا التعرض و الاعتداء و ارجاع الامور الى مجاريها الصحيحة و الا اى اذا لم تقدم على ذلك وبقيت الحالة على ما هي عليه الان . فان ذلك سوف يجر و يتسبب في فسخ عقد المصالحة و المعاهدة المبرم بين الدولتين .

و في هذه الحالة من الممكن جدا الاتحاد مع الدولة المعادية للدولة العلية العثمانية و خرق مبدأ عدم الانحياز الى دولة ما المتبع من طرفنا بمقتضى العهد القائم بين الطرفين ، نعم كان محتوى التقرير عبارة عن بعض الكلمات و الالفاظ من هذا القبيل ، و لقد تمت ترجمة التقرير الى ـ اللغة التركية ـ للنظر الشاهاني و رفع مرفقا بالترجمة الى العتبة الشاهانية العالية .

و من قبل ذلك كانت الدولة الاسبانية قد قامت بمحاولة ترغيب الدولة العلية للمصالحة مع روسيا و نمسة .

منا حاولت التوسط بين هذه الدول و الدولة العلية قصد ابرام الصلح و احقاق السلام بينها ، الا ان الدولة العلية لم تعر اى اهتمام ازاء هذه المحاولة ، و كذلك كانت قد تقدمت بعدة تقارير بخصوص اطلاق سراح رجل من رجالات الدولة كان قد وجد في سفينة روسية و القي عليه القبض ثم وضع في سجن الترسانة غير ان المحاولات الاسبانية لم تفلح لان الدولة العلية لم تلتفت اليها و لم تستجب لها ، و لذا فان المحتمل الغالب هو ان الدولة الاسبانية لم تقدم الى رفع مثل هذا التقرير الى المقام الشاهاني العالي بخصوص الجزائريين الا اظهار للسلبية و الاغبرار تجاه الدولة العلية .

و الجدير بالذكر في هذا الصدد ان اسبانية كانت قد تقدمت بطلب اثناء ابرام معاهدة الصلح بينها و بين الدولة العلية يقضى بلزوم تدخل الدولة العلية اذا ما تعرض الجزائريون لمصالح الدولة الاسبانية قصد المنع عن التعرض و ادامة الصلح و السلام بين الطرفين

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14393، تاريخ 1231ه.

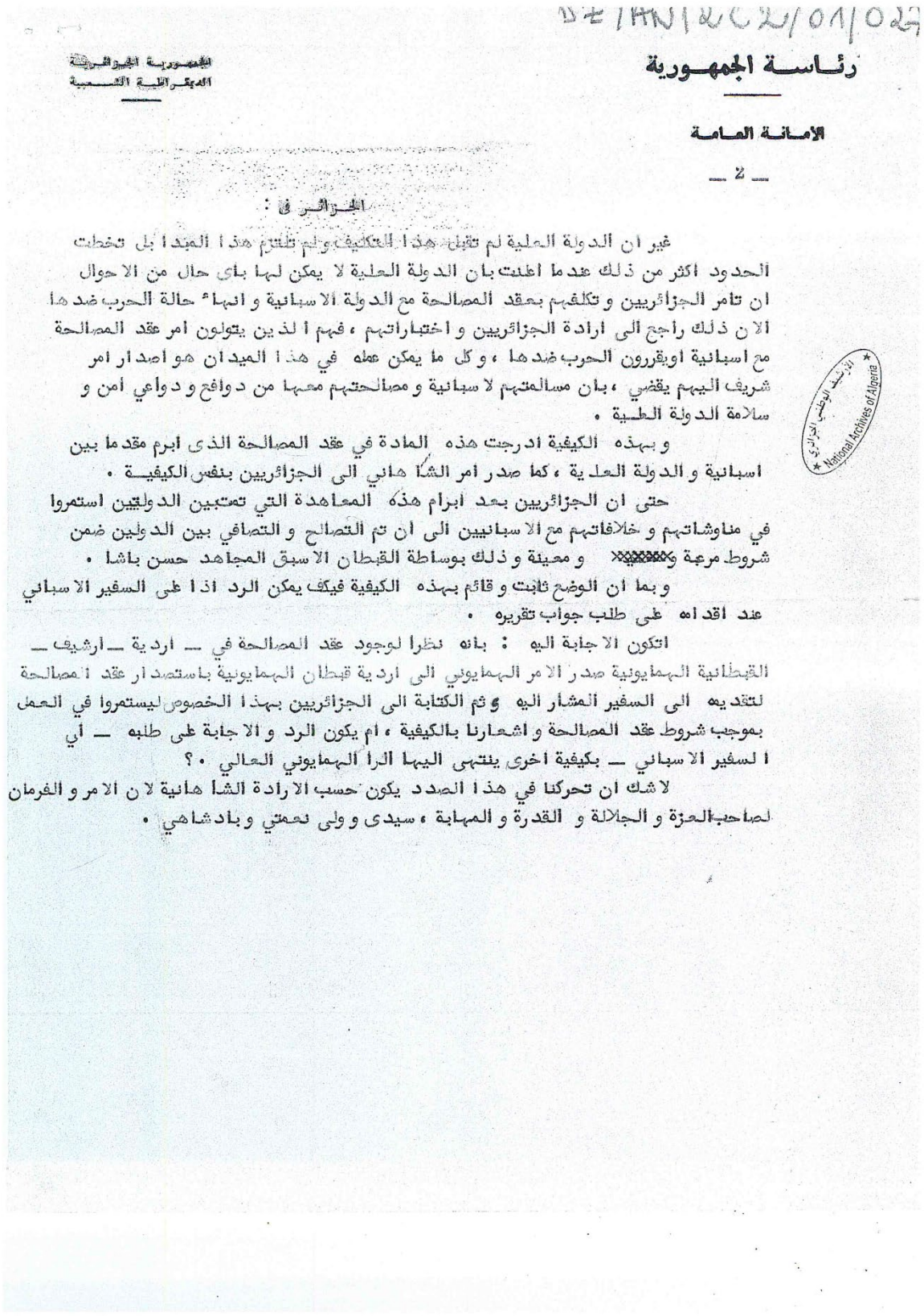

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري ★ National Archives of Algeria ★

— 2 —

الجزائر في :

غير ان الدولة العلية لم تقبل هذا التكليف و لم تلتزم هذا المبدا بل تخطت الحدود اكثر من ذلك عندما اعلنت بان الدولة العلية لا يمكن لها باي حال من الاحوال ان تامر الجزائريين و تكلفهم بعقد المصالحة مع الدولة الاسبانية و انهاء حالة الحرب ضدها الان ذلك راجع الى ارادة الجزائريين و اختياراتهم ، فهم الذين يتولون امر عقد المصالحة مع اسبانية اويقررون الحرب ضدها ، و كل ما يمكن عمله في هذا الميدان هو اصدار امر شريف اليهم يقضي ، بان مسالمتهم لاسبانية و مصالحتهم معها من دوافع و دواعي امن و سلامة الدولة العلية .

و بهذه الكيفية ادرجت هذه المادة في عقد المصالحة الذى ابرم مقدما بين اسبانية و الدولة العلية ، كما صدر امر الشاهاني الى الجزائريين بنفس الكيفية .

حتى ان الجزائريين بعد ابرام هذه المعاهدة التي تعتبين الدولتين استمروا في مناوشاتهم و خلافاتهم مع الاسبانيين الى ان تم التصالح و التصافي بين الدولين ضمن شروط مرعية ومعينة و ذلك بوساطة القبطان الاسبق المجاهد حسن باشا .

و بما ان الوضع ثابت و قائم بهذه الكيفية فيمكن الرد اذا على السفير الاسباني عند اقداه على طلب جواب تقريره .

اتكون الاجابة اليه : بانه نظرا لوجود عقد المصالحة في — اردية — ارشيف — القبطانية الهمايونية صدر الامر الهمايوني الى اردية قبطان الهمايونية باستصدار عقد المصالحة لتقديمه الى السفير المشار اليه و ثم الكتابة الى الجزائريين بهذا الخصوص ليستمروا في العمل بموجب شروط عقد المصالحة و اشعارنا بالكيفية ، ام يكون الرد و الاجابة على طلبه — اي السفير الاسباني — بكيفية اخرى ينتهي اليها الرأي الهمايوني العالي ؟

لاشك ان تحركنا في هذا الصدد يكون حسب الارادة الشاهانية لان الامر و الفرمان لصاحب العزة و الجلالة و القدرة و المهابة ، سيدى و ولى نعمتي و بادشاهي .

[1] - خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14393، تاريخ 1231ه.

D'I|AN|2C2/01/02

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

للعلم المهاوني انه كانت قد تمت الاجابة اللائقة و اللازمة من طرف الدولة العلية العثمانية على المبادرة الاسبانية بخصوص عرضها الوساطة لعقد المصالحة مع روسيا و نمسة .

ملاحظة :

لم تبق المبادرة دون ان تخطى اى اهتمام من الدولة العلية كما جاء ذلك في تقرير السفير الاسباني المرفوع اخيرا الى المقام الشامخ العالي بشان الجزائريين .

كما سيتم الدر و الاجابة على تقرير السفير المذكور الاخير ايضا مع المراعاة اللازمة في الرد و الاجابة وضع اسبانية مدلوقرذات قوة بحرية في الوقت الحاضر حتى يضمن عدم تنفيره و تبعيده اكثر من اللازم .

و ترفع مسودة جواب تقرير السفير الى المقام الشامخ العالي للنظر و الاطلاع كى تكون الصيغة النهائية حسبما تقرير طبها الراى الشامخ العالي .

و الامر و الفرمان
لصاحب القوة و العزة و القدرة و المهابة
حضرة من له الامر .

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14393، تاريخ 1231ه.

الملحق التاسع: هجوم انجليزي على الجزائر[1] .

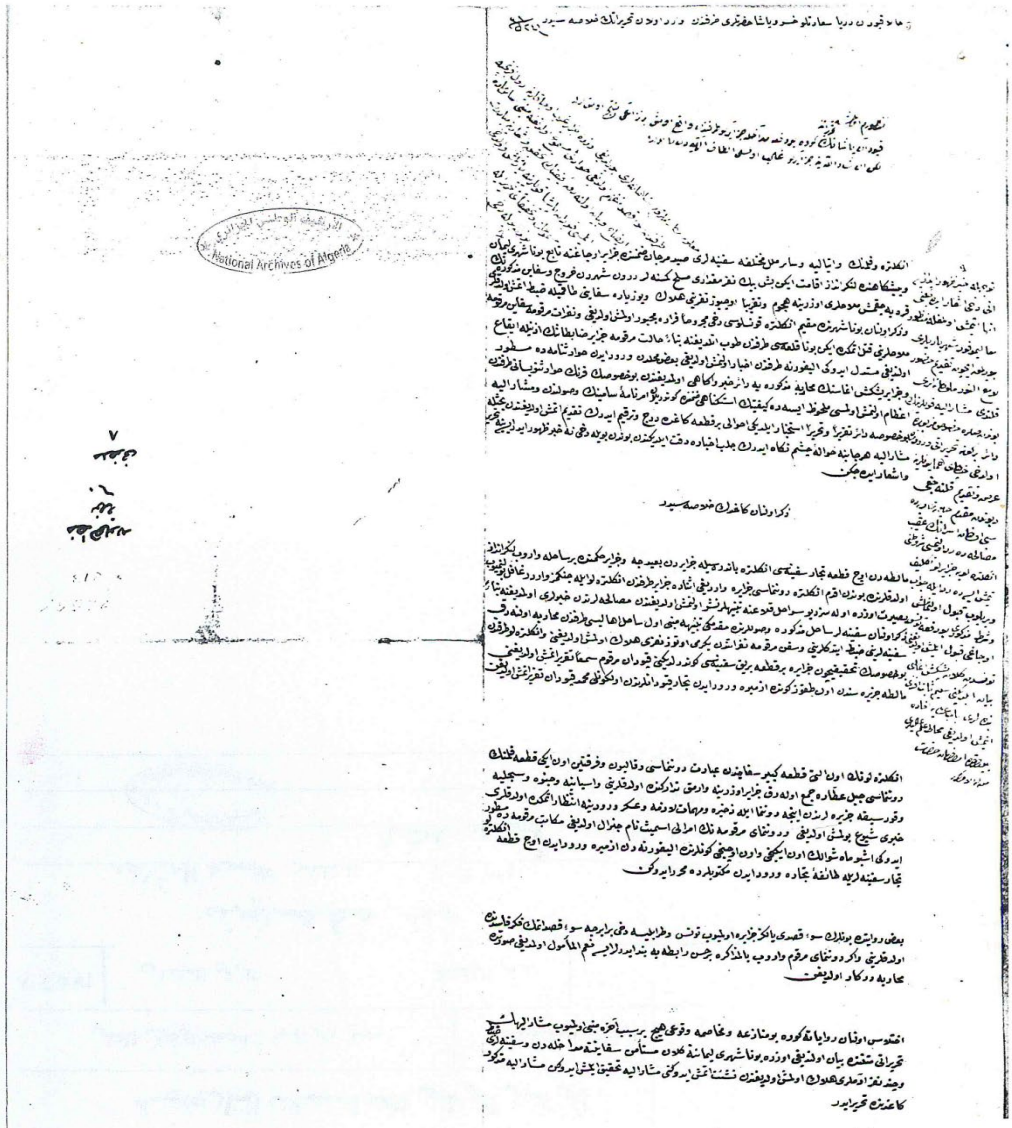

[1]-خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 22556، تاريخ 1231ه.

DZ/AN/22/08/...

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

رقم ..... م ودت/ ر ج

الجزائر في :

دفتر : خط همايون
عدد : 22556
تاريخ : 1231

انها خلاصة التحريرات الواردة من طرف
سعادة خسرو باشا قبطان دريا الحالي المحترم.

لقد تمت المشاهدة من طرفي :

1ـ التعدى وقع في هذه المرة من طرف الجزائريين حسبما يوافق ذلك اعتقاد حضرة القبطان باشا وهذا قد يؤدى الى بعض الصعوبات بالنسبة لهم ولكن باذن الله تعالى سيكون المنتصر هم الجزائريون ايضا بمعونة وبفضل تجليات الالطاف الهية المأمولة في ذلك.

2ـ انه عملا بمقتضى الارادة السنية التي صدرت من المقام الشاهاني العالي اثر توارد الاخبار الى مسامعنا بخصوص امكان وقوع مؤامرة خسيسة ضد الجزائر من طرف الدول الاجنبية ـ اى النصرانية ـ تمت الايضاحات والبيانات المتعلقة بهذه المادة في كتاب موجه الى حضرة القبطان باشا الذى كلف بموجبه بالقيام بالتحقيقات اللازمة والمطلوبة حول الموضوع ثم اشعارنا بالكيفية والنتائج المطلوبة والمنتظرة من طرفنا ولقد قام القبطان باشا المشار اليه بتحرير نتائج تحقيقاته والاخبار المسموعة لديه في تحرير موجه الى المقام الشاهاني كما اكد فيه بانه سوف يقوم ايضا بتحرير واشعار جميع الاخبار التي تصل اليه حول هذا الموضوع في المستقبل ايضا.

هذا ... وقد تم رفع وتقديم التقرير المرسل من طرف القبطان باشا الى المقام

... / ...

[1] - خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 22556، تاريخ 1231ه.

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria
DZ/AN/2022/03/008

الشاهاني العالي قصد الاعلام والاحاطة ولا شك ان التحريرات المماثلة التي سوف تـــرد الينا من طرفه يتم رفعها ايضا الى الركاب الشاهاني فور وصولها الى طرفنا .

ومن جهة اخرى فانه ليكن في العلم الشاهاني العالي انه كان قد سبق ان تقدم الانكليز بطلب الى الجزائر بخصوص تسليم الاسرى الموجودين لديها اليهم ضمن الشـــروط المقدمة من طرفهم ، وردّ الجزائريون عليهم بالنفي وعدم قبول الطلب المذكور غير ان الاخبار الواردة الينا من تونس في هذه الاونة تفيد بان تونس قد قبلت هذه المرة شـروط الدولـة الانكليزية افاد ذلك الى اباب العالي سليم ثابت افندى نقلا من آغـا التشريفات لاوجـاق تونس الذى حضر الينا قادما من تونس.

للعلم الهمايوني انه بينما كانت سفن تابعة لانكلترا وفلمنك وايطاليا ولـسـائـر الامم المختلفة مرسية قرب واجهة ميناء مدينة ـ بونا ـ العنابة حاليا التابعة لاوجـــاق الجزائر قصد عطية صيد المرجان اذ خرج من المدينة المذكورة خمسة آلاف مـــسـلـــح وهاجموا على ملاحي السفن المذكورة الخارجين منها الى البر وقطوا كنهم 300 نفـر كـلـما استولوا على 100 قطعة من سفنهم وفر القنصل الانكليزى الذى يقيم بهذه المدينة مـصابا بالجروح ، وبناء على انطلاق المدافع من قلعة المدينة اثناء استمرار المسلحين في عـطية قتل الملاحين عن طريق الاستدلال ، كما اخبرت بذلك اليقـورنـة ، الا ان ذلك يحتمل ان يكون ترويجات وكالات الاخبار الغربية وخاصة بعد ان نفى الاغا التشريفاتى للاوجاق الجزائرية ان يكون لديه علما بهذه الحرب التي وقعت بين الجزائريين وارباب السفن المذكورة الا انـه على الرغم من ذلك فقد صدر فرمان سامي بخصوص لزوم القيام بالتحقيقات اللازمة لاستكناه الحقيقة الدائرة حول الموضوع ، وقد قام القبطان المشار اليه بالتحقيقات الاولية اللازمة حـــول الموضوع وقدم تقريرا بشانه اليها كما اكد لنا بانه سوف تستمر في تقديم التقريرات كلما ظهرت اخبار جديدة في الموضوع .

خلاصة التقرير المذكور :

عندما ارست ثلاثة قطعة من السفن التجارية التابعة لمالطة والرافعة علم انكلترة في السواحل البعيدة من الجزائر والداخلة تحت الحكم الجزائرى خرجت اهالي هذه السواحل ضد هذه السفن بناء على مناشير كانت قد وزعت على قلاع السواحل وذلك عندما حضر الاسطـــول الانكليزى الى الجزائر ، وكانت المنشورات تعلن للجماهير احتمال وقوع الحرب مع الانكليز ووجوب الاستعداد لذلك ولزوم التيقظ والتبصر من اجل ذلك لانها ما كانت تعلم بالصلح الذى وقـع بين الطرفين ولذا خرجت عندما خرجت هذه الجماهير من سكان السواحل ضد السفن المذكورة المرسية في سواحلها عملا بمقتضى المنشورات السابقة التي تم توزيعها على القلاع السواحـــل مقدما وتمداه حضور الاسطول الانكليزى الى الجزائر اعتقادا منهم بان العداوة بين الطرفين مازالت قائمة ولذا يجب محاربتهم .

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 22556، تاريخ 1231ه.

DZIAHIZC2/08/008

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

رقم ..... م ودت/رج

الجزائر في :

و لما خرجت الجماهير على ذلك الاساس استولت على تلك السفن التجارية و قتلت من بين ملاحيها حوالى 30 شخص الامر الذى دعا انكلترة الى ارسال سفينة من نوع بريق للقيام بالتحقيقات اللازمة حول الموضوع .

و ذلك حسب التقرير السمعي للقبطان المرحوم الذى تم نقله الينا بواسطة محمد قبطان اولكونى احد قباطنة التجار الذى وصل من مالطة الى ازمير في مدة 19 يوما .

هذ .... و من جهة اخرى فقد وردت رسائل الى طائفة التجار بازمير بواسطة السفن التجارية الثلاثة التي حضرت الى ازمير في الثاني عشر و الثالث عشر من شهر شوال الحالي قادمة من اليقورنة بخصوص شيوع الاخبار عن تجمع اسطول انكليزى متكون من 16 سفينة من السفن الكبار و قاليون و فرقتين و اسطول فمكي يتكون من 12 قطعة من السفن في جبل الطارق قصد الاستعداد للهجوم على الجزائر و هي الان في صدد الانتظار للذخائر و المهمات التي سوف تأتي بواسطة عدة من الاساطيل من اسبانيا و جنوه و جزر قورسيقة كما ذكرت في تلك الرسائل بان الجنرال الذى يقوم هذه الاساطيل المتجمعة ضد الجزائر هو الجنرال الذى يدعي : بـ : أمرال اسميت .

و الذى يستفاد من بعض الروايات المتعلقة بهذه التحركات المشبوهة للدول النصرانية ضد الجزائر هو أن هذه الاستعدادات العسكرية لم تكن موجهة الى الجزائر فقط و انما اوجاقا تونس و طرابلس ايضا و اخلتان في مؤامراتهم الفاسدة و اهدافهم السيئة ، و لذا فاذا تم الصلح لدى وصول الاسطول الى هذه الاوجاقات فنعم به و الا فسوف تقع الحرب بين الطرفين لا محالة .

و الذى يستفاد ايضا من الاخبار و الروايات المختلسة و المسترقة ـ من المصادر القريبة للدول النصرانية ـ ان السبب في هذه المنازعة ليس الا الحوادث التي وقعت في مدينة عنابة تجاه السفن المستأمنة التي كانت قد ارست قرب ميناء تلك المدينة المذكورة و التي ادت الى قتل 300 نفر من ملاحي السفن و الاستيلاء على 100 من السفن كما تطرقت الى ذلك المناشير التي نشرت من طرف الوكالات الاعلامية للدول الاجنبية حسبما افاد ذلك القبطان المشار اليه في التقرير الذى تم تقديمه الينا من طرفه او الكاغد الذى حرر من طرفه .

- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 22556، تاريخ 1231ه.

المحلق العاشر:إرضاء سفير النمسا بدفع 350 كيس من الذهب مقابل سفن أسرها الجزائريون[1]

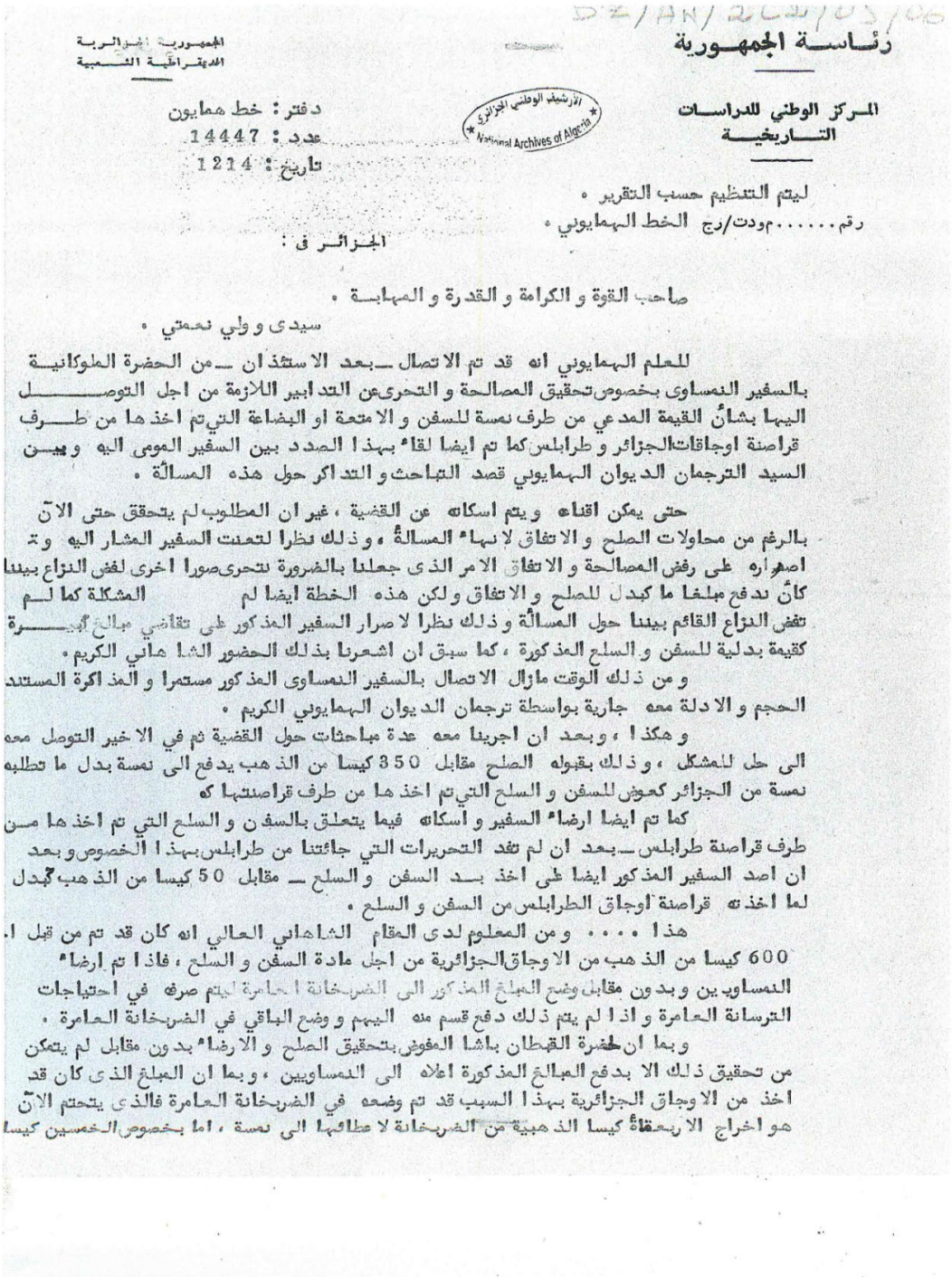

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 14447
تاريخ : 1214

ليتم التنظيم حسب التقرير .
رقم.....م ودت/رج الخط الهمايوني .

الجزائر في :

صاحب القوة و الكرامة و القدرة و المهابة .
سيدي و ولي نعمتي .

للعلم الهمايوني انه قد تم الاتصال ـ بعد الاستئذان ـ من الحضرة الملوكانية بالسفير النمساوي بخصوص تحقيق المصالحة و التحري عن التدابير اللازمة من اجل التوصل اليها بشأن القيمة المدعي من طرف نمسة للسفن و الامتعة او البضاعة التي تم اخذها من طرف قراصنة اوجاقات الجزائر و طرابلس كما تم ايضا لقاء بهذا الصدد بين السفير المومى اليه و بين السيد الترجمان الديوان الهمايوني قصد التباحث و التذاكر حول هذه المسألة .

حتى يمكن اقناعه و يتم اسكاته عن القضية ، غير ان المطلوب لم يتحقق حتى الآن بالرغم من محاولات الصلح و الاتفاق لانهاء المسألة ، و ذلك نظرا لتعنت السفير المشار اليه و تصلبه على رفض المصالحة و الاتفاق الامر الذي جعلنا بالضرورة نتحرى صورا اخرى لفض النزاع بيننا كأن ندفع مبلغا ما كبدل للصلح و الاتفاق ولكن هذه الخطة ايضا لم تفض المشكلة كما لم تفض النزاع القائم بيننا حول المسألة و ذلك نظرا لاصرار السفير المذكور على تقاضي مبالغ كبيرة كقيمة بدلية للسفن و السلع المذكورة ، كما سبق ان اشعرنا بذلك الحضور الشاهاني الكريم .

و من ذلك الوقت مازال الاتصال بالسفير النمساوي المذكور مستمرا و المذاكرة المستندة الحجم و الادلة معه جارية بواسطة ترجمان الديوان الهمايوني الكريم .

و هكذا ، وبعد ان اجرينا معه عدة مباحثات حول القضية ثم في الاخير التوصل معه الى حل للمشكل ، و ذلك بقبوله الصلح مقابل 350 كيسا من الذهب يدفع الى نمسة بدل ما تطلبه نمسة من الجزائر كعوض للسفن و السلع التي تم اخذها من طرف قراصنتها كما

كما تم ايضا ارضاء السفير و اسكاته فيما يتعلق بالسفن و السلع التي تم اخذها من طرف قراصنة طرابلس ـ بعد ان لم تفد التحريرات التي جائتنا من طرابلس بهذا الخصوص و بعد ان اصد السفير المذكور ايضا على اخذ بدل السفن و السلع ـ مقابل 50 كيسا من الذهب كبدل لما اخذته قراصنة اوجاق الطرابلس من السفن و السلع .

هذا .... و من المعلوم لدى المقام الشاهاني العالي انه كان قد تم من قبل ا. 600 كيسا من الذهب من الاوجاق الجزائرية من اجل مادة السفن و السلع ، فاذا تم ارضاء النمساويين و بدون مقابل وضع المبلغ المذكور الى الضريخانة العامرة ليتم صرفه في احتياجات الترسانة العامرة و اذا لم يتم ذلك دفع قسم منه اليهم و وضع الباقي في الضريخانة العامرة .

و بما ان حضرة القبطان باشا المفوض بتحقيق الصلح و الارضاء بدون مقابل لم يتمكن من تحقيق ذلك الا بدفع المبالغ المذكورة اعلاه الى النمساويين ، و بما ان المبلغ الذي كان قد اخذ من الاوجاق الجزائرية بهذا السبب قد تم وضعه في الضريخانة العامرة فالذي يتحتم الآن هو اخراج الاربعمائة كيسا الذهبية من الضريخانة لاعطائها الى نمسة ، اما بخصوص الخمسين كيسا

[1]خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14447، تاريخ 1214.

D-E/MN/CCC/01/06

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات التاريخية

2

رقم ..... م ودت/رج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الجزائر في :

الذهبية التي سيتم دفعها اليهم مقابل ما اخذته قراصنة طرابلس فانها سوف تسترد من الاوجاق المذكورة و توضع في الضريخانة المعمورة بموجب فرمان همايوني يصدر في ذلك .

فاذا كان هذا التدبير و هذا الحل موافقين للارادة الشاهانية العالية ثم انهاء المشكل بهذه الصورة بمقتضى الارادة السنية التي سوف نتجلى بخصوص هذه القضية .

و لا شك ان الامر و الفرمان لصاحب القوة و القدرة و الكرامة سيدى و ولي نعمتي حضرة بادشاه المعظم .

كان عدد السفن التي تطلبها نمسة من الاوجاق الجزائرية 22 وكان هذا العدد حسب اقرار و اعتراف الجزائريين انفسهم 14 غير انه على قرض اعتبار العدد 14 كما يقر الجزائر فبالاضافة الى المراكب و السلع كان في الامكان ان تصل قيمتها الى مبالغ كبيرة ولذا فالاتفاق يمكن ان يعتبر الى حد ما موفقا غير انه قبل ان تقدم الدولة العلية على تصديق هذه المصالحة يجب ان يتم فرز السفن الوندكية التي لم تكن اصلا للنمسة من حيث الملكية و انما هي تابعة لها من حيث الادارة لكونها تنطلق من الاراضي الوندكية التابعة للارادة النمساوية بموجب تقرير مشترك بيننا و بين السفير النمساوي يوقع فيه السفير معترفا مقرا بانه اخذ ما اخذه من المبالغ مقابل كل ما اخذته قراصنة الجزائر من السفن و السلع دون تمييز و لا استثناء حتى لا يكون بعد ذلك قيل و قال من طرف الوندكيين و بهذه الكيفية تأتي القضية الى صورتها النهائية و ينتهي الاشكال بين الدولتين .

هذا ... و من جهة اخرى فان الدولة العلية ايضا تقوم بتحضير تقرير خاص حول القائمة الخاصة بالوندكيين ليتم تقديمها اليهم و اجراء المحادثة معهم فيه كما تقوم بتكليف السفير المذكور ان يتولى مهمة ابلاغ محتوى الاتفاقية الى الوندكيين .

فاذا جاء الامر مطابقا للارادة السنية ثم العمل بموجبه لانه لا شك ان الامر و الفرمان لصاحب السلطان حضرة البادشاه المعظم .

[1]- خط همايون، العلبة رقم 09، عدد 14447، تاريخ 1214

الملحق الحادي عشر: منع الإعتداء على قنصل فرنسيى[1]

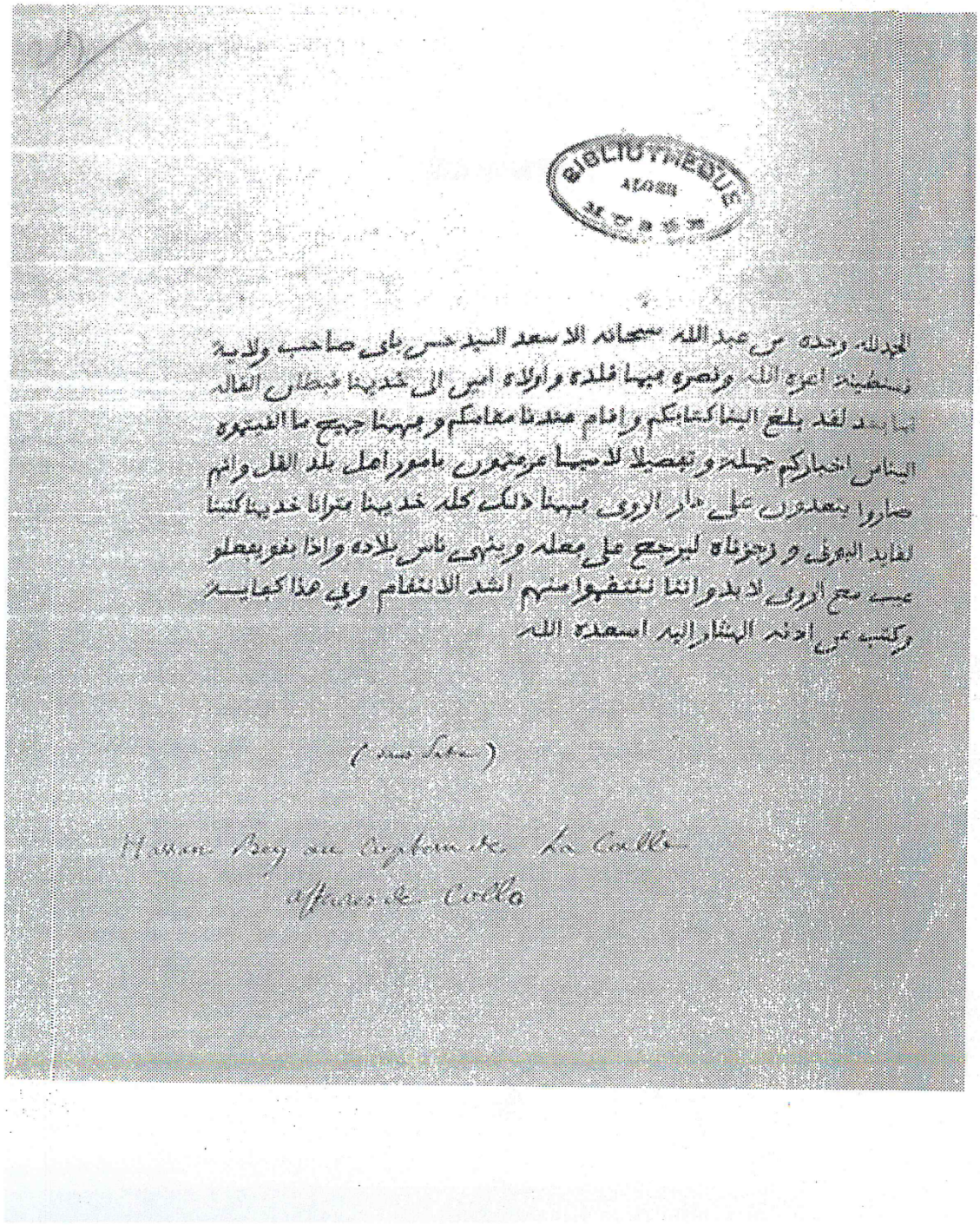

[1] - المكتبة الوطنية ، الوثيقة29، المجموعة رقم 1641 .

الملحق الثاني عشر: رخصة مرور مسلمة من محمد باشا لمبعوث البابا أمانويل لمنع التعرض له[1].

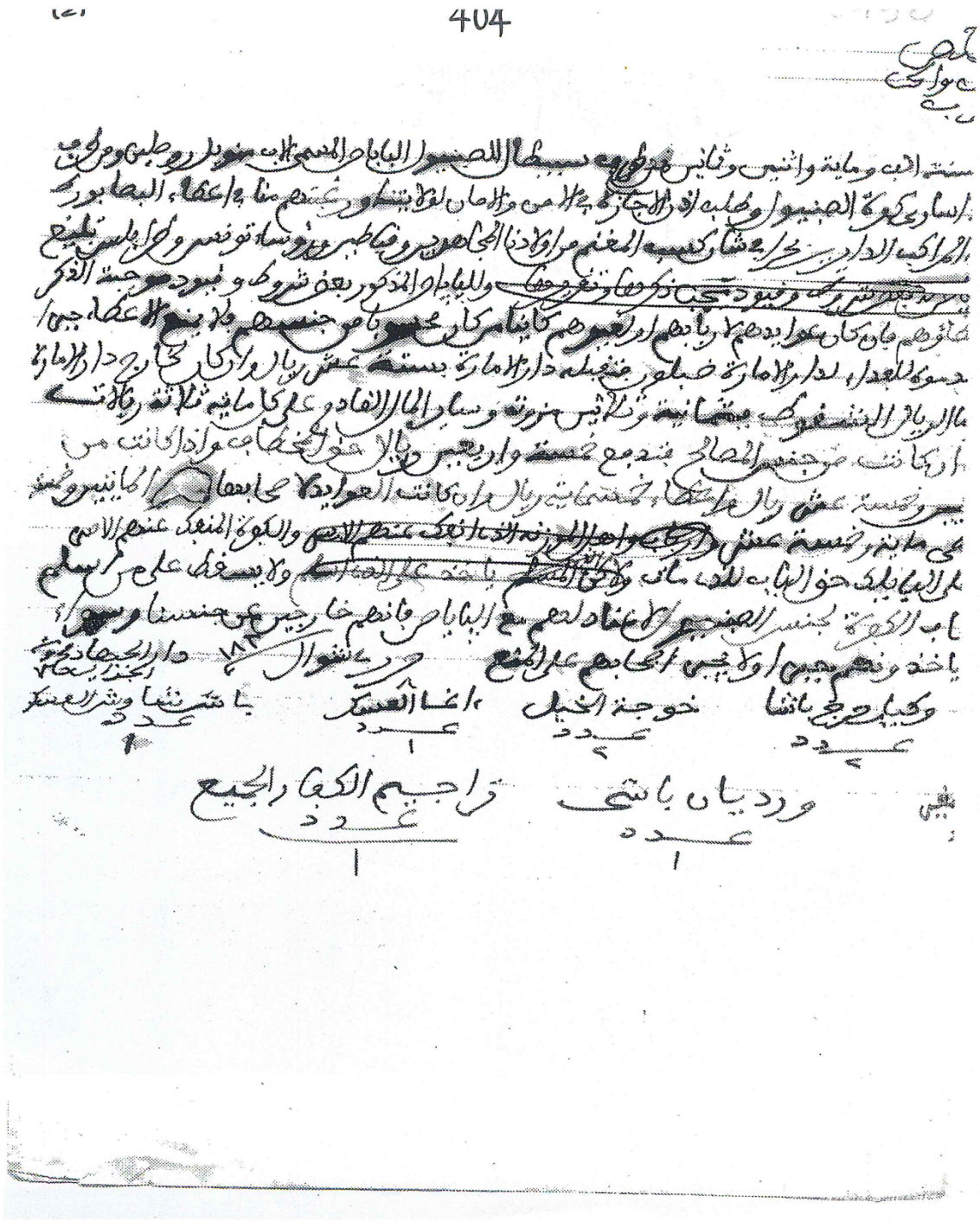
404

[1] - المكتبة الوطنية ، الوثيقة404، المجموعة رقم 3190 .

ملحق الثالث عشر: رسالة من صالح باي إلى آغا النوبة بحسن معاملة نائب القنصل[1]

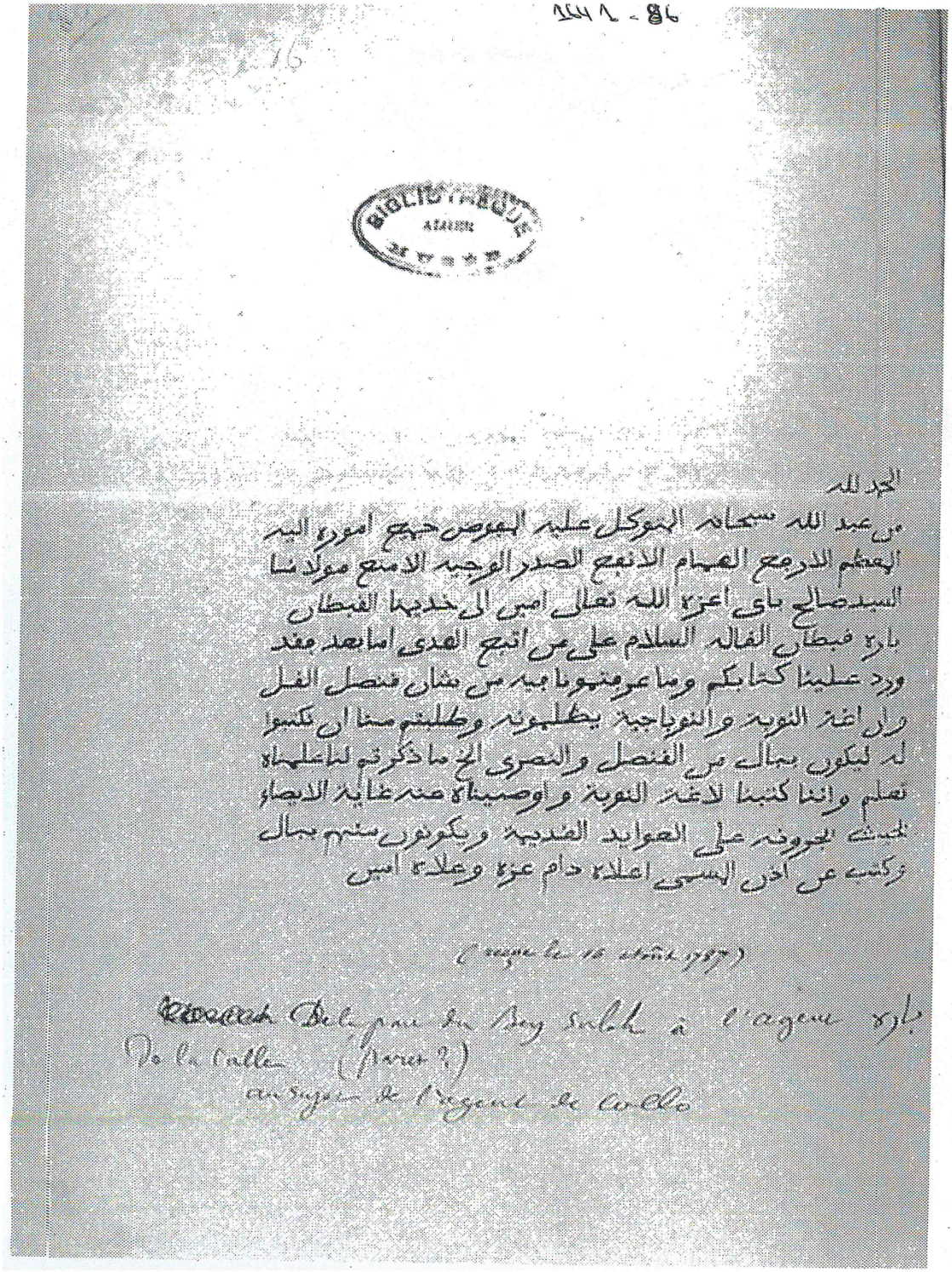

الحمد لله
من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع امره اليه
المعظم الدرجة الهمام الانجح الصدر الوجيه الامتع مولانا
السيد صالح باي اعزه الله تعالى امين الى خديها الفخام
باره فبطان القاله السلام على من اتبع الهدى اما بعد فقد
ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا به من شان قنصل الفل
ران اغة النوبة والنوباجية يطلبونه وطلبتم منا ان نكتبوا
له ليكون بحالة من القنصل والنصرى الخ ما ذكرتم لما علمناه
تعلم وانا كتبنا لاغة النوبة واوصيناه عنه غاية الايصاء
لبحث بحروفه على العوايد القديمة ويكونون منهم بحال
تركب عن اذن المسمى اعلاه دام عزه وعلاه امين

(Cachet de cire rouge)

Réception Bey Salah à l'agent Kyle
De la Calle (Paret ?)
Consigne de l'agent de Calle

[1] - المكتبة الوطنية ، الوثيقة86، المجموعة رقم 1641 .

الملحق الرابع عشر: الأمر بإلقاء القبض على طباخ إعتدى على نائب القنصل[1]

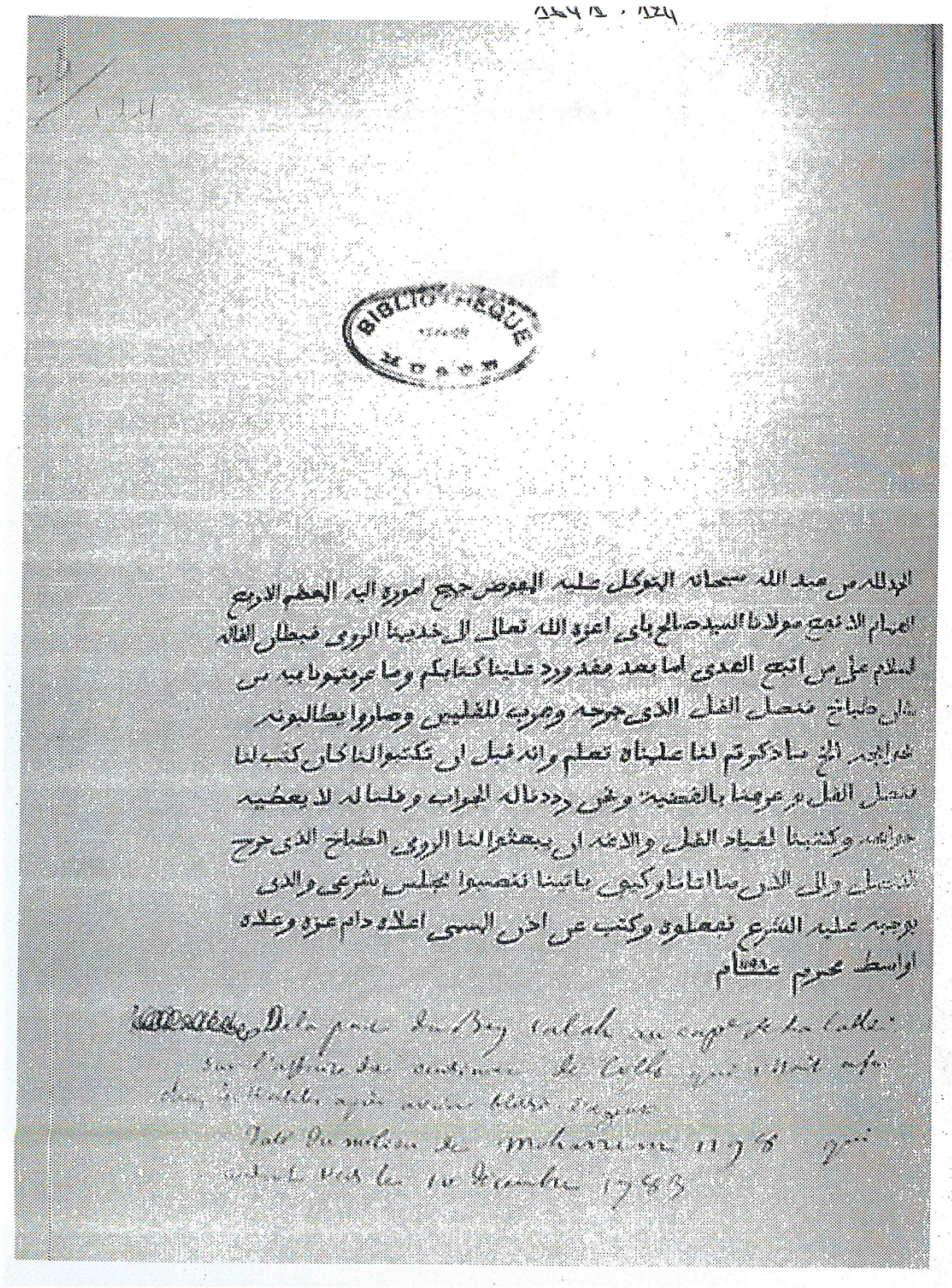

[1] - المكتبة الوطنية ، الوثيقة124، المجموعة رقم 1641 ،

الملحق الخامس عشر: الإذن بنصب المدافع في الباستيون[1]

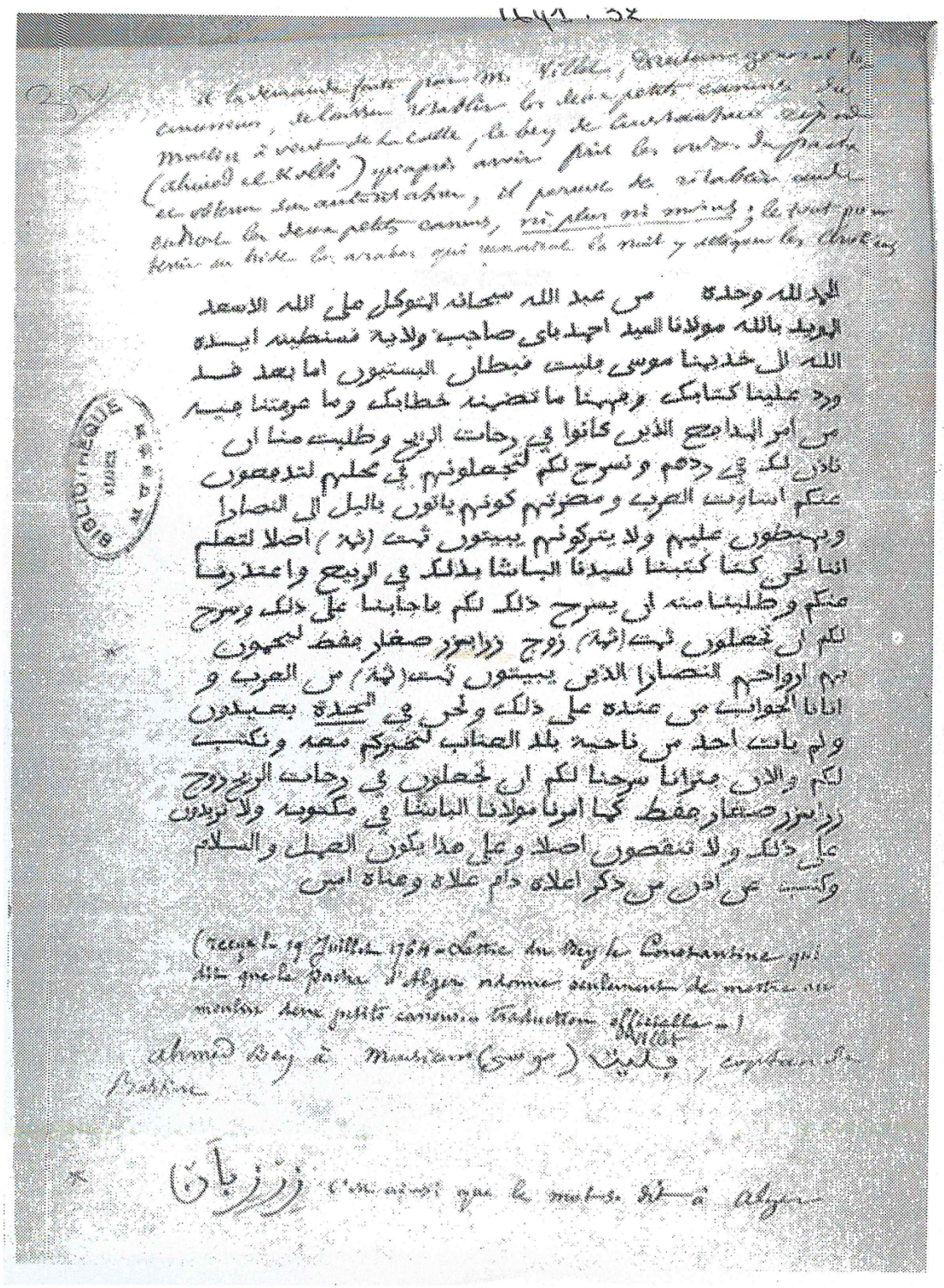

[1] - المكتبة الوطنية ، الوثيقة32، المجموعة رقم 1641.

القائمة الببليوغرافية

-القران الكريم

-الأحاديث النبوية

1. ابن حنبل احمد، المسند، ج1، ط4،(بيروت: المكتب الاسلامي، 1983).
2. الألباني محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داوود، ج3، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،1998).
3. العسقلاني ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،اخراج وتصحيح محمب الدين الخطيب، ج6،(السعودية: نشر إدارة البحوث العلمية والافتاء).

1/الأرشيف والوثائق

الوثائق خط همايون

الموجودة تحت الأرقام التالية:

علبة رقم 08: عدد 22556 تاريخ 1281هـ.

علبة رقم 09: عدد14393 تاريخ 1203هـ.

علبة رقم 09: عدد 22556 تاريخ 1231هـ.

الوثائق المكتبة الوطنية بالحامة:

المجموعة رقم 3190 الوثيقة رقم10.

المجموعة 3190 الوثيقة رقم 404.

المجموعة رقم 1641 الوثيقة رقم86

المجموعة رقم 1641 الوثيقة 124.

المجموعة رقم 1641 الوثيقة رقم 29.

المجموعة رقم 1641 الوثيقة رقم 32.

2/ المصادر باللغة العربية:

1. ابراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، (التحفة الحليمية)، (مصر: مطبعة ديوان عموم الأوقاف،1905).
2. ابن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تق وتح: هاني سلامة، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 2001).
3. ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق، فارس كعوان، (الجزائر: بيت الحكمة، 2009).
4. ابن خلدون يحي ، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تح عبد الحميد حاجيات، ج1(الجزائر: المكتبة الوطنية، 1980).
5. أبو راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، تح غالم، ج2، (وهران: crasc، 2008.
6. الأغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح: يحيى بوعزيز، ج1، (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع،2009).
7. حاجي خليفة، **أقوال الأخبار في علم التاريخ والأخبار(تاريخ ملوك آل عثمان)**، تح سيد محمد السيد، ط 3، [(د.م): جامعة الجنوب الوادي، [د.ت]).

8. الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، تر محمد يحي وآخرون، ج2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983).

9. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب محمد العربي الزبيري، (الجزائر: AVEP، 2005).

10. الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهرات في أخبار مدينة وهران**، تقديم المهدي بوعبدلي، (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007).

11. شريف أحمد الزهار، **مذكرات أحمد الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تقديم وتحقيق أحمد توفيق المدني،(الجزائر،1982).

12. كاثكارت جيمس ليندر، **مذكرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007).

13. مارمول كربخال، **كتاب إفريقيا**، ج2، تر: محمد حجي وأحمد توفيق المدني وآخرون، (الرباط: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1988).

14. مجهول، **تاريخ الأندلس**، تح عبد القادر بوباية، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007).

15. مجهول،**مذكرات خير الدين بربروس**،تر محمد دراج، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2013).

16. وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)**، تعريب وتعليق اسماعيل العربي،(الجزائر: 1977).

3/المراجع باللغة العربية:

17. أبو زهرة محمد، **العلاقات الدولية في الإسلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1995).

18. أبو علية عبد الفتاح، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1993).

19. أبو هيف علي الصادق، **القانون الدبلوماسي، دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها**، ط2، (الإسكندرية: المعارف، (د، ت) ص 133.

20. أرسلان شكيب، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح وتعليق حسن السماحي، (دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر، 2011).

21. أندري برنان، أندري نوشي وإيف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، (الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1984).

22. أنطونيو دومينغو هورتر، برنارد بنتن، **تاريخ مسلمين الأندلس**، تر: عبد العال صالح، (قطر: دار الإشراق، 1988).

23. أوغلي إكمال الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر صالح سعداوي، (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ،1999).

24. الباز العربي، **المماليك**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [دت]).

25. بريك بن محمد أبو مايلة،**غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية (دراسة نقدية)**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2004).

26. بلاتيني ألان، **في السياسة بين الدول، مبادئ في الدبلوماسية**، تر نور الدين حندودي، (الجزائر: موفم للنشر والتوزيع 2006).

27. بلقاسم نايت بلقاسم مولود، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830**، ج 1، ط 2، (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2012).

28. بن منصور عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م**، ط2، (الرباط: المطبعة الملكة، 1985).

29. بن عامر احمد ، الدولة الحفصية صفحات خالدة ن تاريخنا المجيد، (تونس: دار الكتب الشرقية، 1974).

30. البهيجي إيناس محمد، يوسف المصري، **القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013).

31. بوعزيز يحي ، **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798م**، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعة،1993).

32. بوعزيز يحي ، **مدينة وهران عبر التاريخ**، (الجزائر: دار القصبة، 2006).

33. بوعزيز يحي، **العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830)**، (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009).

34. بوعزيزيحي، **الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة**، ج2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

35. التر عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**،تر محمود علي عامر، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989).

36. جعفر عبد السلام، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دراسات في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: رابطة الجامعات الاسلامية،2000).

37. جعفر عبد السلام، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دراسات في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية**،(القاهرة: رابطة الجامعات الاسلامية، 2000).

38. جمال أحمد جميل نجم، **أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2008.

39. الجميل شوقي عطاء الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977).

40. جوزيف إم سيرتاكوسا، **الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا**، تر: كوثر محمود محمد، علا عبد الفتاح يس، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2015).

41. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).

42. حبش محمد، **الإسلام والدبلوماسية (قراءة في القيم الدبلوماسية في الإسلام)**، (قطر: اسباير للطباعة، 2013).

43. حاطوم نورالدين ، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**، (دمشق: دار الفكر، 1962).

44. الدباس مايا، ماهر ملندي، **الحقوق الدبلوماسية والقنصلية**،(دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018).

45. دراج محمد، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2012).

46. الدسوقي سيد إبراهيم، **العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: دار النهضة العربية،2007).

47. راتب عائشة، **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1963).

48. رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، (بيروت: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2007).

49. الرشدان علي عبد الفتاح، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).

50. الرضا هاني، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (بيروت: دار المنهل البناني، 2006).

51. الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (الجزائر: الشرك الوطنية للنشر والتوزيع،1984).

52. الزحيلي وهيبة ، **العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث**، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1981).

53. سعد الغالبي سلوى، **العلاقات العثمانية الأمريكية -1246/1912-1830 1337**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)

54. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، (الجزائر: دار البصائر، 2007).

55. سعيد أبو عباد، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، (فلسطين: دار شيماء للنشر والتوزيع، 2009).

56. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).

57. سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1792-1830)**، ط3، (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2012).

58. الشامي علي حسين، **الدبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007).

59. شوفالية كوربين، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر1510-1541**، تر حمادنة جمال، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007).

60. شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوام انهياره 1800-*1830م**، (الجزائر: دار الكتاب العربي،2011).

61. الصادق علي أبو هيف، **القانون الدبلوماسي، دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها**، ط2، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 2009) .

62. صالح عباد، **الجزائر في العهد التركي (1514-1830)**، ط3، (الجزائر: دار هومه، 2004).

63. الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004).

64. صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012).

65. طقوش محمد سهيل، **تاريخ الدولة الصفوية في إيران، 907-1148/1502-1736م**، (بيروت: دار النفائس للطباعة والدعم، ّ2009).

66. عادل عبد الله المسمى، **الحصانة في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلوم الفقهية، النظرية الفقهية**، (مسقط، عمان: 6-9 أفريل 2013).

67. عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1518-1950**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999).

68. عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).

69. عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي**، (الجزائر: دار الحضارة، 2006).

70. عبد الكريم شوقي، الاستخبارات الجزائرية في العصر الحديث897-1246هـ/1492-1830م، (الجزائر: دار هومه، 2017)، ص234.

71. عبد الواحد ذ نون طه وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2004).

72. عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م**، ط2، (الرباط: المطبعة الملكية، 1985) .

73. عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م**، ط2، (الرباط: المطبعة الملكية، 1985).

74. العبري سعيد بن سلمان، **العلاقات الدبلوماسية بين النظري والتطبيقي**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1996).

75. عبوش أحمد صالح، **الملكة إليزابيث (1558-1603)**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2016).

76. العربي إسماعيل ، **العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978).

77. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2003).

78. العقاد صالح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر: تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، (مصر: المكتبة الأنجلو مصرية، 1993).

79. عمر كمال توفيق، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين دراسات تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي (/491 –290م/-1291 1097)**، (السكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986).

80. عويس عبد الحليم، **دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري**، ط2، (القاهرة: الصحوة للنشر والتوزيع، 1411-1991).

81. الغربي محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي،2012).

82. الغزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 1992).

83. غطاس عائشة، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة، 2007)، ص11.

84. الفتلاوي سهيل حسن، **الدبلوماسية الإسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر)**، (عمان: دار الثقافة،2005).

85. فرحات بن صاف، **العلاقات القنصلية**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2013/2014.

86. فركوس صالح ، **تاريخ الجزائر**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005).

87. فكاير عبد القادر، **الصراع الجزائري الاسباني10هـ \16م**، (الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع،2022).

88. القدوري عبد المجيد، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، (الدار البيضاء: المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012).

89. قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994).

90. قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)**، (الجزائر: دار هومه، 2010).

91. كوارثرت دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922**م، تعريب أيمن الأرمغازي، (السعودية: مكتبة العكبيان، 2004).

92. كينيث براون: " **موجز تاريخ سلا 1000-"1800**، تر: محمد حميدة، (الدار البيضاء: مجلة أمل للتاريخ والثقافة،2001).

93. لقوارة فهيم، **ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق-11 10هـ/ 16-17م)**، (الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، 2022).

94. مجموعة من المؤلفين، **موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة العسكريين والسياسيين**، ج03، (بيروت: دار الصداقة العربية، 2002).

95. محمد أبو زهرة، **العلاقات الدولية في الإسلام**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1995).

96. محمد العربي حزر الله، **تلمسان مهد الحضارة وواحة ثقافة**، (تلمسان: دار السبيل، 2011).

97. محمد أمين، **الإختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1730)**، (فاس: مطبعة أنفو-برانت، 2015).

98. محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط2، (مصر: مطبعة محمد أفندي، 1896).

99. محمود مصطفى نادية، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1966).

100. مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، (الجزائر: دار القصبة، 2009).

101. المسدى عادل عبد الله، **الحصانة في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية**"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلوم الفقهية، النظرية الفقهية، (مسقط،، 2013).

102. **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، (القاهرة: مكتبة الأبجلو المصرية 1993).

103. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012).

104. المنوني محمد، **ورقات عن حضارة المرينين**، (فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،1970).

105. الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، (الجزائر: دار هومه، 2004).

106. النظام زهراء، **العلاقات المغربية الجزائرية(مقاربة سياسية–ثقافية خلال القرن 10هـ/16 م)**، (الرباط: منشورات دار الأمان، 2015).

107. نياني جبريل، **تاريخ إفريقيا العام من القرن 12 إلى القرن 16**، مج4، (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية، 1988).

108. هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (بيروت: دار المنهل البناني، 2006).

109. هبة الله أحمد خميس بسيوني، **فلسفة العلاقات الدولية**، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر).

110. ويلسون جامس ستيفن، **الأسرى الأمريكان في الجزائر**، تر علي تابلت، (الجزائر: ثالة للنشر، 2007).

111. يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، (الجزائر: دار البصائر، 2009).

112. يحياوي جمال، **سقوط غرناطة ومأساة الأندلس 1492-1610**، (الجزائر: دار هومه، 2004).

4/المقالات باللغة العربية:

113. أبو جريبان محمد إبراهيم: "الأمن الدبلوماسي في الإسلام"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع 24، 2008، صص 615-648.

114. أحمد إيناس محمد: "الحماية الجنائية للبعثات الدبلوماسية"، **مجلة تكريت للحقوق**، مجلد 1، عدد 3، ج2، آذار 2017، صص136-208.

115. اوقاسين كمال: " قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"، **مجلة الصراط**، ع 9، جويلية 2004، صص.308-327.

116. بعارسية صباح: "أوضاع المغرب الأوسط(الجزائر) في أوائل القرن السادس عشر"، **عصور الجديدة**، ع 25-24، أكتوبر، 2016، صص120-140.

117. بن صاري رضوان: " الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية"، **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع1، جوان 2017، صص 265-285.

118. بن عتو بلبراوات:"التحرير الثاني والنهائي لوهران والمرسى الكبير عام 1206هـ/1792م"، **عصور جديدة**، ع 4-5، ديسمبر 2003/جوان2004، صص272-263.

119. بوحمشوش نعيمة: "دور البحرية الجزائرية في الصراع العثماني-الإسباني بالبحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر"،**مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع15، جوان 2015، ص،ص117، 138.

120. بوزريعة سعيد، "حكم الدايات في الجزائر حسن باشا أنموذجا" (1205-1212هـ/1791-1998) سياسته ومنجزاته المعمارية"، **المجلة العلمية لكلية الآداب**، جامعة أسيوط، ع72، م22، خريف 2019، ص ص 93-118.

121. بوزيد الدين: " الحصانة الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، ع 2، أفريل 1996، صص 144-164.

122. بياض الطيب " الحماية القنصلية: "أداة للتغلغل الأجنبي في المغرب: بلاد الشاوية أنموذجا" **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**،ع2، 2010 صص51-68.

123. تابليت علي: "معاهدة السلم والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، ع 04، م 1987.02 ، صص91-104.

124. التلمساني ابن رقية: "الزهرة النائرة فيما جرى فيمن أغارت عليها الجنود الحفرة"، **مجلة التاريخ وحضارة الغرب**، ع3، سنة 1967.

125. التومي خالد عبد القادر منصور: "الحقيقة الدبلوماسية وحصانتها في القانون الدولي"، **مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية**، عدد 10، رقم 6 نوفمبر 2019، صص 757-788.

126. الجبوري محمد خيضر عيسى رابحة: " القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574" **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، ع1، م18، قانون الشافي، 2011، ص ص 351-384.

127. حسنة كمال: "دور فرنسا في الإصلاحات العثمانية خلال عهد سليم الثالث 1789-1807م"، **المجلة الخلدونية**، ع 9، جوان 2016، صص114-126.

128. رجائي سالمي عبد الهادي: "معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام 1729"، **أسطور الدراسات التاريخية**، ع5، يناير 2017، صص74-114.

129. رجب معد صابر: "قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، ع3، مجلد 20، 2012، صص170-199.

130. رحمونة بليل: "جوانب من يوميات القناصل الأجانب في الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 57-58، نوفمبر 2018، ص 26. صص 23-36.

131. روابحي نذير، محمد شبوب: "استراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال عهد السلطان سليمان القانوني، 1520- 1566م"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع4، 2020، صص171-188.

132. زيغمي نعيمي، قوق سفيان: "دبلوماسية النبي صلى الله عليه وسلم"،**مجلة الدراسات الإسلامية**،ع4، سبتمبر 2014، صص605-622.

133. سعيدي يحي: " الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية"، **مجلة كلية الصراط**، ع 9، جويلية2004، صص328-352.

134. سعيود إبراهيم: "لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال العهد العثماني"، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع7، جوان 2007، صص205-212.

135. سلامة محمد يسرا: "العلاقات التجارية العثمانية الأمريكية(1830-1800)، دراسة وثائقية"، **مجلة جامعة الإسكندرية، بحوث الشرق الأوسط**، العدد 48، (د.ت)، صص45-78.

136. الصادقي حسن، "مدينة وهران وأعلامها في الكتابات المغربية"، **عصور جديدة**، ع7 – 8 – 2012- 2013.صص189-197.

137. صحراوي عبد القادر، جميل عائشة: "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"، **الحوار المتوسطي**، ع (14-15)، مارس 2017، صص492-508.

138. صغير عبلة:" البعثات والإرساليات الأوروبية بإيالة الجزائر خلال القرن 18م، عرض تاريخي لمخطوط رجل الدين الإسباني دالونسو كانوا (D'alonso Canon)"،**مجلة العبر للدراسات التاريخية والإثرية في شمال إفريقيا**، ع1، جانفي2023، صص 207-225.

139. الطيب بياض" الحماية القنصلية: "أداة التغلغل الأجنبي في المغرب: بلاد الشاوية أنموذجا"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع02، 2010، صص 51-68.

140. عابدي لدمية: "دبلوماسية الرسول صلى الله عليه وسلم في رسائله إلى ملوك وامراء العالم"، **مجلة الإحياء**، ع28، جانفي 2021، صص173-186.

141. عدي محسن غافل، " صلح وستفاليا Westephalla وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648."، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ع18، 2015،صص 100-117.

142. فكاير عبد القادر: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **المواقف**، ع1، جانفي، ديسمبر، 2007، صص187-198.

143. فكاير عبد القادر: "معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و1792 ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**،ع2، ماي 2016، صص397-427.

144. قداش محفوظ: "الجزائر في العهد التركي"، **الأصالة**، ع52، الجزائر، 1977، صص.2-14.

145. قسيمة محمد: ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها": **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، ع2، مجلد 6،2021، صص269-282.

146. كنتور رابح: "العلاقات الجزائرية الخارجية في عهد الدايات"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 15، سبتمبر 2014، صص168-146.

147. لكحل شيخ، " الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، عدد7، سنة...، صص13-27.

148. معلوم الإمام هيفاء: "العلاقات الأمريكية- شمال افريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 16-15 تونس، 1979.

149. ناجي سحر احمد: " دور فرنسا في حروب القارة الأوروبية في عهد لويس الرابع عشر(1643-1715)، **حوليات آداب عين شمس**، ع3، يناير 2022. صص 129-147.

150. نوري صباح، هادي العبيدي: "معاهدة 1786 لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر"، **مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية**، ع6، مجلد 03، تشرين الأول، 2016، صص239-260.

151. نوري يخلف: "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"،**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، ع 02، مجلد 07، صص289-311.

152. الهكارزكرياء: " السفراء والدبلوماسية في الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **مجلة البحوث التاريخية**، ع 1، مجلد6 ، جوان 2022، صص 331-346.

153. واثق محمد براك: "التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز، الحرب الروسية الجورجية أنموذجا"، **مجلة أبحاث**، كلية التربية الأساسية، ع2، مجلد9، 2009، ص ص301-325.

154. يحي سعيدي: " الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية، **مجلة كلية الصراط**، ع 9، جويلية2004، ص 345. صص352-328.

155. يوسف إلهام: "دوافع الاحتلال الإسباني للمغرب الأوسط "الجزائر" ما بين 1505-1518"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، ع40، مج1، 2018، صص 335-352.

156. يوسفي صرهودة: "العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف مكين (1746-1751)"، **عصور جديدة**، ع2، جوان 2020، صص229-248.

5/ الأطاريح والرسائل:

أ -الأطاريح:

157. بليل رحمونة ، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2010-2011.

158. تابليت علي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

159. حنطاوي بوجمعة، **الحماية الدولية للاجئين (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2019- 2018.

160. سعيود إبراهيم، **الأسرى المغاربة في "إيطاليا " خلال العهد العثماني**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديثة، جامعة الجزائر، 2009-2010م.

161. *شادية رحاب، **ك ث سئ ب ط ق ش ؤ ك ب ك ق ك ع ت ط ت ك م ل ذ ى (خ ف ز ب م ط د ا ب ض ب ك ب)**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007*

162. قاري ياسر بن عبد العزيز، **دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تاريخية تحليلية**، ج1، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة ام القرى بمكة،2001.

163. لدغش رحيمة، **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

164. محمد الأمين بوحلوفة، **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية م 1620م إلى 1827م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران،2018-2019.

165. هاشمي بن براهيم، **قبائل وهران والاحتلال الإسباني، قراءة في مواقف التحالف والولاء**، رسالة دكتوراه، جامعة معسكر، 2020،2021.

ب- الرسائل:

166. بركاهم دهان، **دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013.

167. بليل رحمونة، **العلاقات التجارية لايالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" و"ليفورن" من 1700 الى 1827**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2002/2001.

168. بن صاف فرحات، **العلاقات القنصلية**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة 1 , 2013-2014.

169. بورقبة عيسى، **الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران، 2014-2015.

170. جمال سهيل، **البعثات الدبلوماسية المغربية إلى البلاط الفرنسي خلال القرن 11هـ/17م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011/2010.

171. دغموش كميلة، **قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.

172. دكاني نجيب، **الوجود الاسباني على السواحل الجزائرية ورد الفعل الجزائري خلال القرن السادس عشر ميلادي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

173. رجاني سالمي عبد الهادي، **العلاقات الجزائرية- الاسكندينافية في الفترة العثمانية 1141-1206م /1729-1792م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث 2014-2015.

174. الزين هايل، **الأساس القانوني لمنح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، رسالة ماجيستر في القانون، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010.

175. شلال جبار حبيب محن إبراهيم، **الحصانات الخاصة لمقر البعثة الدبلوماسية والاستثناءات الواردة عليها في ضوء اتفاقيات فيينا**، رسالة ماجستر في القانون العام، جامعة الشرق المتوسط، 2013/2012.

176. عطلي محمد الأمين، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012.

177. عمران وليد،**الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية (التمثيل الخارجي والمعاهدات)**، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة قسنطينة1،2013-2014.

178. غطاس عائشة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619، -1694)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984-1985.

179. لعروسي سليمان، **العلاقات الدبلوماسية وأثارها على نفاذ المعاهدات**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010-2011.

180. متومي طاهر، **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على ضوء المصادر المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، 2014-2015.

*181. معطى الله مختار، **طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر (1780-1830)**، رسالة ماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس، 2014-2015.*

182. نواصر عبد الرحمان، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على العلاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

6/ المعاجم والموسوعات:

183. ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، (د، ت)

184. أنيس إبراهيم، عبد الحليم منتصر وآخرين، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية للنشر، 2004).

185. البستاني بطرس، **محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية**، ج1، (لبنان: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، (د، ت).

186. بن زكرياء أبي الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ج2، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1979).

187. رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة وتعليق، محمد سليم النعيمي، الجزء 3، (العراق: دار الرشيد للنشر، 1981.

188. الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، ج1 (بيروت: دار البصائر، 1977).

189. ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية(-عربي-فرنسي-انجليزي)**،(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2011).

190. عطية أحمد، **القاموس السياسي**، ط3، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)

191. مجدي زهية، وجدي غالي، **معجم العبارات السياسة الحديثة**، (لبنان: مكتبة لبنان،1997).

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdulbaki demir, **l'arrivée d'un ambassadeur français à Constantinople, le témoignage d'olivier Charles Nointel**, (Strasbourg : Histoire et civilisation de l'Europe, université de Strasbourg, 2018-2019).
2. Albert Malet, **Histoire moderne (1498-1715)**, (paris: librairie Hachette et cie, 1918).
3. Belhamiss Moulay, **Alger, l'Europe et la guerre secrète 1518-1830**,(Algérie : edition ANEP,2009).
4. Belhamissi Moulay, **Alger et la mer**, **séries d'articles publiés, 1995-1998**, (Alger: S, E, S,D).
5. Belhamissi Moulay, **Alger, l'Europe et la guerre secrète 1518-1830**,(Algérie : ed ANEP,2009).
6. Berbrugger Adrien, **Le Penon d'Alger, ou les origines du gouvernement turc en Algérie**, (Paris:Challamel Libraire, 1860).
7. Bernard Caporal, **Oran capital du Beylik de l'ouest (1792-1831),** (Alger: éditions Alpha, 2012).
8. Bernard Caporal, **Oran capital du Beylik de l'ouest (1792-1831),** (Alger: éditions Alpha, 2012).

9. Borel François, **de l'origine et des fonctions des consuls** , (Russie :imprimerie Adolphe Pluchart, 1807).

10. Borel François, **de l'origine et des fonctions des consuls**,(Russie : imprimerie Adolphe Pluchart,1807).

11. Braudel Fernand, **Les espagnol en Algérie, 1492-1792, dans histoire et historiens de l'Algérie**, (Paris: Félix Falcon, 1930).

12. Brioist pascal, Fagnard laure, "**Louise de Savoie 1476-1531** ", (France: presses universitaires Françoise blairs de tours, 2015).

13. Chaouche Sinan**, Fondation de la régence d'Alger, histoire de frère Ba**

14. Charrière E, **Négociations de la France dans le Levant**, T1, (paris: imprimerie national, 1848)

15. Chevtchenko Jacques, **parcours tours, au fil de la ville**, (France : Gilbert dareyimermers ,2018).

16. Dupuy Emile, **Américains and Barbaresques 1776-1824**, présentation de Alain Blondy, (Alger: édition Bouchène, 2002).

17. Edouard petit, **André Doria un Amiral condottiere au XVI siècle (1466-1560)**. (Paris: Maison quantin, 1887).

18. -Emer de Vattel, **the law of nations, or principles of the law of nature, applied to the conduct and affairs of nations and sovereigns, with three essays on the origin and natural law and on luxury**, (Indianapolis: Liberty Fund, 2008), p189.

19. Emer de Vattel, **the law of nations, or principles of the law of nature, applied to the conduct and affairs of nations and sovereigns, with three essays on the origin and natural law and on luxury**, (Indianapolis: Liberty Fund, 2008).

20. Esprit Flechier, **Histoire du cardinal Ximenis**, T1, (Paris :J A misson, 1693).

21. FéraudCharles, **Histoire des ville de la province de Constantine**, (Alger: 1877).

22. Féraud Giraud, **La juridiction Francaise des les échelle du Levant et de Barbarie,**(France : Aix imprimerie,1859).

23. Fernand Braudel, **la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II**, T2, (Paris : ed Armond Collin, 1990).

24. Ferry de Goy : « les consuls et les relations internationales au XIX siecle », Cahier de la Mediterrané », p66.

25. Fey Henri Léon, **Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole**, (Oran : Adolphe perrier éditeur, 1858).

26. Frozee charles A, **Catholics and sultans the church and ottoman empire 1453-1923**, (London: Cambridge university, 1983).

27. G.W.Prothero, **The congress of vienna, 1814-1815**,(London, H,M.Stationery Office,1920),p 166."

28. Garrot Henri, **Histoire générale de l'Algérie**, (Alger : imprimerie grescenzo, voutes bastion nord,1910).

29. Gorgous, A, **Histoire d'un Bey de mascara et de l'oranie le bey Mohamed Osman El Kebir**, (Alger: Grand Alger, 2006).

30. Grammont, H, D, **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**, (Paris: Ernest Le Roux, 1887).

31. Haedo De Diego, **Topographie et histoire général d'Alger**, trad, Berbrugger. (Edition :Bouchene, 1998).

32. Hammer J.de, **Histoire de l'empire ottomane depuis son origine jusqu'a nos jours**, trad. J.J. hellert, T5, (paris: imprimerie de Henri Dupuy, (S.D).

33. Heinrich Pierre, **L'alliance Franco- algérienne au XVI siècle**, (lyon: mougin- rusand, 1898).

34. José Ribeiro dos Santos, **Traité du consulat**,(Hambourg : L'imprimerie de Langhoff, 1839).

35. Kinross Lord, **The ottoman cendiplomatikturies the rise and fall of the Turkish empire**,(Istanbul : Sander kitabevi,1972).

36. Laget de Podio, **de la juridiction des consuls de France à l'étranger et des devoirs et obligations qu'ont à remplir ces fonctionnaires**,(Paris: C.J. Trouvé Imprimerie,1826).

37. M. Epstien, **The early of the Levant company**, (London :George routh edge and sans limited, 1908).

38. Mark Hatfield. **Tomas Jefferson (1797-1801)**.(Washington: the US Government Printing Office, 1997).

39. MassonPaul, **Les compagnies du corail**, (paris: fontemoing editeur [SD]).

40. Mattei, A, P, **Protestation contre les détracteurs du système administratif suive actuellement en Algérie**, (paris: E. dentu librairie éditeur, 1869).

41. Mercier Ernest, **Histoire de l'Afrique septentrionale (Béribérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête Française(1830)** , t2, (Paris:Ernest Leroux ed, 1891),

42. Mercier Ernest, **l'Afrique septentrionale (berbérie)**, T3,(paris : ed, Ernest le Roux, 1888).

43. Muller Leos, **Consuls, coraires, and commerce: the Swedish consular Service and long, distance Shupping 1720-1815**, (uppsola: uppsola university, 2004).

44. **Naval documents related to the United States wars withe the Barbary powers**, (2011), vol 01, United states government printing Office Washington, (New York, 1939).

45. Nicolson, **The évolution of diplomatique method**, (London :constable, 1954).

46. Oral Sander, **Ankara'nin yukselisivedususu ,Osmanli diplomasi tarihi uzerene birdeneme**, (Ankara : A,U Siyasal bilgiler Fakultesi ,1987).

47. Oussedik,Tahar, **Le royaume de Koukou**, (Alger: ENAL, 1986).

48. Pennell C.R. : the **social of british diplomats in north africa and how itaffected diplomatic policy**, (Oxfored university press , 2008) .

49. Petit fils J.C, **Louis XIV la gloire et les preuves**, (Paris: ed Tallandier, 2006).

50. Plantet Eugene, **Correspondance des dey d'Alger avec la cour de France 1579-1833**, T1, (paris : maison d'édition, 1889).

51. playfair Lambert Robert, the scourge of chirstendom:annals of British relations with Algiers prior to the Frech conquest,(London:Smith, Elder, and Co edition,1884)

52. pradier Fodéré, **Cour de droit diplomatique**, T1, (paris : pedone éditeur, 1900).

53. primaudaie Elie de La, **Le commerce et la navigation avant la conquete française,** (Paris, 1860).

54. Prothero G.W., The **congress of Vienna, 1814-1815**, (London: H, M. Stationery Office,1920).

55. Raderic Davison, **osmanli diplomasi sivebiraktig**i miras, (Istanbul : Carl Brown, 2000).

56. **rberousse, Arroudje et Kheir El Dine**. (Alger : grand Alger livre, 2006).

57. Robert A, kann A, **History of the Hapsburg empire1526-1918**, (berkeley and los Angeles: university of California press, 1974).

58. Robin. S. Doak, **Pape Leon X opponent of the reformation**,((s.l): renforced library binding,2019).

59. Rocquain Felix, **La papauté au moyen âge (Nicolas 1ère gregoire VII innocent III, boniface VIII), étude sur le pouvoir pontifical**, (paris: libraires, éditeurs, 1881).

60. Rousseau Alphonse,**Chronique de la régence d'Alger**, trad d'un Manuscrit arabe intitule "El Zohra, El Noyera-Ibn Muhamed al telemsaهـ, (Alger: imprimerie du gouvernement, 1841).

61. Sachse gunter, **EsWaren Rouler auf den meerd: Hamburg Sklavenkass**, (Munchen: Bertelsmann, 1986).

62. Sander Rang, **Ferdinand Denis, Fondation de la régence d'Alger, Histoire des frères Barbarousse**, T1, (Paris:ed J, Angé, 1857).

63. steck, essail sur les consuls,essai sur les consuls,(Berlin :Frederic Nicolai, 1790)

64. Tablit Ali, **The Diplomatic Journal and Letter Book of James Leander Cathcart 1788-1796**, (Alger : ed Thala, 2012).

65. Talbot Michael, **British ottoman relations 1713-1779 commerce Diplomacy, and Violence**, (England: University of Greenwich, state paper online, 2018).

66. Timucin Kodaman, EkremYasar Akcay, **Kuluctanyikilisakadar, osmanli diplomasi tarhivrTurkiye'yebiratigi miras** , Suleyman

Demirel universitesi Fen –Edebiyat Fakultesi sosyal bilimler dergisi, sy 22, temmuz 2010.ss 22-75.

67. Torbjorn Odegigard, **les correspondances de ludolf Hammeken, le premier consul Dano- Norvégien à Alger 1746-1751**, (Alger:Enag éditions, 2016).

68. Torbojorn Odegaard, **une paix et amitié perpétuelles sur le traité de paix entre le royaume de Danemark –Norvège et Régence d'Alger**, (Alger: Enag édition 2017), p31.

69. Troyat Henri, **Catherine la Grande**, (Paris : ed Flammarion, 1977).

70. Van Kreinc Gérard, **Corsaires and marchands, les relations entre Alger et les pays bas 1604-1830**, (Paris: éditions bouchène, 2002).

71. Walter Fitzgerald, The **historical geography of early Ireland**, (the geographical teacher, geographical association,1925).

72. woodhead Christine, **England, the ottomans and the barbary coast in the late sixteenth centry 1509-1714**, online state papers learning, 2009.

قائمة المقالات باللغة الأجنبية:

73. Albert Devoulx, « reléve des principaux Français qui ont réside à Alger », **R.A**, 1872, pp356-387.

74. Alexandre Massé : « servir l'état, trouver des moyens d'existence ou suivre une brillante carrière : avantage et désavantages d'être consul

pendant le premier XIX siècle (1814-1852), **cahiers de la Méditerranée**, 98 , 2019, pp131-146.

75. Artegiani, A, Bregant D, and others: "The Adriatic Sea General Circulation, Part I: Air–Sea Interactions and Water Mass Structure", **journal of Adriatic sea general Circulation,** v 27, August 1997, pp1492-1514.

76. Bardeoux ,J : « La vie d'un consul auprès de la régence d'Alger », **R.A**, v 65,1924,pp286-261.

77. Moulay Belhamissi : « les relations entre l'Algerie et l'eglise catholique à l'epoque ottomane **», majallat ettarikh**, 1980 .

78. Benoit Chêne, Elisabeth 1er d'Angleterre ou le refus perdre la face **»,** **le verger**, XII, mai2017, pp01-14.

79. Berbrugger, A: « Mers El Kbir et Oran de 1509 à 1608 », d'après Diégo Suarez Montanes", **R A**, n°11, 1866,pp 11-128.

80. caldarella Valeria: « la bataille de pavie (1525) entre faits et régentassions », **cahiers de l'évènement**, mai 2015.

81. Cazenave Jean : « les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville (1509-1792) **», R.A**, V71, 1930, pp283-257.

82. Chouitem Arezki : « l'occupation d'Oran par les Espagnoles en 1509 », "**Revue d'histoireMéditerranéenne,**v 2 2020,30-59.

83. Dan .H. Andersen, Hans, Joachim Voth, "The grapes of war", **Scandinavian Economic History Review**, vol 48, december 2011, pp5-27.

84. Devoulx Albert, « Querelle Entre Consul et Négociant », **R.A**, v 15, 1871, pp261-270.

85. Ferry de Goy : « les consuls et les relations internationales au XIX siècle », **Cahiers de la Méditerranée**, n° 93, année 2016, pp61-75.

86. Fkair Abdelkader: « les relations Algéro-Portugaise pendant la période ottomane », **History studies**, V3, 2011, pp309-324.

87. Frank Ross : « the mission of Josef Donaldson,Jr, to Algiers, 1795-97 »,**the journal of modern history, University of Chicago press**, vol 7, n° 04, 1935,pp 422-450.

88. Géraud Poumarede: « naissance d'une institution royale :les consuls de lnation Francaise en levant et eb Barbarie aux XVI et XVII siecle », **Annuaire- Bulletin de** la sosiété de l'histoire de France, annuaire-Bultin de la Société de l'histoire de France, 2001, PP65-128.

89. Hans chr, Johansen: «Scandinavian Shipping in the late eighteenth century in a European perspective3», **The Economic History Review**, Vol 45, n°3, Aug, 1992, pp 479-493.

90. Hillal Ciftici : « Osmanli Devlet'nin xviii yuzilda diplomasi alninda gerçirdigi Degismin diplomatik dileyansimasi », **XVIII turktarih Kongresi**, 2018, ss681.-693

91. Hurewitz J. c : « Ottoman diplomacy and the European state system », **Middle East Journal** ,vol15, Spring ,1961, pp141-152.

92. Jorg Ulbert: « l'origine géographique des consuls Français sous Louis XIV », **cahiers de la Méditerranée**, n° 98, 2019, pp11-27.

93. koht Halvdan:" neutrality and peace the view of a small power", **Foreign Affairs**,v 15, January,1937,pp 380-279.

94. Kitzen Michael: « Money Bags or CannonBalls: the Origine of the Tripolitan war, 1795-1801 »**, journal of the Earl Republic**, University of Pennsylvania press, vol 16, n° 04, 1996, pp601-624.

95. Leos Muller: «Swedish Shipping in Southern Europe and peace Treaties with north African States: an Economic Security perspective», **Historical social research**, vol 35, N°4, 2010,

96. Magnus Ressel : « the north european way of ransoming: explorations into an unkoun dimension of the earley modern welfare state», **Historical social research**, n°35, pp125-147.

97. Martin Jespersen: «the role of nationnal shipping policy: a Scandinavian policies in a Global economy», **ocean year book online**, Vol 29, january, 2016.pp 327-342.

98. Muhammet Şahin :« Osmanlı diplomasisinde değişim ve osmanli devleti'nin Avrupa devletler sistemine girişi **», Gazi eğitim fakültesi Dergisi**, say46, 2009,ss38-107.

99. Mensenard, p : « Charles Quint et les Barbaresques », **Bulletin hispanique**, n°1, janvier –mars 1959, pp215-235.

100. Nihat Karaer : « Paris'te ilk ikamete lciligimiz kuruluncaya kadar (1797), Osmanli-Fransiz diplomasi liskiler iningenelseyri », **OTAM Ankara universitesi Osmanli tarihi arastirma ve uygulama merkezi Dergisi**, Sayi 28,2010, ss28-65.

101. ÖzgürOral:" Osmanli-Vendik diplomatik ilişkileri tarihine bir katkI:1763tarihli Cezayir-Vendik atlaşmasI", **Avrasya incelemeleri Dergisi**, say1/2,2017,ss 103-130.

102. Ortaylı Ilbert :« Osmanlı diplomasisi vediş işleriörgütü », **Tanzimattan cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi**, 1985,Ss 278-281.

103. Pestemaldjoglou, A : « Le consulat Français d'Oran de 1732à1754 » **R.A**, v 86,1944, pp220-254.

104. Rumman Security, circa 1660-1760», **Historical Social Research**, n° 35, pp

105. Saint marc Girardin : "Etudes sur l'histoire diplomatique de l'Italie depuis le commencement du XVII siècle jusqu'à nos jours", **Revue des deux mondes,** année (1829-1971) juillet 1859,vol 22, pp297-321.

106. Sandoval C.X: « les inscriptions d'Oran et de Mers El-Kebir »,traductiondr: Mounreau, **R.A**, V 15, Année 1871, pp 177-183.

107. -Seydi Vakkas Toprak : « OsmanII yönetimnde Afrika: Garp OcaklaRI »**Istanbul üniversitesi sosyoloji dergisi**,say 26,2013, SS 265-285.

108. Thomas Naff : « Reform and the conduct of Ottoman diplomacy in the reign of Selim III 1789-1807 », **Journal of the American oriantal society**, V 83, Aug-sep 1963, pp295-315.

109. Watbled Ernest: « Aperçu sur les premiers consulats Français dans le Levant et les états Barbaresque », **R,A** , V 16,1872, pp20-34.

فهرس الأعلام

- أ -

إبراهيم باشا 77-85-
ابن القاضي 22
إبن المنظور 101
أبو العباس أحمد ابن علي 22
أبو حمو موسى الثالث 79
أبو راس الناصري 36-86
أبو زيان محمد 14
أبي يحي يغمراسن بن زيان 15
أحمد عن ابن مسعود 104
اروين 93
آسبنيول 160
إكسمونث 161
ألفونسو الخامس 80
إليزابيث 64-65-66-206
أنثوني جينكينسون 65
أوبراين 94-162
أوجين بلانتي 59
اولريش 161
الكوندي دي فلوريدا بلانكا 87
الناصر الحمادي 76
اندري بيول 158

- ب -

بارتول 61-112
بارو 158
برنارد 82- 202
بروديل 54
بطرس البستاني 99
بلاك تشارلز 115-160
بلانكار 157
بلانكلاي 161
بلايفار 161
بيدرونافارو 17
بيونو 156

- ت -

توماس لينش 62
تشارلز الثاني عشر 71

- ج -

جونلامب 93
جون غابريال 70
جون أدمز 95
جورج واشنطن 91 -97
جوزيف دونالصون 97
جورج لوجي 71
جورج الثالث 160
جون هانسن 75جون فون أوتفال 71
جون ارفيدسون70
جونسن باركمان 70

	جيرونيموفيانيلي 81 جان فرانجيباني55 جوان وولف 87 جوزيف سيراكوسا 29-38 جيرونيمو فينافي 16
- ح - حسن باشا 212 حسين حميد آغا 69 حسين باشافينزيانوا 61 حسن الطويل 84	خ خيمينيس 16-19
د دومينا سيدونا 80 دوكيين 158 ديستري 158 ديفياس 129-156	ر روبير 100 - 162 راندال 93 رينهارت دوزي 99 - 221
ز زيد ابن الحارثة 114	س سالم التومي 18-19 سبارغ 159 ستوت 16 سليمان القانوني 43-52-55-57-112 سليم الثالث 44-215 سيد إبراهيم الدسوقي 31
ش شارل الخامس 54-55 شارل التاسع 112 شارلز مايس 161	ع عبدي باشا 71-72 عروج 18-20
غ غريغوار السابع 76	ف فرانسوا الأول24-55-56-57-62 فرانسوا شيس 157 فريزر 114-160-161 فريزيني 161 ك

	كافنديش 160 كورين شوفاليه 54
ل لافوري 58 لورانزو دي باديا 16 لويس الثالث عشر 63 لويس الرابع عشر 47–85–122 لوجي 71–95–119 لوفاشي 158 لويس السادس عشر 91–123 لو مير 143 ليون ديلان 159	م ماريا الأولى 89 مونتسكيو 135 محمد بن عثمان باشا 86 مصطفى بوشلاغم 84–85 موريس سورون 112 مراد الثالث 65–66 محمد الفاتح 41
ن نيكولاس بيرانجير 143 نيكولين ريكو 157 نصر الدين سعيدوني 23 نايت بلقاسم 63–201	هـ هني 75 هايدو 17 هنري الثالث151 هنري الرابع 159
و وارد 159 ويليام شالر 64	ي يوسف آغا 44

فهرس الأماكن

- أ - الأندلس 16-23-24-80 الولايات المتحدة الأمريكية 46-78-89-90-92-95-96 أوروبا24-26-37-38-42 أيرلندا 60 أيسلندا 26 البندقية 39-41-42-43-77-92-142 إنجلترا 28-39-60-65-107-141 البوسنة 65-83 إيران 29 الجزائر 13-14-15-16-18-20 الدانمارك60-73-74-75-72-142 إسطنبول 43-55-65-77 إسبانيا 17-91-122- 147-161 إفريقيا 13-70-73-74-80-91 السويد 144-149-159 النمسا 38-91 النرويج 74-76 الهايسبورغ54	ب - - بجاية 15-162 - بورغوس 18 - برلين
تونس 13-108 تنس 14-18-19 تلمسان13-20	- ج - جنوة 39-77
	- ق - قسنطينة 15-64
	- م - معسكر 84 مدريد 54 مسرغين 17-81 مستغانم 17 مرسيليا 57-61

	– ط – **– طرابلس 94–152**
– ن – **نابولي 92–158**	**–ع–** **عنابة 181**
– غ – **غرناطة 15–79**	**– هـ –** **هنين 21** **هولندا 161**
– ف – – فرنسا 24–28–39–47–52–54–55 – فيينا 44–106–107–114–133–145–148–167	– و– – وهران 16–17–79–80–81–82–83–84–85–87–122–123

فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ

فصل مدخلي: مكانة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط

1/ ضم الجزائر للدولة العثمانية: 14

2/ سيادة الجزائر وهيبتها في الملاحة المتوسطية: 23

الفصل الأول: الدبلوماسية: المفهوم والتطور

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية: 28

1/ المدلول اللغوي للدبلوماسية: 28

2/ المفهوم الاصطلاحي للدبلوماسية: 31

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية: 33

1/ الدبلوماسية في الإسلام: 34

2/ الدبلوماسية الأوروبية الحديثة: 38

المبحث الثالث: نشأة الدبلوماسية العثمانية 40

المبحث الرابع: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة 46

الفصل الثاني: تعيين القناصل والامتيازات القنصلية الأجنبية في ايالة الجزائر.

المبحث الأول: الامتيازات الفرنسية في الجزائر: 52

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية مع الدول الاسكندينافية والمدن الإيطالية: 68

1/ العلاقات مع الأراضي المنخفضة: 68
2/العلاقات الجزائرية السويدية: 69
3/ العلاقات الجزائرية– الدانمركية: 74
4/ العلاقات الجزائرية والإيطالية: 77
المبحث الرابع: العلاقات الجزائرية مع الدول الايبرية والولايات المتحدة الأمريكية. 79
1/ العلاقات الجزائرية–الاسبانية: 79
2/ العلاقات الجزائرية–البرتغالية: 89
3/ العلاقات الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية: 90
الفصل الثالث: الحماية (الحصانة) القنصلية وتداعيات خرقها.
المبحث الأول: الحصانة القنصلية بين المفهوم والمبادئ 100
1/ مفهوم الحصانة: 100
2/ الحصانة في الشريعة الإسلامية: 103
المبحث الثاني: الحصانة في الفترة الحديثة: 106
المبحث الثالث: ممثلي البعثة القنصلية في الجزائر 109
1/ القنصل: 110
2/ نائب القنصل: 123
3/ موثق القنصلية " Le chancelier": 125
4/ المترجمين Drogmans: 126
5/رجال الدين: 128
6/ موظفون آخرون: 130

الفصل الرابع: أشكال الحماية القنصلية:

المبحث الأول: الحماية الشخصية: 133

1/ نظرية التمثيل الشخصي: 134

2/ نظرية الامتداد الإقليمي: 136

3/ نظرية مقتضيات الوظيفة: 137

المبحث الثاني:الحماية الضريبية والقضائية 144

1/ الحماية الضريبية: 144

2/الحصانة القضائية: 145

المبحث الثالث: حصانة المقر: 148

المبحث الرابع: ضمان أمن الملاحة: 152

المبحث الخامس: **خرق الحماية القنصلية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الخارجية**: .. 156

الخاتمة 166

الملاحق 171

القائمة الببليوغرافية 200

الفهارس

1/فهرس الإعلام 238

2/فهرس الأماكن 241

4/فهرس الموضوعات. 243

الملخص:

اتسم تاريخ الجزائر الحديث بالكثير من الغموض و الفجوات في مختلف الميادين، لا سيما مسألة العلاقات الدولية و الأسس التي ارتكزت عليها، إن هذا الميدان يرتبط ارتباطا هاما بقضية الامتيازات الدولية التي نتجت عنها الحماية والحصانة لممثلي الدول الأوربية في الدولة العثمانية وايالتها الجزائر. إن دراستنا هذه تسلط الضوء على جزء من التحولات الكبرى التي عاشتها منطقة البحر المتوسط خلال الفترة الحديثة، فنظرا لسيادة الجزائر وبحريتها على المنطقة عملت الدول الأوروبية جاهدة لربط علاقات سياسية واقتصادية معها،لهذا حرصت على التقرب من الباب العالي للحصول على امتيازات تخدم مصالحها خاصة الاقتصادية منها، كمنح السلاطين العثمانيون حقوق و ضمانات لهذه الدول الأوروبية، في إطار فرمانات السلطانية تضمن تعيين قناصل لهم في إيالة الجزائر، فقد أصبحت الدول الأوروبية لا تستغني عن خدماتهم في عقد الاتفاقيات والمعاهدات، وهذا يعني أن مصالح هذه الدول أصبحت محمية من طرف قناصلها، فلما كانت مهامهم حساسة وصعبة وجب عليهما لتمتع بشخصية قوية ومعرفة واسعة للعادات و أعراف البلاد ما خولهم الحصول على مجموعة من الحقوق والمزايا الخاصة عرفت بالحماية القنصلية، التي شملت عدم إمكانية سجنهم أو ختم منازلهم بالإضافة إلى إعفائهم من الضرائب. وقد أدت الأحداث التي اخترقت فيها هذه الامتيازات إلى توتر العلاقات و إذكاء الأطماع وكذالك التعسف في استعمال مناصبهم بالقيام ببعض التجاوزات التي أثرت في العلاقة الجزائرية الأوربية وتسببت في تدهورها في اغلب الأحيان.

Abstract :

The modern history of Algiers has been characterized by a lot of ambiguities and gaps in various fields, especially the issue of international relations and the foundations on which they were based, this field is important related to the issue of international privileges that resulted in the protection and immunity of representatives of European countries in the Ottoman Empire and Algeria.

This study highlights part of the major transformations that the Mediterranean region has experienced during the modern period, because of Algeria's sovereignty and freedom over the region, European countries have worked hard to establish political and economic relations with it, that's why they were keen to approach the Sublime Porte to obtain privileges that serve their economic interests, such as granting the Ottoman sultans rights and guarantees to these European these countries became protected by their consuls, because their tasks were sensitive and difficult, they had to have a strong personality and a broad knowledge of the Customs and customs of the

country, which entitled them to a set of special rights and benefits known as consular protection, which included the inability to imprison them or seal their homes in addition to exempting them from taxes. The events in which these privileges were violated led to strained relations and increased ambitions, as well as the abuse of their positions by committing some abuses that affected the Algerian-European relationship and caused its deterioration in most cases .